الأمم المتحدة

S/2021/250



Distr.: General
17 March 2021
Arabic
Original: English

رســــالة مؤرخة 16 آذار/مارس 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشـــرف بأن أرفق طيه نســـخة من الإحاطات التي قدمهما كل من الأمين العام، معالي الســـيد أنطونيو غوتيريش؛ وغابرييلا بوتشر، المديرة التنفيذية لمنظمة أوكسفام الدولية؛ والسيد ديفيد بيسلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، وكذلك البيانات التي أدلى بها أصحاب السعادة كل من السيدة إيفا ماريا ليميتس، وزيرة خارجية إستونيا؛ والسيد سايمون كوفني، وزير الخارجية والدفاع في أيرلندا؛ والسيدة رايشيل أومامو، وزيرة خارجية كينيا؛ والســـيدة ليندا توماس - غرينفيلد، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية وعضـــو في حكومة الرئيس بايدن؛ السيد داغ - إنجي أولشـتاين، وزير التنمية الدولية في النرويج؛ والسيد سابوتو سيزر، وزير الزراعة والغابات ومصائد الأسماك والتحول الريفي والصناعة والعمل في سانت فنسنت وجزر غرينادين؛ واللورد طارق أحمد، لورد ويمبلدون، وزير الدولة لشـؤون الكومنولث والأمم المتحدة وجنوب آسـيا في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـمالية، وممثلو الاتحاد الروسـي، وتونس، والصـين، وفرنسـا، وفييت نام، والمكسيك، والنيجر، والهند، فيما يتصل بجلسة التداول بالفيديو بشأن ”صون السلم والأمن الدوليين: النزاع والأمن الغذائي“، التي عقدت يوم الخميس 11 آذار/مارس 2021.

ووفقاً للتفاهم الذي توصـل إليه أعضـاء المجلس بشـأن هذا المؤتمر للتداول بالفيديو، قدمت الوفود والكيانات التالية بيانات مكتوبة، أرفقت نســـخ منها أيضـــاً: الاتحاد الأفريقي، الاتحاد الأوروبي، إثيوبيا، أذربيجان، الأردن، إسبانيا، أفغانستان، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بولندا، بيرو، تركيا، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، رواندا، سـان مارينو، السـلفادور، سـلوفاكيا، سـلوفينيا، سـويسـرا، شـيلي، غواتيمالا، غيانا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيجي، قطر، كازاخسـتان، كمبوديا، كندا، كوبا، لبنان، اللجنة الدولية للصـليب الأحمر، ليختنشـتاين، ليسـوتو، مالطة، مصـر، المغرب، المملكة العربية السـعودية، ناميبيا، نيجيريا، نيكاراغوا، هولندا، اليابان، اليمن، بالإضافة إلى بيان مشترك من ألمانيا والجمهورية الدومينيكية.

ووفقاً للإجراءات المبينـة في الرســـالـة الموجهـة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الـدائمين لأعضـاء المجلس المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372)، والتي تم الاتفاق عليها في ضـوء الظروف الاستثنائية التي سببتها جائحة فيروس كورونا، ستصـدر هذه الإحاطات والبيانات بوصـفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) ليندا توماس - **غرينفيلد**

رئيسة مجلس الأمن





280421 180321 21-03630 (A)



المرفق 1

إحاطة مقدمة من الأمين العام

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لي لإطلاعكم على الصلات بين النزاع والجوع، وهي مسألة ملحة وهامة.

اليوم لدي رسالة واحدة بسيطة: إذا لم تطعم الناس، فأنت تغذي النزاع. فالنزاع يدفع إلى الجوع والمجاعة؛ والجوع والمجاعة يدفعان إلى النزاع. وعندما يعصف النزاع والجوع ببلد أو منطقة ما، فإنهما يعززان بعضهما بعضاً. ولا يمكن حلهما بشكل منفصل. ويتضافر الجوع والفقر مع عدم المساواة والصدمات المناخية والتوترات الطائفية والعرقية والمظالم بشأن الأراضي والموارد لإشعال فتيل النزاع وتأجيجه. وفي الوقت نفسه، يجبر النزاع الناس على مغادرة منازلهم وأراضيهم ووظائفهم، ويعطل الزراعة والتجارة ويقلل من إمكانية الحصول على الموارد الحيوية مثل المياه والكهرباء، وبالتالي يدفع إلى الجوع. وقد اعترفت لجنة نوبل بهذه الصلة عندما منحت جائزة نوبل للسلام لبرنامج الأغذية العالمي – وهي دعوة قوية إلى العمل – اعترافاً بأهمية الأمن الغذائي لبناء السلام والاستقرار.

لقد حققنا نجاحات هائلة في ما يخص الجوع على مدى العقود الأخيرة، بفضل تحسن الإنتاجية والحد من الفقر في العالم. فالمجاعة والجوع لم يعودا يتعلقان بنقص الغذاء؛ إنهما الآن إلى حد كبير من صنع الإنسان، وأنا أستخدم هذا التعبير عمداً. فهما يتركزان في البلدان المتأثرة بالنزاعات الواسعة النطاق التي طال أمدها. وهما آخذان في التزايد. ففي نهاية عام 2020، كان أكثر من 88 مليون شخص يعانون من الجوع الحاد بسبب النزاع وعدم الاستقرار – أي بزيادة قدرها 20 في المائة في عام واحد. وتشير التوقعات لعام 2021 إلى استمرار هذا الاتجاه المخيف.

ولا بد لي من تحذير مجلس الأمن من أننا نواجه مجاعات متعددة مدفوعة بالنزاعات في جميع أنحاء العالم. إن الصدمات المناخية وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تصب الزيت على النار. ومن دون اتخاذ إجراءات فورية، سيصل الملايين من الناس إلى حافة الجوع الشديد والموت.

وتشير التوقعات إلى تزايد أزمات الجوع وانتشارها في جميع أنحاء منطقة الساحل والقرن الأفريقي، وتسارعها في جنوب السودان واليمن وأفغانستان. هناك أكثر من 30 مليون شخص في أكثر من 34 بلداً على بعد خطوة واحدة فقط من إعلان المجاعة.

وتواجه النساء والفتيات خطراً مزدوجاً. فاحتمال أن يجبرن على ترك منازلهن بسبب النزاع أكبر، وهن أكثر عرضة لسوء التغذية، لا سيما عند الحمل أو الرضاعة الطبيعية. وتتعرض الفتيات الجائعات لخطر متزايد من الاتجار والزواج القسري وغير ذلك من الانتهاكات.

ويتفاقم الافتقار إلى الأمن الغذائي بسبب انخفاض إمكانية وصول المساعدات الإنسانية. ويساورني قلق شديد إزاء الحالة في تيغراي بإثيوبيا، حيث تعطل موسم الحصاد بسبب انعدام الأمن والعنف، ويمكن أن يعاني مئات الآلاف من الناس من الجوع.

إن المجاعة موجودة بالفعل في بعض البلدان. ويموت الناس من الجوع ويعانون من معدلات حرجة من سوء التغذية. وتقع أجزاء من اليمن وجنوب السودان وبوركينا فاسو في قبضة المجاعة أو في ظروف

أقرب إلى المجاعة. وهناك أكثر من 000 150 شــخص معرضــين لخطر الجوع. وفي اليمن، أدت خمس سنوات من النزاع إلى نزوح 4 ملايين شخص في جميع أنحاء البلد. يواجه العديد من اليمنيين حكماً بالإعدام في الوقت الذي يطارد فيه الجوع أمتهم على نطاق واسع.

ومن المتوقع أن يواجه حوالي نصف جميع الأطفال دون سن الخامسة – 2,3 مليون طفل – سوء التغذية الحاد في عام 2021. يواجه حوالي 16 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي.

ويواجه جنوب الســودان أعلى مســتويات انعدام الأمن الغذائي منذ إعلان اســتقلال البلاد قبل 10 سنوات. ويزداد الجوع في 60 في المائة من السكان.

وأســعار الأغذية مرتفعة جداً لدرجة أن طبقاً واحداً فقط من الأرز والفاصــولياء يكلف أكثر من 180 في المائة من متوسط المرتب اليومي – أي ما يعادل حوالي 400 دولار هنا في نيويورك.

وقد دفعت أعمال العنف المتقطعة المزمنة والأحوال الجوية القاســية والأثر الاقتصــادي لمرض فيروس كورونا أكثر من 7 ملايين شخص نحو الافتقار الحاد للأمن الغذائي.

وشــهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية أكبر أزمة غذائية في العالم العام الماضــي، حيث واجه ما يقرب من 21,8 مليون شخص الجوع الحاد بين يوليو/تموز وديسمبر/كانون الأول.

إن اسـتهداف مركبات برنامج الأغذية العالمي في شـرقي البلد الشـهر الماضـي والقتل المأسـاوي لزميلنا مصـطفى ميلامبو، وكذلك قتل السفير الإيطالي لوكا أتاناسيو وضـابط أمنه فيتوريو إياكوفاتشـي، هما أوضح مثال ممكن على التحالف المظلم بين الجوع والنزاع.

هذا هو الواقع المدمر في مناطق النزاع في جميع أنحاء العالم. وتقع على عاتقنا مســؤولية بذل كل ما في وسـعنا لعكس مسـار هذه الاتجاهات، بدءاً بمنع المجاعة. وفي أيلول/سـبتمبر الماضـي، قدمت الأمانة العامة كتاباً أبيضـــا يبين مخاطر المجاعة في أربعة بلدان. ولم تزدد الحالة إلا إلحاحاً. يبدأ الجوع والموت قبل وقت طويل من الوصول إلى أعلى مستويات الافتقار إلى الأمن الغذائي. وعلينا أن نتوقع ذلك ونتصرف الآن.

ولذلك قررتُ إنشــاء فرقة عمل رفيعة المســتوى معنية بمنع المجاعة، بقيادة وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك. ستضم فرقة العمل ممثلين عن برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة. وسـتسـتقطب اهتماماً منسـقاً رفيع المسـتوى للوقاية من المجاعة وتحشد الدعم لأشد البلدان تضرراً.

وطلبتُ أيضــاً من وكيل الأمين العام لوكوك أن يعتمد على دعم الأعضــاء الآخرين في اللجنة الدائمة المشـتركة بين الوكالات – وجليّ أنه يجب إشـراك اليونيسـف ومنظمة الصـحة العالمية ومفوضـية الأمم المتحدة لشـؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصـندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وستتعاون الفرقة مع المنظمات غير الحكومية وهي شريكاتنا الحيويات في إطعام الجياع في جميع أنحاء العالم. وسـتعمل كذلك مع المؤسـسـات المالية الدولية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة المتخصـصـة، بما في ذلك الصــندوق الدولي للتنمية الزراعية. وأحث جميع أعضــاء المجلس على دعم فرقة العمل بكل الطرق الممكنة وعلى أن تبذلوا كل ما في وسعكم لاتخاذ إجراءات عاجلة لمنع المجاعة.

ويجب أن يكون أهم شواغلنا ما يزيد على 34 مليون شخص الذين يواجهون بالفعل مستويات طارئة من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وقد ناشد برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة وحشد 5,5 بلايين دولار في شكل موارد استثنائية لتفادي وقوع كارثة لهؤلاء الـ 34 مليون امرأة ورجل وفتاة وصبي. وهذه الموارد ضرورية لمجموعة شاملة من المعونة المنقذة للحياة، بما في ذلك توزيع الأغذية والنقد والقسائم وتقديم الدعم الموجه للزراعة والعلاج طبي للأشخاص الذين يعانون أصلا من سوء التغذية الحاد.

ولئن كانت جميع البلدان تواجه بعض الضغوط الاقتصادية نتيجة لجائحة كوفيد-19، فإن الحل لا يكمن في قطع المعونة عن الأطفال الذين يتضورون جوعا. ولا يمكن أن تصبح النتيجة المخيبة للآمال لحدث التبرعات الرفيع المستوى الذي عقد الأسبوع الماضي بشأن اليمن نمطا. وأطلب من جميع البلدان أن تعيد النظر في مسؤولياتها وقدراتها. إن المبالغ المالية الصغيرة نسبيا التي تشتمل عليها المعونة الإنسانية ليست استثمارا في الناس فحسب، بل استثمار في السلام أيضا.

فيجب أن يتمكن الأشخاص الذين يعانون من الجوع الحاد من الحصول على الغذاء والمساعدة الحيوية في ظروف آمنة، لا سيما أثناء النزاعات المسلحة. وتماشيا مع القرار 2417 (2018) وعلى أساس القانون الدولي الإنساني، يجب حماية السلع والمنتجات الحيوية لبقاء المدنيين – مثل الغذاء والمحاصيل والماشية – في النزاعات.

ويجب عدم إعاقة وصول المساعدات الإنسانية، في حين يحظر استخدام المجاعة كوسيلة للحرب. إننا للأسف لا نفتقر إلى أمثلة حديثة على استخدام المجاعة كأسلوب من أساليب الحرب. فقد أغرق النزاع في سورية ملايين المدنيين في ظروف رهيبة، مما أدى في بعض الحالات إلى التسبب في مجاعة. وأعلنت المجاعة في عام 2017 في أجزاء معينة من جنوب السودان، حيث رفض وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان بشكل منهجي. وهناك مؤشرات في ميانمار على أن الجوع – الناجم عن تدمير الأراضي الزراعية والقرى، فضلا عن فرض القيود على حرية التنقل – قد استخدم ضد الروهينغا. ويشكل الاستخدام المتعمد للمجاعة وسيلة حرب جريمة حرب.

أحث أعضاء المجلس على التصرف بكل الوسائل حتى تتم محاسبة المسؤولين عن هذه الأعمال الشنيعة، وكذلك تذكير أطراف النزاع بالتزاماتهم في سياق القانون الدولي الإنساني.

إن التصدي للجوع أساس للاستقرار والسلام. ويتعين علينا معالجة الجوع والنزاع، إذا أردنا أن ننهي أيا منهما. ومخططنا للحد من الجوع هو خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، بشأن القضاء على الجوع. ونحن بحاجة إلى تحويل أنظمتنا الغذائية لجعلها أكثر شمولا ومرونة واستدامة. وستكون هذه إحدى المسائل الرئيسية لمؤتمر قمة النظم الغذائية، الذي سأعقده في وقت لاحق من هذا العام.

وفي الوقت نفسه، يتطلب منا إنهاء الجوع إيجاد حلول سياسية للنزاعات. وأحث جميع الدول على أن تجعل إنهاء النزاعات، لا مجرد تخفيف آثارها، أولوية رئيسية في السياسة الخارجية.

وأدعو أعضاء المجلس إلى استخدام موقعكم المتميز لبذل كل ما في وسعهم لإنهاء العنف والتفاوض على السلام وتخفيف الجوع والمعاناة اللذين يفتكان بملايين عديدة من الناس في جميع أنحاء العالم.

فلا مكان للمجاعة والتجويع في القرن الحادي والعشرين.

المرفق 2

إحاطة المديرة التنفيذية لمنظمة أوكسفام الدولية، غابرييلا بوتشر

في عام 1941، كان شعب اليونان يواجه شتاء مروعا. وكانت دول المحور قد نهبت الإمدادات المحلية وفرضت ضريبة ابتزازية على المواطنين اليونانيين. وفرضت قوات الحلفاء حصارا قاسيا، مما أدى إلى قطع الواردات. وارتفعت الأسعار ارتفاعا هائلا. ولقي مئات الآلاف من المدنيين حتفهم.

دعيت إلى مخاطبتكم اليوم كمديرة تنفيذية لمنظمة أوكسفام الدولية، وهي تعبير عن قوة الشعوب أنشئت لأول مرة للوقوف إلى جانب شعب اليونان للمطالبة بأبسط حقوقه - الحق في الغذاء - في خضم النزاع.

إنني أشعر بالرعب لأننا مجبرون على مواجهة نفس الظلم الأساسي الذي أدى إلى تأسيس منظمتنا، قبل ما يقرب من 80 عاما. وبالفعل، إذ نشهد حصارا يقطع الغذاء والوقود عن اليمن ويجوع الملايين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان وسورية، ينبغي لنا جميعا أن نشعر بالرعب.

فقبل ثلاث سنوات، عندما اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2417 (2018)، سمعنا إدانة لا لبس فيها لتجويع المدنيين كوسيلة بحرب. وسمعنا اعترافا بأن السلام والأمن في نزاع مسلح يعنيان وجود الغذاء بقدر ما يعنيان غياب دوي المدافع. ولكن، هل تم الوفاء بوعد القرار 2417 (2018)؟

إن العديد من البلدان التي كانت معرضة لخطر المجاعة بسبب النزاع في عام 2017 لا تزال معرضة للخطر. والآن انضم إليها المزيد من البلدان. وبشكل عام، يعاني ما لا يقل عن 88 مليون شخص من الجوع الحاد في البلدان التي يطاردها النزاع وانعدام الأمن. وتتأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب، وكثيرا ما يكنَّ آخر من يتناول الطعام وأقل قدر منه.

فالناس في هذه المناطق لا يتضورون جوعا؛ بل يجري تجويعهم. ولا يشكل ذلك فرقا كبيرا بالنسبة للجياع سواء كانوا يتضورون جوعا بسبب العمل المتعمد أو الإهمال القاسي من قبل أطراف النزاع أو المجتمع الدولي - وهو مجتمع دولي كثيرا ما تدفع دوله الأقوى المجاعة بإمدادات وفيرة من الأسلحة.

أريدكم أن تعرفوا شيئا عن عائشة يحيى دحش، من اليمن. عندما تعرضت قريتها للقصف، أجبرت على الفرار. كانت عائشة تحلم بأن تصبح قابلة ولكن في اقتصاد يتعرض للهجوم من جميع الأطراف، يتطلب الأمر كل الطاقة التي لديها لمجرد البقاء على قيد الحياة. ويعتمد عليها شقيقها ميضان البالغ من العمر عامين، ولكن كل ما تستطيع إطعامه إياه هو بضع فتات في ماء. يعاني ميضان من سوء التغذية لدرجة أن عائشة تعتقد أن أي تعرض لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) سيكون قاتلا.

أريدكم أن تتعرفوا على (تسفاي جيتاشيو)، مزارع في ولاية (تيغراي) الإقليمية في (أثيوبيا). لقد واجه انقطاع التيار الكهربائي وإغلاق الأسواق والبنوك التي دمرت الملايين، لكنه شعر أنه يمكن أن يعتمد على الغذاء الذي يزرعه لإطعام عائلته. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، تعرضت قريته للقصف وأضرمت النار في محاصيله، الأمر الذي ترك أسرته خالية الوفاض.

أريدكم أن تتعرفوا على حسينة، من جمهورية أفريقيا الوسطى. فقد شهد البلد تصاعدا مهلكا في أعمال العنف خلال الأشهر الأخيرة أدى إلى انعدام الأمن على الطرق، مما يعني أن الغذاء لا يصل إلى الأسواق. وارتفعت أسعار الأغذية ارتفاعا هائلا بنسبة 240 في المائة في بعض المناطق. ودمر منزل

حسينة وحقولها في القتال. وبدعم من أوكسفام قامت بإعادة زراعة محاصيلها لتشاهدها تدمر مرة أخرى في القتال الأخير. لقد قالت: "كان ألمي هائلا. لا أعرف كيف أطعم عائلتي. لقد أكلنا الخضروات التي زرعتها بشكل حصري تقريبا".

إن نساء مثل حسينة يردن منكم الوفاء بوعدكم الأساسي بالحفاظ على سلامة عائلاتهن. إنها ومن معها من المزارعين أكثر من قادرين على إنتاج ما يكفي لإطعام أسرهم، لكنهم لا يستطيعون القيام بذلك في مواجهة العنف. وتواجه النساء في النزاع خيارات مستحيلة - السفر إلى السوق والمخاطرة بعبور نقاط التفتيش أو رؤية أسرهن تتضور جوعا؛ أو حصاد محاصيلهن والمخاطرة بالتعرض للهجوم أو البقاء ومواجهة المجاعة؟

و ما من خيار لديهم في بعض الأحيان. لقد شُردت سحر، 3 سنوات، وشقيقتها حنان، 8 سنوات، بسبب النزاع في اليمن وأجبرتا على الزواج لأن والديهما قالا إنهما لا يستطيعان إطعامهما.

وأنا هنا لأشدد على مناشدتهما مجلس الأمن الوفاء بالاتفاق الذي توصل إليه بالإجماع لكسر الحلقة المفرغة للنزاع وانعدام الأمن الغذائي. كيف سيفعل ذلك؟

أولا، ينبغي للمجلس أن يعزز عمله بشأن هذا الموضوع بالتزام واضح باتخاذ إجراء. وينبغي له أن يتفق على معايير غير مسيسة تيسر الإبلاغ الإجباري المنتظم عن الحالات التي تنطوي على خطر حدوث مجاعة أو انعدام الأمن الغذائي بسبب النزاع. وينبغي له أن يجري استعراضات فصلية للإجراءات المتعلقة بالمسودات الأولى للوثائق التي ينظر فيها في إطار نظام الإنذار المبكر.

ثانيا، يجب على المجلس أن يتخذ إجراءات حقيقية لدعم دعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي - على وجه الاستعجال - اقترانا بضمان وصول المساعدات الإنسانية وإشراك النساء منذ بداية العملية. لقد استغرق المجلس أربعة أشهر لدعم الدعوة الأولية إلى وقف لإطلاق النار. والناس على حافة المجاعة ليس لديهم الوقت لينتظروا سنة أخرى قبل اتخاذ إجراء.

ثالثا، ينبغي للمجلس أن يطبق على الحالات المحددة المدرجة في جدول أعماله المبادئ التي يؤيدها نظريا. وينبغي له أن يدين بنزاهة تجويع المدنيين باعتباره سلاحا من أسلحة الحرب، واستهداف البنية التحتية الغذائية الحيوية، وجميع القيود المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية. وينبغي له أيضا أن يغتنم أي فرصة لتحقيق المساءلة بصورة هادفة عن جرائم المجاعة. واليوم هناك إفلات من العقاب على الصعيد العالمي تقريبا.

رابعا، ينبغي له أن يؤيد، الجهود الرامية إلى تلبية النداء العالمي من أجل إيجاد 5,5 بلايين دولار لتلبية الاحتياجات الإضافية لتجنب المجاعة، ولا سيما في ضوء جائحة كوفيد-19، وينبغي لأعضائه أن يقودوا هذه الجهود. ولكي تكون هذه المعونة أكثر فعالية، يجب أن تتدفق على نحو مباشر وعاجل قدر الإمكان إلى المنظمات المحلية، ولا سيما المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة، التي توجد في الخطوط الأمامية في التصدي للجوع.

وخامسا، ينبغي له أن يؤيد لقاحا شعبيا ومجانيا ومتاحا للجميع لمكافحة كوفيد-19. إن إنهاء هذا الوباء لن ينهي الجوع، ولكننا لن ننهي الجوع إذا لم نتمكن من إنهاء هذا الوباء. ويتعين على الدول الغنية أن تزيل القيود العالمية على الإمدادات وأن تساعد في توفير اللقاح لجميع من يحتاجون إليه.

إن فشلنا في التصدي للجوع قبل أزمة كوفيد-19 وتفشي عدم المساواة وتغير المناخ، اللذين كثيرا ما أثارا النزاع، جعلنا نقاسي من أجل تجنب المجاعة في جميع أنحاء العالم.

ولنكن واضحين أيضا: إن المجاعة عرض من أعراض مشكلة أعمق. إن أزمة المجاعة المتزايدة تحدث في عالم دفعت فيه ثماني من أكبر شركات الأغذية والمشروبات أكثر من 18 بليون دولار للمساهمين في العام الماضي. وهذه الأرباح الوزعة لوحدها تزيد على ثلاثة أضعاف ما نطلبه في المعونة اليوم لتجنب وقوع كارثة. فليس هناك نقص في الغذاء، هناك نقص في المساواة. وأعرف هذا من تجربتي الخاصة. لقد نشأت في كولومبيا، والحياة في خضم النزاع هي كل ما عشته. وما من أحد منا كان يحس بالأمان. ولكن المأكل كان متوافرا للميسورين منا. وحتى في ذلك الحين، عندما كنت فتاة، كنت أعرف أن هذا ذلك ظلم.

هناك اتساق مثير للانزعاج في ما يطالب به الناس الذين يعيشون في الجوع والنزاع في جميع أنحاء العالم. إنهم يريدون السلام. ولكن ماذا يعني السلام لهم؟ السلام ليس مجرد غياب الحرب، بل القدرة على العيش بكرامة وازدهار. ويعني الحصول على وظيفة والعودة إلى الوطن وتوافر الأغذية بأسعار مستقرة وميسورة. وإذا كان مجلس الأمن يهدف إلى تعزيز السلام باسمهم، فينبغي أن يتبع نهجا شموليا بالقدر ذاته في منظوره وفي ما يتخذه من إجراءات.

المرفق 3

إحاطة من المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، ديفيد بيزلي

أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم عن هذه المسألة البالغة الأهمية. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بكم وأنتم تتولون دوركم الجديد بصفتكم سفيرة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة.

في نيسان/أبريل 2020، وبينما كان العالم لا يزال يحاول التصدي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، خاطبت مجلس الأمن (انظر S/2020/340) وحذرت من أن العالم يقف على شفا وباءين - جائحة كوفيد-19، وبسبب تأثيرها الاقتصادي واضطراب سلسلة الإمداد، وباء الجوع. قلت أنه إذا لم نكن حذرين في كيفية التصدي لكوفيد-19، فإن العلاج يمكن أن يكون أسوأ من المرض.

وهددت النزاعات المسلحة، التي تفاقمت بسبب الظواهر المناخية الشديدة ووباء كوفيد-19، بزيادة عدد الناس في العالم الذين يواجهون خطر المجاعة من 135 مليون شخص قبل كوفيد-19 إلى 270 مليون شخص. وحذرت من أن المجاعات ذات الأبعاد التاريخية احتمال حقيقي ومرعب في 36 بلدا. ولحسن الحظ، استجاب العالم. فقد استجاب القادة بحزم التحفيز الاقتصادية وتأجيل الديون المستحقة على البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ونفذت برامج للسلامة، من بين أمور أخرى. ونتيجة لذلك، تجنبنا كارثة على الصعيد العالمي.

وإنني أشعر بالفخر والحزن في نفس الوقت لأن برنامج الأغذية العالمي قدم العام الماضي المساعدة لإنقاذ الحياة إلى 114 مليون شخص - وهو أعلى مجموع سنوي في تاريخنا.

وفي عام 2020، اعتقدنا أنه بحلول عام 2021 سنكون قد قضينا على كوفيد-19 وأن الاقتصادات والنظم ستعود إلى وضعها الطبيعي. ولسوء الحظ، فإن موجات جديدة من كوفيد-19 مستمرة بلا هوادة، وشواغل عام 2020 أصبحت الآن حقيقة في عام 2021. لذلك لا يسعني اليوم سوى أن أحذركم من أننا ننزلق مرة أخرى نحو حافة الهاوية.

وبينما يؤدي كوفيد-19 بشكل لا يمكن إنكاره إلى تفاقم الهشاشة في جميع أنحاء العالم، فإن النزاعات التي يتسبب فيها الإنسان تؤدي إلى عدم الاستقرار وتتسبب في موجة جديدة مدمرة من المجاعة التي تهدد باكتساح جميع أنحاء العالم. والخسائر من حيث البؤس البشري لا يمكن تصورها. ولذلك أود أن أشكر الأمين العام على قيادته في محاولة تجنب هذه المجاعات.

إن توقعات برنامج الأغذية العالمي المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي لعام 2021 صادمة حقا. والنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي زرتها في الأسبوع الماضي، نزاع من النزاعات المنسية في العالم. ولكن من المتوقع أن يصبح هذا النزاع في هذا العام أكبر حالة طوارئ للجوع في العالم، إذ يواجه 19,6 مليون شخص أزمات أو حالات طوارئ أو مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي - بعد أن كان عددهم 15,6 مليون شخص قبل عام. وفي أفغانستان، يصل هذا العدد الآن إلى قرابة 17 مليون نسمة - بعد أن كان 13,9 مليون نسمة. وفي نيجيريا، تبلغ هذه الزيادة 13 مليون نسمة، وهي زيادة مذهلة مقارنة بنسبة 5 ملايين نسمة ممن كانوا يواجهون الأزمة من قبل. وفي سورية، يواجه أكثر من 12 مليون شخص مستويات من انعدام الأمن الغذائي أو ما هو أسوأ من ذلك - وهو أعلى مستوى على الإطلاق بعد أن كان 9,3 مليون

شخص. ثم هناك السودان وجنوب السودان ومنطقة الساحل، ويمكنني أن أستمر في ذكر البلدان إلى ما لا نهاية – عشـــرات البلدان التي يعاني الملايين من أطفالها من الجوع لأن الجماعات المســـلحة لا تريد أن تضع أسلحتها.

والآن يواجه 270 مليون شـــخص أزمة جوع، وكما قال الأمين العام، فإن المجاعة احتمال خطير في أكثر من 30 بلـدا. ويقـدر برنـامج الأغـذيـة العـالمي أن مـا لا يقـل عن 34 مليون شـــخص قـد يواجهون المجاعة.

وتشـــترك هذه المجاعات التي تلوح في الأفق في أمرين، إذ أن ســـببها في المقام الأول هو النزاع ويمكن الوقاية منهما تماما. وبفضـل التنبؤات الحديثة، وتحسـين الممارسـات الزراعية، والمنظمات الإنسـانية الفعالة، لم تعد الكوارث الطبيعية تغرق السكان في المجاعة.

ولا يخطئن أحد: إن النزاع الذي يتسـبب فيه الإنســان هو الجاني الحقيقي. والتشـريد، وهو نتيجة رئيسية للعنف المسلح، يعني قلب حياة الناس رأسا على عقب، والحقول مهجورة، وانعدام المحاصيل. وتصبح الأسر التي تجبر على ترك أراضيها معتمدة على المساعدة الإنسانية لتلبية احتياجاتها الأساسية.

ويقع في دائرة العنف والجوع واليأس المزيد من الأفراد والأسـر مع مرور الأسـابيع والأشـهر. ولكن العواقب المحتملة عالمية حقا، وهي التدهور الاقتصادي وزعزعة الاستقرار والهجرة الجماعية والمجاعة.

لا أبدا يمكنك نشره لأنه سيصبح متاحا للجميع بعد نشره في الأمم المتحدة. ولكن يوجد خطأ نحوي بعد كلمة لن، بما أنها من أدوات النفي فيجب أن تكون لن تصدقوا، وليس تصدقون. وهاك النسخة المصوبة فيما يلي:

شـــهدت في الأيام الأخيرة المعاناة التي لحقت بالأســـر البريئة التي وقعت في مرمى نيران هذه الصراعات.

قبل يومين كنت في اليمن، حيث يواجه فيه الآن أكثر من 16 مليون شـخص درجات شـديدة من الجوع أو ما هو أســـوأ من ذلك. نحن نتجه مباشـــرة نحو أكبر مجاعة في التاريخ الحديث. إنه جحيم على الأرض الآن في العديد من الأماكن في اليمن. لقد زرت مسـتشـفى السـبين للأطفال في صـنعاء. ومع أنني اسـتمعت على نحو عارم إلى قصـص مرعبة، فقد كانت هناك أيضـا قصـص نادرة تعبر عن الأمل. ولكن معظمها قصـص مسـتمدة من الألم والمشـقة. جميع الأطفال الذين قابلتهم كانوا تقريبا مرضـى وفي منتهى الهزال، أي أن أجسـامهم عبارة عن جلد وعظم، أطفال يموتون بسـبب أمراض يمكن الوقاية منها أو علاجها بالكامل. إذا أريتكم بعض الصـور، فلن تصـدقوا ذلك، ما من أحد لديه قلب يمكنه إطلاقا أن يجلس مكتوف الأيدي ويسمح باستمرار ذلك. لا أحد بوسعه أن يسمح بذلك.

إن ما يبعث على الحزن حقا أن هؤلاء الأطفال هم المحظوظون، لأنهم في الواقع يتلقون المسـاعدة الطبية. سألت طبيبة عن عدد الأسرة التي لديهم، قالت لي لديهم، 25 سريرا. سألت، ماذا عن الأطفال الذي لا يمكنك إدخالهم المستشفى، ماذا يحدث لهم؟ فأجابت: إنهم يعودون إلى منازلهم ويموتون فيها، وهذا الحال في أفضل مستشفى هناك. ربما يموت حوالي 400,000 طفل في اليمن هذا العام ما لم يحدث تدخل عاجل. ذلك تعني وفاة طفل واحد كل 75 ثانية تقريبا. هل نتخلى عنهم وننظر في الاتجاه الآخر؟

مثال على ذلك، الطفلة الصغيرة، سجى، التي تبلغ من العمر 5 أشهر والتي زرتها في غرفة حيث كانت مستلقية بين ذراعي والدتها، وكانت على وشك الموت. تحدثت مع والدتها، التي أخبرتني أنها من يأسها باعت العبوة الوحيدة من غاز الطهي التي كانت لديها، حتى تتمكن من دفع ثمن رحلة اليوم إلى المستشفى من أجل الحصول على المساعدة لابنتها. علمت هذا الصباح مع الحزن والأسى عن وفاة سجى الصغيرة.

ماذا عن كل الأسر الأخرى التي تمر بهذا الجحيم والتي باعت ما لديها؟ ولم تجد إلا الحرمان من الرعاية الطبية عند وصولها المستشفى بسبب نقص الأسرة.

أما الآن، وزيادة على بؤس أبناء الشعب اليمني الأبرياء، فإنه يتعين عليهم أن يتعاملوا مع حصار الوقود. فعلى سبيل المثال، لا تتوفر الكهرباء لمعظم المستشفيات إلا في وحدات العناية المشددة التابعة لها، لأن احتياطيات الوقود منخفضة جدا. إن الشعب اليمني يستحق مساعدتنا. ومن قبيل العمل الإنساني، لا بد، من رفع ذلك الحصار. وإلا سيتحول ملايين آخرين من الناس إلى أزمة. خلاصة القول عن اليمن: نحن بحاجة إلى المال، وإلى الكثير منه. وقبل كل شيء، يجب أن تنتهي الحرب.

من المحزن أن العديد من الدول الأخرى تحمل ندوبا مماثلة من الصراع وعدم الاستقرار. خلال زيارتي لجمهورية الكونغو الديمقراطية في الأسبوع الماضي، التقيت بالعديد من الأسر اليائسة. ومن المفارقات القاسية أن هذا البلد لا يزال أحد أفقر البلدان على الأرض، بالرغم من ثروته الطبيعية الهائلة. فتاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية الحافل بالصراع والتشريد، وبالاقتران مع عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأزمات الصحية مثل الإيبولا، أدى ذلك إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي. إن المساعدة الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي تعتبر شريان الحياة للكثير من هؤلاء الناس، مما يحول دون استبداد المجاعة والجوع بهم. ولكننا بحاجة ماسة إلى مزيد من التمويل لمواصلة هذا العمل الحيوي.

في شباط/فبراير، كنت في منطقة تيغراي في إثيوبيا، التي عصفت بها الصراعات المسلحة في الأشهر الأخيرة. وكما تعلمون جميعا، من المنظور الإنساني، كان الجميع قلقين للغاية بشأن حصول المحتاجين على المساعدة. لقد زرت إثيوبيا عدة مرات، مع قادة الأمم المتحدة الآخرين، منذ اندلاع الأعمال القتالية، بما في ذلك هذا الأسبوع، وبعد مفاوضات مستفيضة مفصلة مع الحكومة حققنا اختراقات كبيرة.

لقد حققنا تحسنا إلى حد كبير في وصول العاملين في المجال الإنساني والشحنات إلى المنطقة، بفضل قدرة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على تقديم المزيد من الدعم للمحتاجين. كما أن لدى الأمم المتحدة الآن أطباق من السواتل تعمل: فقد تمت الموافقة أمس على تقديم أطباق جديدة من السواتل إلى المنظمة الدولية للهجرة، وستكون تلك السواتل متاحة للمنظمات غير الحكومية لاستخدامها في شيري ومكيل. ويحدوني الأمل في أن يحصل العاملون في المجال الإنساني، في اليوم التالي أو نحو ذلك، على موافقة إضافية على الهواتف التي تعمل بالسواتل، ومعدات الاتصالات التي تشتد الحاجة إليها.

لكن العمل الحقيقي ما هو إلا البداية. ونعتقد أن ثلاثة ملايين شخص أو أكثر في منطقة تيغراي يحتاجون إلى مساعدة غذائية، ولذلك لدينا الكثير مما يتعين علينا القيام به. ولكننا لا نستطيع أن نمضي قدما في ذلك ما لم نتلقَ التمويل اللازم على جناح السرعة. ومن المفجع أن قائمة البلدان المحتاجة، وضحايا الصراع، تطول وتستمر.

أخيرا، أود أن أبرز الأزمة المستمرة في جنوب السودان، حيث يواجه 7,2 مليون شخص مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي أو ما هو أسوأ من ذلك. في أوائل شباط/فبراير، زرت بيبور الغربية، وفي الأيام الأخيرة سمعت قصصا تنفطر لها القلوب عن محنة الناس الذين يعيشون في المنطقة. في بيبور الغربية، في ظروف عصيبة جدا، حيث تلجأ الأمهات إلى إطعام أطفالهن بجلد الحيوانات النافقة، أو حتى الطين. فقط لكم أن تتخيلوا ذلك.

هذه حالة يائسة تستدعي اهتماما عاجلا. وقد تم تحديد ظروف شبيهة بالمجاعة في غرب بيبور. ويطلق السكان المحليون على عام 2021 اسم ”عام المجاعة“. إن معاناتهم نتيجة للصراع الواسع النطاق والفيضانات غير المسبوقة التي حدثت في 2019 و 2020. هؤلاء الناس يقبعون في مرمى نيران الصراع، بينما يتحملون وطأة أزمة المناخ، مثلهم تماما كمثل المجتمعات الضعيفة في جميع أنحاء العالم.

لذلك عندما نطلب من أعضاء مجلس الأمن تقديم 5,5 مليار دولار على الفور لتحاشي حدوث مجاعات متعددة في جميع أنحاء العالم، فإني أناشدكم فتح قلوبكم وإظهار التعاطف والسخاء. وسنستخدم هذه الأموال معا لتقديم المساعدة الطارئة، وإنقاذ ملايين الأرواح البشرية، وحماية سبل العيش لأفقر المجتمعات المحلية في العالم.

بيد أننا بحاجة إلى أن يقوم مجلس الأمن أيضا بدوره. لأنه بدون الأموال المطلوبة، لا يمكن للعالم أن يوقف المجاعة. وإلى جانب الأزمة المباشرة، نحتاج أيضا إلى الاستثمار في السلام، حتى لا تضطر الأسر اليائسة في المستقبل إلى العيش على حافة البقاء جراء رصاصة وقنبلة.

إن تكاليف هذا العنف هائلة: 14,5 تريليون دولار سنويا، أو 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2019. وسوف يتطلب الأمر جزءا ضئيلا من هذه الأموال لتمويل البرامج الإنمائية التي يمكن أن تغير حياة الناس في الدول الهشة التي مزقتها الصراعات، وتساعد على وضع مسارات جديدة للسلام.

يقع على مجلس الأمن التزام أخلاقي لبذل كل ما في وسعه لإنهاء هذه الحروب. ولكن حتى نتمكن من تحقيق ذلك، نحن بحاجة إليكم لكي تعطونا الأموال للحيلولة دون موت الملايين من الناس جوعا. لقد تمكنا من تجنب المجاعة في عام 2020، ويمكننا أن نفعل ذلك مرة أخرى. أرجوكم ألا تطلبوا منا أن نختار من بين الأطفال الذين يتضورون جوعا من يبقى على قيد الحياة، ومن يموت منهم. فنطعمهم جميعا.

المرفق الرابع

بيان وزيرة خارجية استونيا، إيفا ماريا ليميتس

قبل ثلاث ســـنوات تقريبا، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2417 (2018)، الذي أدان تجويع المدنيين ومنع وصول المساعدات الإنسانية بشكل غير قانوني كوسيلة من وسائل الحرب. لقد صُمم القرار كأداة لكســر الحلقة المفرغة لانعدام الأمن الغذائي، ولكن نحن الذين يجب علينا أن نســتخدم هذه الأداة عند الاقتضاء. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نضع القرار موضع التنفيذ ونكسر حلقة الجوع.

إن الامتثال للقانون الإنساني الدولي يكتسي أهمية قصوى في الحد من انعدام الأمن الغذائي ومنع المجاعة. إذ أن التجويع المتعمد للمدنيين جريمة حرب. ونرحب بالتعديلات التي أدخلت على نظام روما الأســـاســـي لإدراجها على هذا النحو. ونحض الدول الأطراف على اتخاذ الخطوات التي تمكن من دخول التعديلات حيز النفاذ بسرعة.

ويعيش معظم الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في البلدان المتضررة من النزاعات المســـلحة. والعوامل المتقاطعة المؤدية لانعدام الأمن الغذائي في مناطق النزاع معقدة، وتتراوح بين ســـير الأعمال العدائية وعدم إمكانية إيصــال المســاعدات الإنســانية إلى العوامل الأوســع نطاقا للخطر، مثل تغير المناخ والجائحة. وفي حين أن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عوائق أمر أساسي خلال حدوث أزمة غذائية حادة، فإن العمل المبكر يكتســي أهمية قصــوى. وهو هام للغاية من أجل حماية صــحة الطفل والأم.

وهناك حالات عديدة على جدول أعمالنا شـــهدنا فيها منعا غير قانوني بإيصـــال المســـاعدات الإنســانية. وعلاوة على ذلك، قامت أطراف مختلفة في النزاع بمداهمة ونهب مواقع تخزين المعونة الإنســانية وتدمير الهياكل الأســاسـية التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين. ويســاعدنا القرار 2417 (2018) على التعامل مع هذه المشــاكل من خلال الســماح لنا بفرض تدابير تقييدية. ويجب ألا نُحجم عن اســتخدام تلك الأحكام، التي اتفقنا عليها بالإجماع.

وأود أن أبرز ثلاث نقاط هامة.

الحالة الأولى هي جنوب الســودان. فقد رأينا كيف تســوء الحالة الإنســانية هناك ســنويا. إذ يحتاج حوالي 70 في المائة من السكان إلى المساعدة الإنسانية، وإذا لم نتصـرف بسرعة، فإننا سنقترب أكثر من المثال المحزن الذي نراه في اليمن. ويمر الأمن الغذائي في جنوب السودان في أسوأ حالة له منذ الاستقلال. ولهذا يشـــرفني اليوم أن أعلن إســـهام إســـتونيا في برنامج الأغذية العالمي للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية هناك.

والحالة الثانية هي إثيوبيا. لا تزال إســتونيا تشــعر بالقلق إزاء الحالة الإنســانية في تيغراي. ونحيط علما بالجهود التي بذلتها الحكومة مؤخرا للتخفيف من حدة الحالة. بيد أنه لا يزال الكثير مما يتعين القيام به. وقد وجهت دوائر العمل الإنســاني دعوات لزيادة المســاعدة الإنســانية من أجل تجنب الظروف الشــبيهة بالمجاعة على أرض الواقع. ومن أجل منع حدوث أســوأ الســيناريوهات، يجب إيصــال المســاعدات المنقذة للحياة إلى المحتاجين في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك في المناطق الريفية. ومن الأهمية بمكان أن تفي الحكومة الإثيوبية بالتزامها بتوفير إمكانية إيصــال المســاعدات الإنســانية دون قيود. وندعو أيضــا إلى

انســـحاب القوات الإريترية من تيغراي. وبالإضـــافة إلى ذلك، فإن العدد المتزايد من التقارير الموثوقة عن الفظائع وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان يبعث على القلق البالغ. وإجراء التحقيقات المستقلة في انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها أمر لا بد منه، ونعترف بإعلانات إثيوبيا تحقيقا لتلك الغاية.

أما الحالة الثالثة فهي أفغانســـتان. تعني أربعون ســـنة من الحرب والفقر، إلى جانب اســـتمرار الجفاف، أن 45 في المائة من الســكان معرضــون لخطر الجوع هذا العام. وتظهر جميع الدلائل أن الحالة ستتدهور أكثر. وسيواجه طفل من كل طفلين دون سن الخامسة تقريباً سوء تغذية حاد. إن توقف مفاوضات السلام بين طالبان والمسؤولين الأفغان والمستويات المفرطة للعنف في جميع أنحاء البلاد لا يمنع الناس من تأمين سبل عيشهم فحسب، بل يعيق بشدة أيضاً وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين. وفي عام 2020، واجه العاملون في المجال الأنشـــطة الإنســـانية 1 006 حالات فرض قيود على إمكانية إيصـــال المساعدات – أي أكثر من ضعف الحوادث المبلغ عنها في عام 2019.

وأخيرا، فإن الأمر متروك لنا أيضــاً، نحن أعضــاء مجلس الأمن، للتصــدي للمجاعة المحتملة في العالم. وأتوجه بالدعوة لنا جميعا إلى وضــع القرار 2417 (2018) موضــع التنفيذ وعقد جلسات بشأن هذه المسألة الملحة بتواتر أكبر. ومن شأن ذلك أن يسمح بتقديم تقارير أكثر انتظاماً، وبالتالي سيساعدنا على منع المجاعات في المستقبل أو التخفيف منها.

المرفق 5

بيان وزير خارجية أيرلندا، سايمن كوفني

أود أن أتقدم بأطيب تمنياتي لكم، سيدتي الرئيسة، في دوركم الجديد وأن أهنئكم على إسهامكم القوي اليوم. تقدر أيرلندا أيما تقدير قيادتكم في تكريس الحدث المميز لرئاستكم لمسؤولية مجلس الأمن عن معالجة الدور الذي يؤديه النزاع بوصفه أهم عامل في التسبب بالجوع في العالم اليوم. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام غوتيريش على ملاحظاته وديفيد بيزلي وغابرييلا بوشر على إسهاماتهما وعلى العمل الهام الذي قامت به منظمتاهما.

إن بلدي، أيرلندا، لديه ذاكرة تاريخية عن المجاعة. فقد كانت المجاعة الأيرلندية أسوأ كارثة إنسانية في أوروبا في القرن التاسع عشر. إذ لقي مليون شخص حتفهم وأجبر مليون شخص آخر على الهجرة. وقد تركت تلك التجربة التاريخية إرثاً في أيرلندا. وهذا الإرث هو اعتقادنا بأن علينا مسؤولية عالمية مشتركة عن التصرف وحماية السكان.

فالمجاعة أمر غير معقول. واستخدام الجوع كسلاح من أسلحة الحرب أمر ينم انعدام الضمير. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية، وتقع على عاتق المجلس مسؤولية خاصة، لجعل المجاعة شيئاً من الماضي. وسأثير ثلاث نقاط رئيسية اليوم.

أولاً، لا يمكن إنكار أن النزاع هو الآن العامل الرئيسي المؤدي للجوع. فقد رأينا في كثير من الأحيان المجاعة تستخدم كسلاح من أسلحة الحرب. وفي كل مرة تقدم إحاطات للمجلس عن اليمن وسورية، يتم تذكيرنا بأن الكثيرين يواجهون الموت بسبب الجوع. وفي القرن الحادي والعشرين، ينبغي أن يكون ذلك مدعاة للعار الكبير. فقبل بضعة أشهر، قدمت الأمم المتحدة تمويلاً طارئاً للمساعدة في درء المجاعة في سبعة بلدان تواجه مخاطر شديدة حيث ينتشر النزاع على نطاق واسع.

ولا يمكننا الزعم بأننا فوجئنا. فالجوع الناجم عن النزاعات هو ظاهرة تقدم إلينا بشأنها نحن حول طاولة المجلس إحاطات مرارا وتكرارا. وبحلول نهاية العام الماضي، كان ما يقدر بنحو 88 مليون شخص، معظمهم من النساء والفتيات، يعانون من الجوع الحاد في البلدان التي أدت فيها النزاعات وانعدام الأمن دوراً رئيسياً في التسبب بانعدام الأمن الغذائي هذا.

ويحتاج نحو 3,5 ملايين شخص إلى المساعدة الإنسانية. أي 24 مليون إنسان – من قبيل الأطفال الذين سمعنا عنهم في القصص حتى الآن اليوم. ما يعنيه النزاع في اليمن هو أن الشعب اليمني يواجه الآن الاحتمال الحقيقي لوقوع أسوأ مجاعة شهدها العالم منذ عقود عديدة.

وفي إثيوبيا، وحتى قبل النزاع في تيغراي، توقعنا أن يحتاج 1,4 مليون شخص في تلك المنطقة إلى المساعدة الغذائية في عام 2021. وفي الوقت الذي نتكلم فيه، وعلى الرغم من الالتزامات التي قطعتها الحكومة الإثيوبية، لا تزال إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية غير كافية مقارنة بالاحتياجات الملحة وواسعة النطاق هناك. ولم يسمح بعد ببعثات تقييم شاملة. ولا يزال يتعين تيسير إقامة نظام تنسيق مدني – عسكري فعال على النحو المناسب للسماح بالحركة الآمنة للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، التي يحضر بعضها معنا اليوم.

وفي سورية، وبعد مرور 10 سنوات على النزاع، يواجه 60 في المائة من السكان – و 80 في المائة من سكان شمال غرب البلد – انعدام الأمن الغذائي. وذلك الأمر في بلد احتل مرتبة في النصف الأعلى من دليل التنمية البشرية قبل نحو 12 أو 13 عاماً. لقد زرت معبر باب الهوى الشهر الماضي، حيث يتم توجيه المعونة الإنسانية الطارئة إلى 2,7 مليون شخص في منطقة إدلب. وحديثي مع المنظمات غير الحكومية السورية والدولية ووكالات الأمم المتحدة العاملة في شمال غرب سورية، جعلني استحضر البؤس الإنساني الهائل والهدر المطلق للإمكانات البشرية الناجمة عن النزاع.

وكان اتخاذ القرار 2417 (2018) بالإجماع لحظة مثيرة للإعجاب في تاريخ المجلس الحديث. وهو دليل على وحدة المجلس بشأن الحاجة إلى التصدي للجوع الناجم عن النزاعات. والقرار هو دعوة إلى اتخاذ إجراءات. ويعيد ذكر المبادئ الإنسانية الأساسية. ويطالب بالتطبيق الفعال للقانون الدولي الإنساني ومساءلة من ينتهكون القانون، ويشدد على أهمية إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان الضعفاء. إن القرار 2417 (2018) يعطينا الأدوات التي نحتاج إليها لمعالجة مسألة النزاع والجوع. وما نحتاج إليه هو الإرادة السياسية الجماعية لاستخدام تلك الأدوات.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية. فعلى الرغم من الالتزامات الإجماعية للمجلس، فإن القصد من القرار 2417 (2018) لم يتحقق بالنسبة للمتضررين. وعلينا أن نعترف بأن مسألة الأمن الغذائي والنزاع المسلح يجب أن تكون الآن في صميم عمل المجلس. ولم يعد الجوع الناجم عن النزاع نادراً أو قليل الحدوث. وذلك يستدعي اهتمامنا الوثيق وتحديد أولوياتنا.

فالنزاع يشرد الناس، ويدمر سبل العيش، ويعطل التجارة وإمدادات الأغذية والمدخلات الزراعية، ويلحق الضرر بالهياكل الأساسية، ويقلل من إمكانية الحصول على الموارد الحيوية. ولا تقتصر تلك المعاناة على أشد السياقات حدة. فهي تؤثر على الملايين من الضعفاء في العديد من سياقات النزاع في جميع أنحاء العالم.

وقد تشرفت أيرلندا بالعمل مع النيجر بوصفها جهة التنسيق المعنية بالجوع والنزاع في المجلس خلال السنتين المقبلتين. وسنستضيف أولى الإحاطات نصف السنوية لعام 2021 في الشهر المقبل لمناقشة نتائج التقرير المشترك المقبل لبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة المقدم إلى أعضاء المجلس بشأن هذه المسألة. ونعتزم مواصلة التركيز بقوة على الجوع والنزاع طوال فترة السنتين من عضويتنا في المجلس.

النقطة الثالثة هي أنه يجب علينا تكييف نهجنا مع السياقات القطرية الفريدة والاعتراف بالطرق المختلفة التي تضررت بها النظم الغذائية بسبب النزاع. وفي حالات النزاع المسلح، يجب أن تُعرض على المجلس مسألة الحاجة إلى كفالة حسن سير النظم الغذائية والأسواق المحلية.

وفي حين أن وصول المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عوائق أمر حيوي خلال أزمة غذائية حادة، يجب على المجلس أن ينظر في اتخاذ إجراءات مبكرة لمنع انعدام الأمن الغذائي والمجاعة، ولا سيما لحماية صحة الطفل والأم. ويؤدي الإنذار المبكر والعمل المبكر إلى الوقاية. فالوقاية تنقذ الأرواح، وتمنع البؤس، وتوفر المال، وتسمح للنظم الغذائية بالبقاء على قيد الحياة. وحيثما يكون هناك سبب وجيه للخوف من أن انعدام الأمن الغذائي قد يكون موجوداً، بما في ذلك من خلال المنع المتعمد لإيصال المساعدات الإنسانية، يجب على المجلس أن يتصرف وأن يتصرف بسرعة.

وفي الختام، دعونا نتذكر أن العلاقة بين النزاع والجوع ليســـت جديدة. فالحرب بطبيعتها تعطل النظم الغذائية. وفي أسوأ السيناريوهات، يستخدم الجوع كتكتيك وحشي من القرون الوسطى يتعارض بشكل مباشـــر مع القانون الدولي. ويجب على جميع أطراف النزاع الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك ما يتصل بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وأولئك الذين لا يفعلون ذلك يجب أن يحاسبهم مجلس الأمن بصورة كاملة. والقرار 2417 (2018)، الذي اتخذه المجلس بالإجماع، لا يطالب بأقل من ذلك. وتقع على عاتق المجلس مســؤولية تنفيذ ذلك القرار. ومن واجبنا، نحن الدول الأعضـــاء في الأمم المتحدة، أن نحشد الإرادة السياسية للقيام بذلك. وسيحكم علينا التاريخ بقسوة إذا فشلنا في القيام بذلك.

المرفق 6

بيان وزيرة خارجية كينيا، رايشيل أومامو

أهنئ الولايات المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. وأشيد باختيار النزاع والأمن الغذائي باعتبارهما محور هذه المناقشة. وأشكر الأمين العام وجميع مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم المستنيرة بشأن هذا الموضوع الحاسم.

إن الأمن الغذائي هو الحاجة الإنسانية الأساسية. وتعتمد جميع تطلعاتنا الأخرى إلى التنمية والأمن والتقدم البشري على تحقيقه.

وهذا هو السبب في أن الأمن الغذائي من ضمن الأولويات الأربع في مجال السياسات، التي تسعى حكومة كينيا لتحقيقها في إطار ما يعرف شعبياً بجدول أعمال الركائز الأربع الكبرى. وترتكز مبادرتنا إلى كفالة توافر الأغذية، وزيادة الأراضي الخاضعة للري، وزيادة إنتاج المزارع الصغيرة، وإضافة القيمة، وكفالة ميسورية التكاليف، وإنشاء 1 000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم تركز على مستوى الإنتاج، باستخدام نموذج حوافز قائم على الأداء في سلسلة القيمة بأكملها.

وستؤدي تلك التدخلات إلى نقلة نوعية نعتقد أنها ستؤثر تأثيراً إيجابياً على التنمية والشمول والتماسك والسلام المستدام. ومع ذلك، فإننا نفعل ذلك في مواجهة تحديات مناخية وبيئية متزايدة في منطقتنا. إن تغير المناخ وما يرتبط به من حالات الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وغزوات الجراد الصحراوي تقوض الأمن الغذائي وتضاعف أخطار النزاع. ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء انعدام الأمن الغذائي في المجتمعات المحلية والمناطق التي تشهد نزاعاً عنيفاً مستمراً.

ويحدوني الأمل في أن تتيح هذه المناقشة سبلاً جديدة، أو سبلاً أفضل، لمعالجة انعدام الأمن الغذائي بوصفه عاملاً مضاعفاً لهشاشة السلام والأمن وللتهديدات المحيقة بهما. وأعتقد أن العديد من الحلول لكفالة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وربطها بالإنتاج الغذائي الوطني والمحلي ستظهر، بالإضافة إلى النقاط الأربع التالية، التي سأطرحها بأقصى قدر من الإيجاز.

أولاً، ينبغي للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والحكومات أن تصر على ألا تستهدف الأطراف المتنازعة عمداً أبداً الهياكل الأساسية المدنية الحيوية لإيصال الأغذية. وبالمثل، ينبغي حماية الأعيان المدنية ذات الصلة بالأغذية، بما في ذلك المزارع والأسواق وشبكات المياه والمطاحن ومواقع ومراكز تجهيز الأغذية وتخزينها، باعتبارها مورداً محايداً لا دور له في الأعمال العدائية.

ثانياً، ينبغي للبلدان والمناطق التي تشهد نزاعات مسلحة أن تبذل قصارى جهدها لتيسير وصول موظفي المساعدة الإنسانية الرسميين بأمان وبدون عوائق إلى المدنيين الضعفاء المحتاجين إلى المعونة، بما يتماشى مع الالتزامات الدولية والإقليمية القائمة.

ثالثاً، ينبغي للوكالات الإنسانية أن تقدم الدعم ليس فقط للمعونة الغذائية، ولكن أيضاً لبناء القدرات المحلية لإنتاج الغذاء وتعزيز القدرة على الصمود في مجال التغذية. وفي هذا الصدد، يحظى دعم المدخلات الزراعية والبذور والأسمدة للسكان المحليين في البلدان الهشة بأولوية قصوى.

رابعاً وأخيراً، تعزيز الامتثال للقرار 2417 (2018) في التخفيف من حدة الافتقار إلى الأمن الغذائي بسبب النزاع، ولا سيما حظر استخدام التجويع كسلاح من أسلحة الحرب. وينبغي أن تستند قرارات

مجلس الأمن وتدخلاته إلى الحقائق وأن تكون مدفوعة بأدلة تجريبية لكفالة اتباع نهج متوازن لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

وفي الختام، أحثنا جميعاً على العمل معاً في الوقت الذي نستكشف فيه جميع الخيارات المتاحة لإنهاء الجوع وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع من أجل جميع الفئات السكانية الضعيفة ومن أجل السلام والأمن الدوليين.

المرفق 7

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، لندا توماس - غرينفيلد

أشكر الأمين العام غوتيريش والمدير التنفيذي بيسلي والمديرة التنفيذية بوتشر على مناصرتهم القوية لتخفيف آفة الجوع الناجم عن النزاعات. كما أشكر كثيراً من الدول الأعضاء على تقديم بياناتها في إطار هذه المناقشة المفتوحة، وأرحب بالوزراء وكبار الممثلين من البلدان الأخرى في مجلس الأمن.

وأود أن أبدأ بلحظة لن أنساها أبداً. في عام 1993، زرت مخيماً للاجئين في شمال أوغندا. وكانت تلك أولى زيارة لي على الإطلاق إلى مخيم للاجئين. وعندما وصلت كان المخيم يفيض باللاجئين السودانيين الفارين من الحرب الأهلية في السودان، ورأيت طفلة في الثانية من عمرها. كانت عظام أضلاعها بارزة وكانت تعاني من سوء التغذية لدرجة أنها لم تتمكن من تناول الطعام. ثم، في لحظة، ماتت أمامي مباشرة. انحفرت تلك اللحظة وتلك الفتاة الصغيرة في ذاكرتي. أتذكر عينيها الكبيرتين الواهنتين. وأتذكر عيني والدتها أيضاً عندما لم أر فيهما سوى الظلام واليأس. كانت تلك هي المرة الأولى التي فهمت فيها حقاً ما تعنيه عبارتا المجاعة وسوء التغذية الحاد.

ولذلك، عندما نستخدم هذه المصطلحات التقنية - الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد، والجوع الناجم عن النزاع - دعونا لا ننسي ما الذي تعنيه هذه المصطلحات حقا. إننا نتكلم عن إنسانية محضة. إننا نتكلم عن معاناة صرفة. إننا نتكلم عن أناس حقيقيين. إننا نتكلم عن أطفال وأمهات، مثل أولئك الذين التقيت بهم في عام 1993، قبل أكثر من 20 عاما. وتتفاقم المشكلة اليوم. ويمكن أن يؤدي سوء التغذية الحاد إلى مخاطر أخرى، مثل العنف الجنساني أو استغلال الأطفال وإساءة معاملتهم. وبعبارة أخرى، فإن قسوة الجوع تدفع إلى المزيد من القسوة.

أتمنى لو أن ذلك اليوم في أوغندا كان المرة الوحيدة التي أرى فيها تلك القسوة، ذلك الضرب من القسوة عن قرب. ولكن الأمر ليس كذلك. لقد كان خطر الجوع مشهدا متكررا طوال مسيرتي المهنية، وأنا أعلم أن العديدين منكم شاهدوا ذلك أيضا. وبعد 30 عاما، لم أتوقف قط عن التفكير فيما حدث في ذلك اليوم. كيف أن معاناة تلك الطفلة المجهولة كانت، ولا تزال، أمرا يمكن تجنبه تماما.

وفي عام 2021، لا يوجد سبب يمنعنا من تدبير موارد للأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها. إن المجاعة في عالم اليوم من صنع الإنسان. وأنا أستخدم نوع الجنس هذا عمدا وإذا كنا نحن السبب فيها، فهذا يعني أنه يجب أن نوقفها نحن أيضا.

وفي عام 2018، اتخذ مجلس الأمن خطوة قوية نحو التصدي لهذه اللاإنسانية. لقد عملنا معاً. وتكلمنا بصوت واحد في القرار 2417 (2018)، الذي نص على أننا سنحقق مع الجهات الفاعلة السيئة التي تنتهك القانون الدولي وتستخدم التجويع كسلاح حرب ونحاسبها.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي، أُحيط المجلس علما بحالة الجوع الناجم عن النزاعات (انظر S/2020/930). ورسمت تلك الإحاطة صورة دامغة، وإن كانت غير كاملة، لحالة الجوع الناجم عن النزاعات في جميع أنحاء العالم. وخلال الأشهر الستة التي تلت تلك الإحاطة، تبدو احتمالات الجوع والمجاعة أسوأ، كما سمعتم من جميع المتكلمين اليوم. لماذا؟ إن نزاعات اليوم تدوم لفترة أطول. وهي تزداد

تعقيدًا. وبطبيعة الحال، فإن مرض فيروس كورونا وتغير المناخ جعلا الحالة القاتمة أكثر سوءا. وفيما يلي ما يعنيه ذلك بالنسبة للأشخاص الضعفاء في جميع أنحاء العالم.

في اليمن، يحتاج أكثر من 70 في المائة من سكان البلد إلى مساعدات غذائية. ويواجه أكثر من مليوني طفل دون سن الخامسة خطر المجاعة وسوء التغذية الحاد. وفي أول يوم لي هنا في الأمم المتحدة، تحدثت إلى المنظمات الإنسانية على أرض الواقع في اليمن. وأبلغني ممثلو تلك المنظمات كيف أدت ست سنوات من القتال إلى تركيع البلد وكيف أنهم في حاجة ماسة إلى التمويل والدعم المستمرين وكيف أن ضرورة عبور العديد من خطوط النزاع تعوق بشكل خطير جهودهم المتنافسة.

كما نشعر بالجزع إزاء الحالة في إثيوبيا الآن، كما سمعتم من السيد بيسلي. وقد دفع القتال في منطقة تيغراي على مدى الأشهر الأربعة الماضية المواطنين الأبرياء إلى حافة الهاوية. واستُنفدت مخزونات الأغذية. وسوء التغذية الحاد آخذ في الارتفاع. ويحول العنف المستمر دون قيام العاملين في المجال الإنساني بمساعدة أناس يتضورون جوعا. وفرضت الجهات الفاعلة في إثيوبيا، بما في ذلك القوات الإريترية من جميع أنحاء الحدود الإثيوبية، قيودا على إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق الريفية التي يقطنها معظم السكان من أبناء تيغراي. ولا يمكننا أن نسمح لهذا الوضع بأن يتدهور أكثر.

وندعو جميع الأطراف – وأشدد، جميع الأطراف – إلى وقف القتال والسماح بمعالجة هذه الحالة الإنسانية التي هي من صنع الإنسان. ونحتاج أيضا إلى تقارير أفضل وأكثر اتساقا عن هذه الأزمات في وقت أبكر. وعلينا كفالة أن يتوفر للأمين العام ما يلزم من تفويض وأدوات لتسليط الضوء على هذه النزاعات الناشئة والمجاعة المحتملة. وأثني على إعلان الأمين العام عن إنشاء فرقة عمل رفيعة المستوى معنية بمنع المجاعة.

وأود أن أشير إلى أن الأمر لا يقتصر على اليمن وإثيوبيا، كما ذكر الأمين العام وآخرون.

ففي أفغانستان، يواجه قرابة نصف أطفال البلد دون سن الخامسة مجاعة حادة.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تسبب العنف في نزوح السكان وهو ما أدى إلى معاناة 5 ملايين طفل من سوء التغذية الحاد. وأود أن أغتنم هذه اللحظة لأعرب عن تعازي في الخسائر في الأرواح، بما في ذلك في وفاة السفير الإيطالي وموظفي برنامج الأغذية العالمي.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، يواجه قرابة مليوني شخص مستويات عالية من انعدام الأمن الحاد. والفترة من أيار/مايو إلى آب/أغسطس هي موسم الجدب، عندما تنفد الإمدادات الغذائية، بل إن الناس يصفون تلك الفترة بأنها ”موسم الجياع“. وإذا كنا نريد تقديم المساعدة، فالآن هو الوقت المناسب.

وأخيرا، في جنوب السودان، أدى العنف إلى ترك الناس لأراضيهم، مما ترتب عليه فصل المدنيين الأبرياء عن أسرهم. وفي سياق بحثهم عن الأمان، يختبئ المدنيون الأبرياء في المستنقعات، حيث يجدون بالكاد ما يقيم الأود في الأغذية البرية ومياه الأنهار الملوثة.

ويتمثل أحد الجوانب المفجعة فيما يتعلق بالأزمة في جنوب السودان في نقص البيانات والتقارير، مما يقودنا إلى الاعتقاد بأن الوضع أسوأ مما نعرفه بالفعل. وهناك سبب واحد فقط يمنعنا من رؤية مجموعة البيانات بأكملها: إن حكومة جنوب السودان لا تريدنا أن نعرف.

ويقودني ذلك إلى النقطة الأخيرة.

ما وجه الاختلاف اليوم عما كان عليه الوضـــع عندما زرت مخيم اللاجئين في أوغندا قبل 30 عاما؟ ينبغي أن نحصل اليوم على معلومات أفضل عن الأماكن التي تشهد جوعا حادا وتلك التي سيزداد الجوع سوءا فيها. وقد شهدنا تقدما كبيرا في التغذية العلاجية للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد. إن بوسعنا إنقاذ الأرواح، إذا عرفنا إلى أين نذهب وإذا خصصنا التمويل لذلك. وإذا لم تكن لدينا البيانات، فلن نتمكن من تقديم تلك المساعدة المنقذة للحياة. وهذه مشكلة يمكن لمجلس الأمن أن يحلها اليوم إذا اختار ذلك. فهذه الهيئة تتمتع بقدرة فريدة على طلب وتأمين التقارير والبيانات والإجراءات في الوقت المناسب.

وتحقيقا لهذه الغاية، نطلب من الأمين العام غوتيريش وفريقه تقديم تقريرين رســـميين إلى مجلس الأمن سنويا، بالإضافة إلى ولايته الحالية لإخطار المجلس على وجه السرعة عندما يكون هناك خطر. ويجب علينا – وأكرر يجب علينا – أن ننزع الطابع السياسي عن الإبلاغ وأن نضمن أن يكون لدينا آلية منتظمة لمعالجة هذه الحالات في مجلس الأمن حتى لا يموت المزيد من المدنيين الأبرياء جوعا.

كما نطلب إلى الأمين العام أن ينظر تحديدا في كيفية تعزيز أســـاليب جمع البيانات وتحليلها. والولايات المتحدة سعيدة بأن تكون شريكا في ذلك الجهد، ونصر على أن تعمل الأمم المتحدة، في الممارسة العملية، لتحليل وتحديد المسؤولين عن الجوع. ففي نهاية الأمر، يشكل الجوع الحاد السلاح القاسي لدعاة الحرب. إن سببه أشخاص لهم أسماء ووجوه، ويستحق الناس الذين يعانون على أيديهم العدالة. ويحدوني أمل صادق في أن نتمكن، كمجلس أمن، من التكلم بصوت واحد عن هذه المسألة الموحدة.

لا يوجد شيء سنفعله هنا من شأنه أن يحقق العدالة لتلك البنت الصغيرة التي قابلتها قبل كل تلك السنوات أو لأمها أو للملايين من أمثالهما الذين عانوا بلا داع وما زالوا يعانون بلا داع اليوم. ولكن بوسعنا أن نفعل شيئا. إن بوسعنا أن نحافظ على إرثهم. ويمكننا أن نبني عالما لا يعاني فيه أحد من الجوع الشديد. ويمكننا أن نبدأ في بناء ذلك العالم اليوم.

المرفق 8

بيان وزير التنمية الدولية في النرويج، داغ إنغ أولشتاين

بينما نجتمع، لا يعرف 700 مليون شخص في هذا العالم من أين ستأتي وجبتهم التالية، ويواجه 270 مليونا منهم انعدام الأمن الغذائي الحاد. وإذا حاول المرء تخيل غرفة مليئة بهؤلاء الناس، فكيف سيكون شكلهم؟ سيكون معظمهم من النساء والأطفال الصغار. ولو كان للجوع وجه اليوم، لكان بالتأكيد أنثى. وغدا من المحتمل أن يكون طفلها. ولكن ماذا سنقول لهما؟ أخشى أنه سيتعين علينا القول إننا سمعنا التحذير ولكننا لم نتفق بشأن كيفية التصرف.

إن الاستثمار في القضاء على الجوع اليوم يعني أيضا الاستثمار في الوقاية من الجوع غدا. إن الناس يجوعون لأنهم يعيشون في المناطق المتضررة من الفقر المتوطن وتغير المناخ ومرض فيروس كورونا، والأهم من ذلك كله، النزاعات. إن الأمن الغذائي هو الأمن. لقد توحد العالم واعترف بالصلة بين النزاع المسلح والجوع من خلال القرار 2417 (2018). وحان الوقت لكي نحول تركيز مجلس الأمن من الاعتراف إلى العمل.

ولذلك، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني للولايات المتحدة لتنظيمها هذه المناقشة. واسمحوا لي أيضا أن أشكر الأمين العام وديفيد بيسلي وغابرييلا بوتشر على تمهيدهم للمناقشة.

تعاني جميع البلدان تقريبا التي تواجه انعدام الأمن الغذائي الحاد من النزاعات والعنف المسلح. ولن تقضي هذه البلدان أبدا على الجوع ما لم يتم التوصل إلى حلول سلمية. ويساورني قلق خاص إزاء حالتين.

إن الحالة بائسة في اليمن. وإذا لم نتخذ إجراءات، فقد تصبح أسوأ مجاعة يشهدها العالم منذ عقود. فبعد ست سنوات من النزاع المسلح، لم يبق للسكان المدنيين سوى القليل من القدرة على الصمود. وهناك أكثر من 16 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وثمة ما يقرب من 2,3 مليون طفل دون سن الخامسة معرضون لخطر سوء التغذية. وهذه الحالة من صنع الإنسان أولا وأخيرا. ولا يمكن وضع حد لهذه الأزمة إلا من خلال التوصل إلى حل شامل للجميع يتم التفاوض عليه سياسيا.

ولا تزال الأزمة في تيجراي الإثيوبية تتدهور. وهناك انعدام للأمن الغذائي على نطاق واسع وتقارير عن حدوث مجاعة. إن النهب والتدمير المنهجيين للأغذية والمحاصيل والمعدات الزراعية مدعاة للقلق الشديد. وكما حذر وكيل الأمين العام لوكوك في الأسبوع الماضي، إذا لم يتم إيصال الغذاء ولم يكن هناك انتعاش زراعي، فهناك خطر مجاعة محتمل.

ويجب على مجلس الأمن أن يتكلم بصوت واحد ضد انتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك عرقلة المساعدة الإنسانية أو الوصول إليها واستخدام تجويع المدنيين كأسلوب حرب. ويجب كفالة المساءلة. ويمكن أن يشمل ردنا على هذه الانتهاكات فرض جزاءات محددة الأهداف، حيثما كان ذلك مجديا ومناسبا.

ونحث الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على التصديق على التعديل الأخير المتعلق بجريمة الحرب المتمثلة في التجويع في نزاعات مسلحة غير دولية، أو القبول به من دون تأخير.

ويجب على أولئك الذين لديهم نفوذ على أطراف النزاعات المسلحة أن يطالبوها بالالتزام بالقانون الدولي الإنساني. والسياسة هي سبب أغلب المجاعات. إننا بحاجة إلى الإرادة والحلول السياسية.

ويجب على المجلس وعلى أعضائه أن يتابعوا بصورة أكثر حزما واتساقا عندما يقوم الأمين العام بتفعيل آلية الإنذار المبكر في حالتي خطر المجاعة وانعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع. ونرحب بإجراء المزيد من المناقشات بشأن كيفية تحقيق ذلك.

إن كلمة مجاعة يجب أن تكون كافية لدق ناقوس الخطر. ومع ذلك، يعيش الملايين من الناس في ظروف شبيهة بالمجاعة أو في مناطق يجلب فيها نقص الغذاء مع مرور الوقت الدمار والموت.

ولكن إعلان المجاعة لا يعبر عن الصورة بأكملها. وكما نعلم جميعا، لم تُعلن المجاعة رسميا قط في بلدان مثل اليمن، ومع ذلك فإن الجوع يسبب معاناة إنسانية هائلة. ويجب أن تكون حماية المدنيين في صميم تدخلاتنا، مع تركيز الاهتمام بشكل خاص على الفئات الأكثر ضعفا. ويؤدي انعدام الحماية إلى تأجيج النزاعات والتشريد وانعدام الثقة.

ولدى مجلس الأمن ولاية مستمدة من الميثاق لمنع نشوب النزاعات بالوسائل السلمية. ويجب أن نسعى بجميع السبل الممكنة، سواء لمنع نشوب النزاعات أو لوضع حد لها. ولا يمكن المبالغة في هذا السياق في أهمية منظومة الأمم المتحدة بأسرها، بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

ويجب أن نبني القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية حتى تتمكن من مواجهة الأزمات بشكل أفضل. ويجب أن نتبع نهجا استراتيجيا بقدر أكبر كمانحين وأن نجرب وسائل تمويل أكثر ذكاء وأن نستفيد على نطاق أوسع من التمويل المتعدد السنوات والقطاعات. ويجب أن نتصرف فورا عندما نسمع إنذارات مبكرة وأن نواصل في الوقت نفسه العمل على إزالة أسباب الإنذار المبكر. هناك 700 مليون شخص يعتمدون علينا في تحويل أقوالنا إلى أفعال. إن الأطفال في اليمن يصرخون - يصرخون من أجل السلام ومن أجل توفير الأمن الغذائي لهم. وإذا لم نتصرف الآن، سيكون قد فات الأوان.

المرفق 9

بيان وزير الزراعة والغابات ومصائد الأسماك والتحول الريفي والصناعة والعمل في سانت فنسنت وجزر غرينادين، سابوتو سيزر

اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب، باسم سانت فنسنت وجزر غرينادين، عن تقديرنا للولايات المتحدة الأمريكية على عقد هذه المناقشة المناسبة من حيث التوقيت. ونشكر أيضا مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة، بل والرصينة للغاية.

لا تزال مكافحة الجوع أحد أنبل مساعي المجتمع الدولي، لكنه مسعى صعب. إن عقودا من التقدم في السعي إلى تحقيق الأمن الغذائي العالمي يجري محوها في مواجهة أسوأ جائحة عالمية منذ أكثر من قرن. وعلينا أن نتصدى لتفشي تغير المناخ والدمار الإيكولوجي والنزاعات التي طال أمدها وغيرها من التحديات الخطيرة، كغزو الجراد الصحراوي. ويمكننا، بل ويجب علينا، أن نفعل ما هو أفضل لضمان حصول كل شخص في كل مكان على ما يكفي من الأغذية المأمونة والمغذية.

وبالنسبة للمجتمعات المحلية الضعيفة والمتأثرة بالنزاعات، بما في ذلك اللاجئون والمشردون داخليا والذين أصبحوا عديمي الجنسية نتيجة لعوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وبيئية خارجة عن إرادتهم، فإن التصدي للمجاعة هو أكثر من واجب أخلاقي. إنه شاغل وجودي.

ويُبرز هذا التحدي بشكل أكثر وضوحا الحاجة إلى اتباع نهج شامل ومنسق على نطاق المنظومة بأسرها لمعالجة الأسباب الجذرية والمباشرة للهشاشة وانعدام الأمن. ويجب على مجلس الأمن، بوصفه الهيئة الرئيسية المكلفة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ألا يدخر جهدا في محاولاته لحماية أشد الفئات ضعفا، بما في ذلك عن طريق تيسير إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق إلى المحتاجين.

ويجب على مجلس الأمن أيضا أن يعمل على نحو أوثق مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لتعزيز الحلول الإنمائية التي تلبي الاحتياجات الأساسية للناس في حالات النزاع. كما أن لجنة بناء السلام، بقدراتها الاستشارية الاستراتيجية وبوصفها منبرا لعقد الاجتماعات، مفيدة في توطيد جهودنا على نطاق الصلة بين السلام والمسائل الأمنية والإنسانية والإنمائية. ويجب أن نستفيد من هذه القدرات بقدر أكبر.

ومن جانبنا، عجلت سانت فنسنت وجزر غرينادين جهودها لتوفير الأمن الغذائي في جميع أنحاء بلدها وفي جميع أنحاء منطقتها. ورغم أن هذه الجائحة شكلت محنة وامتحانا لنا، فقد كفلنا استمرار الحياة والمعيشة والإنتاج وتمكننا من إطعام أنفسنا وجيراننا. إننا سلة الخبز لجنوب منطقة البحر الكاريبي. ويظل مزارعونا وصيادونا أصحاب مصلحة بالغي الأهمية في هذه الجهود، وسنفعل ما يجب علينا فعله لدعمهم فيما يواصلون دعمنا. وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ومتضافرة وحاسمة للتصدي لتغير المناخ، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بانعدام الأمن الغذائي. ويجب أن تواصل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الاضطلاع بدور حاسم.

وبينما نتفق على أن النزاع هو السبب الرئيسي للجوع في بعض السياقات، فإن الظواهر الجوية القاسية، بما في ذلك الفيضانات والجفاف، تقوض أيضا الإنتاجية الزراعية وتسبب انعدام الأمن الغذائي. وتشكل المعاناة المستمرة لإخواننا وأخواتنا في هايتي، وهي واحدة من أشد البلدان معاناة من انعدام الأمن

الغذائي في العالم، تذكيرا مؤلما بالروابط بين الكوارث الطبيعية والاستقرار السياسي والاقتصادي والجوع الحاد. ولذلك، يلزم بذل جهود أكبر على جميع الجبهات للتصدي للتحديات المتشابكة المتمثلة في النزاع وتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي.

ونرى أنه ينبغي لجميع أطراف النزاع، ومن لهم تأثير عليها، أن يستجيبوا لدعوتنا الجماعية إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي؛ ويجب التعجيل بالعمل العالمي للحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة دون 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية؛ ويجب تخفيض الانبعاثات والوفاء بالالتزامات المالية تجاه تدابير التكيف؛ وينبغي للجهات المانحة الرئيسية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، أن توسع نطاق المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية والبلدان المتأثرة بالنزاعات، بما في ذلك عن طريق توسيع نطاق تخفيف عبء الديون والتمويل الميسر.

وفي الختام، نؤكد على الحاجة إلى حلول شاملة متعددة الأطراف للنهوض بخطة التنمية المستدامة. وإذا أردنا الوفاء بوعدنا الجماعي بإنهاء الجوع بحلول عام 2030، فيجب علينا أن نعمل معا. فعلينا مسؤولية عالمية مشتركة. فلنحاسب الجناة. إن لدي أمل في النجاح.

المرفق 10

بيان وزير الدولة للكومنولث والأمم المتحدة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، اللورد أحمد بارون ويمبلدون

أشكركم، السيدة الرئيسة، وكذلك أشكر الأمين العام. وأود أن أسجل شكرنا لكل من السيد بيسلي والسيدة بونتشر على إحاطتيهما الشاملتين.

مما لا شك فيه، كما سبق وسمعنا من العديد من الزملاء في مجلس الأمن اليوم، أن الأمر يتعلق بمأساة ذات أبعاد فوق التصور. ولكن ها نحن الآن في عام 2021، ها نحن الآن في القرن الحادي والعشرين، ولا نزال نواجه المجاعة، ومهمتنا - لنكن واضحين بشأن ذلك - صعبها كثيرا أولئك الذين يسعون إلى الانقسام والنزاع. يجب علينا أن نعمل معا لمعالجة هذه الأولوية الفورية. ولذلك ترحب المملكة المتحدة ترحيبا حارا بمبادرة الولايات المتحدة بعرض مسألة النزاع والأمن الغذائي الحيوية على المجلس اليوم.

فالحالة خطيرة. ولا توجد كلمات أخرى لوصفها. ألاحظ، بالاستماع إلى كلمات مقدمي الإحاطات، أنهم تحدثوا عن الطابع الإنساني المحض لهذه الحالة - المعاناة الإنسانية التي تتكشف أمامنا. أؤكد لهم أن ذلك يؤثر فينا جميعا.

وفي الوقت الحالي، من المرجح أن تحدث المجاعة في أجزاء كثيرة من العالم، ولكنها واضحة لنا جميعا في أماكن مثل جنوب السودان. وفي اليمن، يواجه أكثر من 16 مليون شخص مستقبلا قاتما للغاية من حيث المجاعة ومن المرجح الموت في النصف الأول من هذا العام وكما حذرنا الأمين العام غوتيريش، على شفا أسوأ مجاعة على الأرجح يشهدها العالم منذ عقود.

وفي العديد من البلدان المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن نعلم أن النزاع، كما قيل اليوم، هو المحرك الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي وخطر المجاعة. ونعلم أن الأشخاص المتضررين من النزاع أقل قدرة على الحصول على الغذاء وأقل قدرة على شرائه.

وكذلك نعلم على نحو مأساوي أن الجماعات المسلحة تستخدم التجويع صراحة كسلاح من أسلحة الحرب وترى في المساعدة الإنسانية وقودا لعدوها. وهي تتجاهل عمدا التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وتعتبر البشرية أمرا غير ذي شأن.

ونعلم أن مرض فيروس كورونا وتغير المناخ يؤديان إلى استفحال هذه الحالة اليائسة. لذا، يجب على مجلس الأمن أن يضاعف جهودنا لكسر حلقة النزاع المسلح، الذي يدفع الأزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم ويبقي عليها. وعلينا معا، كأمم متحدة، أن نفعل كل ما في وسعنا لاستخدام المجموعة الكاملة من الأدوات المتاحة لنا لمنع نشوب النزاعات وإنهائها.

يركز القرار 2417 (2018) اهتمام المجلس على انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع في البلدان سواء على جدول أعمالنا العادي أو خارجه. وكما سمعنا من زملائنا اليوم، فإن الكثيرين منا - بما في ذلك من المملكة المتحدة، وشخصي ومؤخرا مبعوثنا الخاص المعني بمنع المجاعة والشؤون الإنسانية - زاروا هذه البلدان مباشرة. وتحدثنا إلى الناس عن الحقائق القاسية التي يواجهونها على أساس يومي.

وفيما يتعلق ببعض حالات النزاع أو حالات بلدان، مثل حالة جنوب السودان، حيث من المرجح أن تترسخ المجاعة في غرب بيبور، ويواجه 60 في المائة من سكان البلد مستويات شديدة من انعدام الأمن الغذائي. فيجب على حكومة جنوب السودان، بصورة أساسية، أن تفعل المزيد لتعزيز السلام والاستقرار وتهدئة النزاع دون الوطني. إننا بحاجة إلى العمل بجد وتنسيق أفضل، في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، إذا أردنا حقا إزالة الحواجز التي تمنعنا من إيصال الغذاء لمن يحتاجون إليه.

وفي شمال شرق نيجيريا، أدى النزاع الذي دام أكثر من عقد من الزمن إلى عدم تمكن أكثر من 1,2 مليون شخص من الحصول على المساعدة الإنسانية الأساسية. إن الهجوم المروع الذي شنته مؤخرا جماعات المعارضة المسلحة في ديكوا، الذي أثر على المدنيين واستهدف العاملين في المجال الإنساني، غير مقبول على الإطلاق. فقد أدت هجمات من ذلك القبيل إلى تفاقم الحالة الغذائية والحالات الإنسانية إلى حد كبير، ولذلك نحتاج إلى أن نعمل معا لتحسين وصول المساعدات الإنسانية على أساس عاجل.

وكما أوضح السيد بيسلي - وبالفعل ذكرتم أنتم شخصيا، سيدتي الرئيسة - في جميع أنحاء إثيوبيا، سيحتاج حوالي 18 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية هذا العام وحده. وفي تيغري، لا يزال وصول المساعدات الإنسانية مقيدا إلى حد كبير. فقد أسفرت أربعة أشهر من العنف عن تشريد قسري وانتهاكات لحقوق الإنسان وادعاءات تتعلق بالعنف الجنسي وانهيار الخدمات الأساسية. إن مخاطر انعدام الأمن الغذائي الشديد كبيرة. وسيحتاج ما يقدر بنحو 4,5 مليون شخص، أي 80 في المائة من سكان المنطقة، إلى معونة طارئة خلال الأشهر المقبلة. وثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتجنب وقوع كارثة كبرى. وهذا ليس سوى عدد قليل من العديد من الحالات المأساوية التي تواجه حاليا في جميع أنحاء العالم.

وينبغي تنفيذ القرار 2417 (2018) على نحو أكثر فعالية. فالمجاعة، كما سمعنا اليوم، ليست حتمية. وتمشيا مع القرار 2417 (2018)، تشدد المملكة المتحدة على ثلاثة إجراءات فورية يمكننا اتخاذها لمنع المجاعة والمعاناة الناجمة عن انعدام الأمن الغذائي.

أولا، نحن بحاجة إلى تحسين الإبلاغ والأدلة على انعدام الأمن الغذائي ومخاطر المجاعة، بما في ذلك بشأن من يعرقل وصول المساعدات الإنسانية، والأهم من ذلك، كيف يعرقلونها. وينبغي أن يكون الإبلاغ سريعا وفي الوقت المناسب حتى يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ إجراء قبل فوات الأوان.

ثانيا، يجب على مجلس الأمن أن يتصرف بناء على التقارير التي يتلقاها. فالكلمات ببساطة ليست كافية. وعلى الرغم من الأحكام الواردة في القرار 2417 (2018)، لم يشجع المجلس أي تحقيق مستقل تجريه الدولة في استخدام تجويع المدنيين كعمل حربي.

وأخيرا، والأهم من ذلك، نضم صوتنا كذلك إلى أصوات الذين يقولون إن المجلس يجب أن يحاسب المسؤولين عن دفع انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع - وهذا يشمل استخدام الجزاءات ضد أولئك الذين يقيدون وصول المساعدات الإنسانية.

وفي الختام، يعمل النزاع على تصاعد المجاعة ويعاني الملايين تلو الملايين. وإذا أردنا حقا أن نمنع تجويع المزيد من النساء والرجال الأبرياء، وبطبيعة الحال، الأطفال بصورة مأساوية، فمن الحيوي أن تؤدي تقارير الأمم المتحدة عن هذه الحالة إلى عمل المجلس. ولذلك نرحب بإعلان فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بمنع المجاعة اليوم عن تنسيق جهود المعونة بشأن الحماية من المجاعة بصورة أقوى. ولذلك، فإننا نتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء - زملائنا وأصدقائنا أعضاء المجلس وغيرهم في

جميع أنحاء أسـرتنا الدولية – من أجل اتخاذ الإجراءات التي يمكن أن تسـتجيب على النحو الواجب للأدلة المروعة التي سمعناها اليوم من مقدمي الإحاطات ذوي الخبرات.

السـؤال الذي يطرح في كثير من الأحيان هو، ”لماذا؟“ والجواب، ببسـاطة: لأنه مهم. فحياة الناس تعتمد عليه تماما.

المرفق 11

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، زانغ جون

[الأصل: بالإنكليزية والصينية]

في البداية، أشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية على المبادرة بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي. كما أشكر الأمين العام غوتيريش والمدير التنفيذي بيزلي والسيدة بوتشر على إحاطاتهم.

لقد أطلعنا مقدمو الإحاطات على صورة مزعجة للواقع. فانعدام الأمن الغذائي لا يتحسن، بل صار مشكلة أكثر خطورة. ولا يزال أمامنا طريق طويل يتعين علينا أن نقطعه لتحقيق هدف القضاء على الجوع المحدد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وكما أشار الأمين العام، فإن أزمة الغذاء على وجه الخصوص مشكلة حادة في البلدان والمناطق المتأثرة بالنزاعات المسلحة في الشرق الأوسط وأفريقيا، مما يستدعي اهتماما كبيرا. ونقدر ما بذلته البلدان المعنية من جهود في التصدي للأزمة. وفي الوقت نفسه، وفيما يتعلق بالتهديد المتمثل في المجاعة الذي تواجهه بعض بلدان الشرق الأوسط والبلدان الأفريقية، يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات طارئة، ويعزز جهوده الإنسانية، ويضمن الموارد الكافية، ويكفل إمكانية وصول المساعدة الإنسانية إلى البلدان المتضررة دون عوائق. وينبغي اتخاذ إجراءات مصممة خصيصا للتخفيف من الصعوبات التي تواجه النساء والأطفال.

و تدعم الصين وكالات الأمم المتحدة، وفقا لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للمساعدة الإنسانية، في المشاركة والتشاور مع البلدان المتضررة، وتعزيز الإنذار المبكر، والتنسيق بين الوكالات الدولية لاستخدام الموارد الإنسانية، وبذل المزيد من الجهود للتصدي لخطر المجاعة في البلدان المتضررة. وقد قدمت الصين وستواصل تقديم المعونة الغذائية الطارئة، وما يتصل بها من مساعدات أخرى، إلى البلدان المعنية من خلال مختلف القنوات لمساعدتها والمساهمة في تخفيف معاناة السكان المتضررين.

إن انعدام الأمن الغذائي ليس بالأمر الجديد. فالنزاعات المسلحة والأنشطة الإرهابية والكوارث الطبيعية والأحوال الجوية القاسية والتجارة العالمية وسلاسل الإمداد وأسعار السلع الأساسية، كلها عوامل يمكن أن تكون من الأسباب الرئيسية لأزمة الغذاء. وفي الوقت نفسه، فإن انعدام الأمن الغذائي، في الأساس، هو نتيجة للعجز الإنمائي العالمي وانعكاس لعدم كفاية التنمية وتفاوتها. فبعض البلدان والمناطق، التي تواجه خطر المجاعة على نحو مستمر ومتكرر، تقع في حلقة مفرغة من انعدام التنمية والنزاعات المسلحة. ولذلك، وبينما نركز اهتمامنا على بعض المسائل الملحة، ينبغي أن نعالج مسألة الأمن الغذائي من منظور أوسع. ويجب أن نعالج أعراضه وأسبابه الجذرية على السواء، وأن نتخذ تدابير متكاملة في إطار السلم والتنمية الدوليين.

أولا، يجب أن نجتهد من أجل إيجاد حلول سياسية للمسائل الساخنة لتهيئة بيئة أمنية مواتية لتخفيف حدة الأزمة الغذائية في البلدان والمناطق المعنية. وينبغي ضمان الأمن الغذائي طوال دورة الإنتاج والتخزين والنقل والتسويق والتوزيع. وعرقلة أي مرحلة من هذه المراحل، بسبب عنف النزاعات المسلحة والإرهاب، يمكن أن تؤدي إلى أزمة أمن غذائي. وما دامت النزاعات والحروب دون حل، سيظل الناس في مناطق النزاع يواجهون نقصا في الأغذية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف جهوده لتيسير التسوية السياسية

للمسائل الساخنة وتهيئة بيئة من السلام والأمن. ومن الضروري حث جميع أطراف النزاع على الاستجابة لدعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي وتنفيذ القرار 2532 (2020). وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تلتزم بمبادئ القانون الدولي، مثل احترام سيادة البلدان الأخرى وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم استخدام القوة، وأن تلتزم بالتسوية السلمية للمنازعات.

ثانيا، ينبغي اعتبار التنمية المستدامة المفتاح الرئيسي لمساعدة البلدان المتضررة على الاعتماد على نفسها في حل مشاكل الأمن الغذائي التي تواجهها. ويمكن للمعونة الإنسانية الطارئة أن توفر الإغاثة الفورية ولكنها ليست حلا أساسيا. وفي التحليل النهائي، لتحقيق الأمن الغذائي من الأهمية بمكان معالجة ما تواجهه البلدان المتضررة من مشاكل إنمائية متصلة بالزراعة والمناطق الريفية والمزارعين، وفقا للظروف المحلية، والقضاء على الفقر وتنشيط المناطق الريفية. والمساعدة الإنسانية مهمة جدا، ولكنها ليست بديلا عن المساعدة الإنمائية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها بشأن المساعدة الإنمائية في الوقت المناسب، وأن تساعد البلدان النامية على بناء هياكلها الأساسية الريفية، وأن تعزز الزراعة الخضراء والزراعة المعتمدة على التكنولوجيا الفائقة، وأن تبني قدراتها على مواجهة التحديات التي يفرضها تغير المناخ، وأن تعزز باستمرار قدرة نظمها الغذائية على الصمود والمثابرة. إن المزارعين هم الجهات الفاعلة الرئيسية في إنتاج الأغذية. وينبغي لجميع البلدان أن تستجيب لشواغلهم وتعالج الصعوبات التي يواجهونها وتساعدهم على أن يصبحوا العمود الفقري للتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي.

وعلى مر السنين، دأبت الصين على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وبحلول نهاية عام 2019، وبمساعدة من الصين، تم إنشاء 24 مركزا للمعارض الزراعية في أفريقيا لنقل الخبرات في مجال الإدارة الزراعية للمزارعين والفنيين الزراعيين الأفارقة لتحسين قدراتهم الإنتاجية الزراعية الشاملة، مما يعود بالنفع على نصف مليون من السكان المحليين. وقد حقق برنامج التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة والصين فيما بين بلدان الجنوب نتائج جوهرية في عدة بلدان، استفاد منها بشكل مباشر أكثر من 000 70 مزارع خلال 10 سنوات. وستواصل الصين تبادل خبراتها وممارساتها، والعمل مع الأطراف الأخرى لمساعدة البلدان النامية على القضاء على الفقر وحل مشاكل الأمن الغذائي.

ثالثا، ينبغي تعزيز التنسيق الدولي في سياسات الاقتصاد الكلي وتوطيد أوجه التآزر القوية لضمان الأمن الغذائي. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعزز التنسيق على صعيد السياسة العامة والمستوى التنفيذي للتركيز على المشاكل المستعصية التي أدت إلى أزمات الأمن الغذائي والتصدي لها. أولا، لقد أثارت المضاربة بشأن رأس المال الدولي على السلع الزراعية، وخاصة الغذاء، حالة من الذعر في السوق العالمية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في جميع المجالات. ثانيا، إن سياسة الدعم الزراعي التي تنتهجها البلدان المتقدمة النمو قد شوهت السوق الدولية بشكل خطير، مما أثر بدوره على أسواق البلدان النامية وقلل من حماس المزارعين في البلدان النامية لإنتاج الأغذية. ثالثا، أدت التدابير القسرية الانفرادية والحصار الاقتصادي إلى كبح التنمية الزراعية والتعاون التجاري. ولا يمكن إبقاء صناعة الأغذية العالمية وسلسلة الإمداد مفتوحة ومستقرة إلا بحل هذه المشاكل ومنع نقص الأغذية وتشويه الأسعار والتقلبات غير الطبيعية الناجمة عن العوامل البشرية.

ويتعين على الأمم المتحدة أن تؤدي دورا أفضل في تنسيق وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف. وينبغي لمجموعة العشرين أن تولي أولوية أعلى لتعزيز التنمية الزراعية. وينبغي أن تواصل منظمة الأغذية

والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى الاضـــطلاع بدور رئيســـي في تعزيز التنسيق، مع المنسقين المقيمين، من بين جهات أخرى، وتخصيص الموارد بفعالية ومساعدة البلدان المعنية على تعزيز بناء القدرات في صناعة الأغذية.

إن القضـــاء على الفقر والجوع يؤثر على الحقوق الأســاســية للناس. لقد أحرزنا تقدما كبيرا، ولكن لا يزال أمامنا طريق طويل ينبغي أن نقطعه. وبسبب تأثير مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، يواجه الأمن الغذائي العالمي تحديات جديدة. ووفقا لتقرير صـادر عن الأمم المتحدة، فإن كوفيد-19 قد يتسبب في زيادة عدد الأشــخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم بما يتراوح بين 83 و 132 مليون شــخص. وفي تشــرين الثاني/نوفمبر 2020، أوضـــح الرئيس شـــي جين بينغ، لدى حضـــوره مؤتمر القمة الخامس عشـــر لمجموعة العشرين، أن الصين تدعم الأمم المتحدة في عقد مؤتمر القمة العالمي للأغذية وتقترح عقد مؤتمر دولي بشأن فقدان الأغذية وهدرها في الوقت المناسب. وقد حققت الصين هدف انتشال جميع فقراء الريف من الفقر وفقا للمعايير الحالية. وتتطلع الصــين إلى العمل مع المجتمع الدولي في إطار التضــامن والتعاون وإقامة أوجه تآزر قوية بشأن الأمن الغذائي العالمي وتقديم مساهمة جديدة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق التنمية المشتركة.

المرفق 12

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود أن أشكر الأمين العام ومديرة منظمة أوكسفام الدولية والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي على إحاطاتهم .

إن الأرقام التي تقاسمناها من فورنا تتحدث عن نفسها: فخطر المجاعة والأزمات الغذائية الحادة يزداد سوءا يوما بعد يوم.

وتسهم الصراعات، وتغير المناخ، وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وما نجم عنها من ركود اقتصادي في الارتفاع اليومي في عدد الأشخاص الذين يواجهون أزمة غذائية حادة. وما يجول في خاطري هنا على نحو خاص ما يجري في اليمن وجنوب السودان ونيجيريا، وكذلك في منطقة الساحل، ولا سيما بوركينا فاسو، حيث لا تزال الحالة تبعث على القلق بشكل خاص. وأتأمل أيضا في منطقة تيغراي، بإثيوبيا، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تقع على عاتق المجلس مسؤولية جماعية والتزام أخلاقي بمنع وقوع أي مأساة من هذا القبيل.

من غير الممكن تفادي الكوارث الإنسانية إلا بالقيام بعمل جماعي ومنسق ومتكامل. ويجب تعبئة موارد الدول، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية، للحد من خطر المجاعة، والعمل على نطاق أوسع، للحد من الأزمات الغذائية.

لا بد لنا من أن نعزز آليات الوقاية والإنذار المبكر بغية التنبؤ بهذه الأزمات ومنع حدوثها، والتخفيف من آثارها على نحو أفضل. ومن الحيوي تعزيز نظم الإنتاج الوطنية والمحلية وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي التي تساعد أضعف الناس على الحصول على احتياجاتهم الغذائية. لذلك، من الضروري تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة على الصعيدين الإنساني والإنمائي.

ستواصل فرنسا العمل من أجل تحقيق هذه الغاية من خلال دعمها الثنائي والمتعدد الأطراف. ومن الجدير بالذكر أن تمويلنا للمعونة الغذائية قد زاد في غضون عامين بنسبة 51 في المائة، ليصل إلى أكثر من 50 مليون يورو في عام 2020. وسيستمر هذا الرقم في النمو هذا العام ليصل إلى أكثر من 72 مليون يورو، أي بزيادة قدرها 43 في المائة بالمقارنة بالعام الماضي. وخصصت الوكالة الفرنسية للتنمية مليار يورو في عام 2020 لاستخدامها في مجالات الزراعة والتنمية الريفية والتنوع البيولوجي.

ولا يمكننا أبدا في كثير من الأحيان أن نقول انه كاف: لأن الصراعات هي المحرك الرئيسي لخطر المجاعة والأزمات الغذائية، فمن المهم للغاية التعجيل بتنفيذ القرارين 2532 (2020) و 2565 (2021)، المتعلقين بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، من خلال وقف إطلاق النار والبدء بهدنة إنسانية.

إن منع وقوع المجاعة والأزمات الغذائية يتطلب التزام جميع أطراف النزاعات بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. ومن غير المقبول الاستهزاء به كل يوم. إن حماية المدنيين والهياكل الأساسية

المدنية أمر بالغ الأهمية. إن استخدام التجويع ضد المدنيين كوسيلة من وسائل الحرب يمثل جريمة حرب، وينبغي ألا يفلت مرتكبوها من العقاب.

تدين فرنسا تصاعد الهجمات ضد العاملين في المجالين الإنساني والطبي والعقبات العديدة التي تحول دون الوصول إلى المحتاجين. وما يدور في ذهني بصورة خاصة اليمن ومنطقة تيغراي، حيث ندعو إلى إحراز تقدم ملموس في عملية وصول المساعدات الإنسانية إليهما.

في حين أن النزاع لا يزال المحرك الرئيسي للأزمات الغذائية، يجب أن نكثف جهودنا لإيجاد حلول سياسية مستدامة للنزاعات. ويمكنكم التعويل على دعم فرنسا المستمر والثابت.

المرفق 13

بيان الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ت. س. تيرومورتي

اسـمحوا لي أن أبدأ بياني بتهنئة وفد الولايات المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة والمهمة بشأن انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات. وأشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، ديفيد بيسلي، على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأشكر المديرة التنفيذية لمنظمة أوكسفام الدولية، السيدة غابرييلا بوشير، على طرح منظور المجتمع المدني.

أود أن أبدأ بالإشادة بجميع العاملين في المجال الإنساني والصحي والمعونة على مساعدتهم للمحتاجين، لا سيما في هذه الأوقات العصيبة من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

قال ذات مرة المهاتما غاندي

"هناك أناس في العالم جائعون للغاية بحيث لا يمكنهم أن يروا الله إلا في شكل خبز".

إن توفير الأمن الغذائي هو الحد الأدنى الأساسي المطلوب، لا سيما عندما نواجه أزمة عالمية مدمرة مثل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وفقا لتقديرات برنامج الأغذية العالمي من المتوقع، مع زيادة حدة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أن يزيد عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي إلى أكثر من الضعف بحلول نهاية عام 2020، ليبلغ عددهم 270 مليون شخص. ويذكر التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2020، الذي شارك في وضعه برنامج الأغذية العالمي و 15 وكالة إنسانية وإنمائية أخرى، إلى أن أكثر من 77 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في البلدان المتضررة من الصراعات.

بينما يعترف القرار 2417 (2018) بالصلة بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع وخطر المجاعة، من المهم ملاحظة أن انعدام الأمن الغذائي في حد ذاته ليس شرطا كافيا للعنف السياسي والصراع. والصلة بين الإثنين تتمثل في السياق والمنطقة، وتختلف وفقا لمستوى التنمية في بلد ما وقوة مؤسساته السياسية وشبكات الأمان الاجتماعي. لديه.

إن قدرات الدول الهشة عموما هزيلة في تصميم وتنفيذ ورصد السياسات والبرامج المتصلة بالغذاء، ولذلك يزيد من ضعفها عندما تواجه حالة من حالات النزاع. ولذلك فإن حسم مسألة انعدام الأمن الغذائي في الدول المتأثرة بالنزاعات يكمن في زاوية أخرى، حيث أن قضايا الأمن الغذائي الناجمة عن هذه النزاعات لا ينبغي أن ينظر فيها المجلس إلا في سياق بلدان محددة من المحتمل أن تشكل فيها هذه القضايا تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

ونرى أن الصراعات المسلحة والإرهاب، إلى جانب الأحوال الجوية القاسية، وآفات المحاصيل الزراعية، وتقلب أسعار الأغذية، والاستبعاد، والصدمات الاقتصادية كلها عوامل يمكن أن تدمر أي دولة هشة، مما يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي، ويزيد من خطر المجاعة. وقد لجأت الجماعات المسلحة مرارا وتكرارا إلى أساليب الأرض المحروقة، واستهدفت عمدا الهياكل الأساسية المدنية مثل الأراضي والمزارع وآبار المياه، مما يقوض النمو الاقتصادي والتنمية. وعدم القدرة على مكافحة الجراد، يمكن، على سبيل المثال، أن يؤثر على منطقة بأكملها، بل حتى خارجها، ويؤثر تأثيرا مباشرا على الأمن الغذائي.

لم تؤد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلا إلى جعل انعدام الأمن الغذائي أكثر تعقيدا، في جملة أمور، أرغمت البلدان على فرض قيود على حركة الناس، مما يحرم المزارع من العمال الذي يقومون بحصد المحاصيل، ويؤدي إلى فقدان العمال الزراعيين، والحد من إمكانية الحصول على المواد الغذائية في المناطق الريفية، وتآكل قدرة الدولة على مواجهة الضغط الاجتماعي والاقتصادي الناجم عن الجائحة. وبالنسبة للمشردين، لا سيما النساء والأطفال والمسنين والمعوقين، فإن عدم الحصول على الطاقة التغذوية، والمياه النظيفة، والمرافق الصحية قد ترك آثارا ضارة تتعلق بالتغذية والصحة.

في الحوار الأخير المشترك بين الوكالات بشأن أثر العلاقة بين النزاع، وتغير المناخ، وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على النظم الغذائية في أفريقيا، وهو حوار نظمته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والاتحاد الأفريقي، اتفق الخبراء على أن بناء القدرة على مواجهة انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات يقتضي إعادة تشكيل النظم الغذائية لتكون أكثر شمولا للسكان الفقراء والمهمشين. ونرى أن النظم الغذائية الشاملة التي من شأنها أن تُمَكِّنَ المهمشين بإشراكهم في السياسات الغذائية المحلية ستكون إيذانا بمستقبل مضمون غذائيا. ومن شأن ذلك أن يُمَكِّنَ الشباب والنساء من إيجاد وظائف مجزية، ويُمَكِّنَ صغار المزارعين من الوصول إلى الأسواق الزراعية، فضلا عن إمكانية اعتماد سياسات مناخية ذكية تعزز تنوع البذور، والابتكار، وتعزز روح الاعتماد على الذات.

يحتاج المدنيون في المناطق المتضررة من النزاع إلى سرعة الوصول الآمن، ومن دون عوائق، إلى الخدمات الأساسية، ويحتاج العاملون في المجال الإنساني إلى طرق آمنة لضمان وصول فرقهم وإمدادات الطوارئ لديهم إلى المجتمعات التي بحاجة إليها. فعلى سبيل المثال، في شمال شرق نيجيريا، تقطعت السبل بآلاف الأشخاص بدون تلقيهم أي مساعدة إنسانية منقذة للحياة. وفي اليمن، أدت القيود المفروضة على طرق التجارة البرية والبحرية والجوية إلى تخفيضات حادة في الإمدادات الحيوية من السلع الأساسية، من قبيل الغذاء والوقود والأدوية. أما في مالي، فإن تدابير مكافحة الإرهاب تحد من وصول المدنيين إلى المعونة الإنسانية. وقد أثر النزاع المستمر منذ 10 سنوات في سوريا تأثيرا سلبيا على الأمن الغذائي، مما عرض ملايين السوريين للخطر. إن التدابير الأحادية ما من شأنها إلا أن تزيد تلك الحالات سوءا.

ويجب على الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أن تجعل كفالة الوصول أولوية من خلال العمل مع السلطات الوطنية والإقليمية. وفي حين أن جميع الإجراءات الإنسانية يجب أن تسترشد في المقام الأول بمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال، فإننا، للأسف، نشهد ميلاً متزايداً إلى تسييس الحالات الإنسانية. وعلينا أن نقاوم الاتجاه نحو ربط المساعدة الإنسانية والإنمائية بالتقدم المحرز في العملية السياسية. فهذا الموقف من جانب المانحين لن يؤدي إلا إلى تعزيز انعدام الأمن الغذائي في حالات النزاع. وثمة حاجة ملحة إلى أن يقوم مجتمع المانحين بزيادة المساعدة المقدمة إلى البلدان المتضررة من النزاعات وكفالة حصول الوكالات الإنسانية على التمويل اللازم لتنفيذ خططها تنفيذاً كاملاً دون أي تسييس للاحتياجات الأساسية للشعب.

وعلى المجتمع الدولي التزام أخلاقي بالعمل في الحالات التي توجد فيها أسباب وجيهة للاعتقاد بأن ملايين الأشخاص في حاجة ماسة إلى المساعدة. ومن المؤكد أن المساعدة الغذائية وحدها لا يمكن أن تكون حلاً مستداماً طويل الأجل لانعدام الأمن الغذائي. إن تعزيز السلام والاستقرار والتنمية أمر بالغ الأهمية ويجب أن يشمل دعم سبل العيش وبرامج الحماية الاجتماعية والنُهُج المجتمعية بما في ذلك الاستثمار في الزراعة والبنية التحتية وبناء القدرات في التنمية الريفية، ولا سيما في مناطق النزاع. وهذا

يتطلب نهجاً متعدد أصحاب المصلحة متماسكاً وخالياً من السياسة. والهند على استعداد لتقديم الدعم لجميع هذه الجهود.

في بداية جائحة كوفيد-19، اتخذت الهند سلسلة من التدابير على الصعيد الوطني لتعزيز أمنها الغذائي وضمان خروجها من الأزمة أكثر مرونة بكثير. وتشمل هذه التدابير تطوير النظام الإيكولوجي الرقمي الهندي للزراعة كمنصة رقمية نموذجية قابلة للتشغيل المتبادل تهدف إلى تحسين رفاه المزارعين ودخلهم، وزيادة الإنتاجية والكفاءة في الزراعة والقطاعات المرتبطة بها، وإطلاق العنان لفرص جديدة للابتكار. وبغية تشجيع استخدام التكنولوجيات الحديثة في الزراعة، تم تنقيح المبادئ التوجيهية لخطة الإدارة الإلكترونية الوطنية في الزراعة في حزيران/يونيه 2020 من خلال تقديم الدعم للمشاريع التي تنطوي على استخدام تكنولوجيات المعلومات الحديثة. ويجري أيضا إيلاء الأولوية لإنشاء قاعدة بيانات وطنية للمزارعين، تغطي بالفعل أكثر من 50 مليون مزارع.

ولا تزال الهند ملتزمة التزاماً قوياً بمسألة الأمن الغذائي العالمي، وقد أسهمت على مدى السنوات العديدة الماضية في صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية استجابة لعدة أزمات إنسانية. وعلاوة على ذلك، فقد مضت الهند قدماً دائماً لتقديم مساعدات تصل إلى ملايين الأطنان من الحبوب الغذائية إلى العديد من البلدان الضعيفة في جميع أنحاء العالم. وفي عام 2019 وحده، قام برنامج الأغذية العالمي بالحصول على ما يقرب من 000 11 طن متري من البقول والذرة الرفيعة والقمح والأرز من الهند لمساعدة السكان الضعفاء.

وفي الآونة الأخيرة، وفي خضم جائحة كوفيد-19، قدمت الهند معونة غذائية في شكل آلاف الأطنان المترية من القمح والأرز والبقول والعدس إلى عدة بلدان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك إريتريا وأفغانستان وجنوب السودان وجيبوتي وزامبيا وزمبابوي والسودان وسيراليون ولبنان وملاوي وملديف وميانمار وغيرها الكثير، لتعزيز أمنها الغذائي في هذه الأوقات العصيبة. وفي الشهر الماضي، أهدت الهند 000 2 طن متري من الأرز لتعزيز الأمن الغذائي في سورية. وحتى وأنا أتكلم، هناك سفينة في طريقها من الهند لتسليم 000 1 طن متري من المعونة الغذائية لكل من مدغشقر وجزر القمر.

وما زلنا ملتزمين بتقديم المساعدة إلى جميع البلدان الضعيفة لدعمها في سعيها لتحقيق الأمن الغذائي. وتصدرنا للجهود التي أفضت إلى اتخاذ القرار المتعلق بإعلان عام 2023 سنة دولية للدخن يسير في ذلك الاتجاه. ونحن ملتزمون بنفس القدر بتوفير اللقاحات للعالم حتى نتمكن من التصدي لكوفيد-19 وانعدام الأمن الغذائي في نفس الوقت.

وأود أن أختتم بياني بالاقتباس من الكتاب المقدس الهندي: "أنام براهما" – أي أن الطعام هو الله. فلنعقد العزم على العمل معاً بشكل جماعي لضمان ألا يكون أي شخص بدون طعام أبداً.

المرفق 14

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميريس

[الأصل: بالإسبانية]

ترحب المكسيك بقيام الولايات المتحدة بعقد هذه المناقشة بشأن أثر النزاع المسلح فيما يتعلق بالمجاعة والأمن الغذائي، التي تمثل فرصة لإحراز تقدم بشأن مسألة حرجة وتتطلب على وجه الاستعجال، كما قيل هنا، قراراً موحداً وجماعياً من جانبنا. وقد وسعت البيانات التي استمعنا إليها من مسؤولين رفيعي المستوى من منظورنا، ولا تترك التقارير الواردة من المديرين التنفيذيين لمنظمة أوكسفام وبرنامج الأغذية العالمي مجالاً للشك في أن هذه أزمة خطيرة وملحة للغاية. ويؤمل أن يتصرف المجلس وفقاً لذلك.

والنزاع المسلح هو السبب الرئيسي للمجاعة وزيادة انعدام الأمن الغذائي. وقد استمعنا بالفعل إلى الأرقام الواردة من برنامج الأغذية العالمي؛ ولن أخوض في تفاصيلها لضيق الوقت.

ولذلك يجب أن نبدأ بالاعتراف بصوت عال بحقيقة أن انعدام الأمن الغذائي، مثل المجاعة، يزداد أضعافاً مضاعفة في حالات النزاع المسلح. والمشاكل المتعلقة بإنتاج الأغذية وتجهيزها وتوزيعها، فضلا عن عدم المساواة في الحصول عليها، تؤدي إلى مظالم اقتصادية وعدم مساواة اجتماعية وتثير العنف في السياقات هشة بل وتلك غير الهشة.

لقد مثل القرار 2417 (2018) خطوة هامة في الاعتراف بالصلات بين النزاع وانعدام الأمن الغذائي، ولكن الاعتراف بها، كما رأينا، لا يكفي لحلها.

والأمن الغذائي أمر حيوي لمنع نشوب النزاعات. ومن الضروري الحد من الجوع وسوء التغذية من أجل التماسك الاجتماعي والاستقرار والسلام؛ وكل هذا يشكل أيضا جانبا حاسما من مرحلة ما بعد النزاع. وهي ضرورية لإعادة الإعمار العادلة والمنصفة.

كما أن انعدام الأمن الغذائي، الذي يتفاقم اليوم بسبب الجائحة، يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تشكل النساء في البلدان المنخفضة الدخل 48 في المائة من القوة العاملة في الزراعة، ولكن فرص حصولهن على أي نوع من الدعم أقل من فرص حصول الرجال عليه. وهذا سبب آخر مقنع لتمكين النساء والفتيات إذا كنا نريد حقاً القضاء على الجوع.

وعلى نطاق مختلف، لا يزال من المثير للقلق أنه نظراً للكوارث الطبيعية الناجمة عن أزمة المناخ، التي تثير قلقنا أيضاً، فإن تأثر السلاسل الغذائية، ولو مؤقتاً، يمكن أن يؤدي إلى حالات خطيرة من انعدام الأمن الغذائي في جميع مناطق العالم، بما في ذلك أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وباختصار، نحن نواجه حالة تتطلب اهتمامنا الفوري. إن المجاعة وانعدام الأمن الغذائي مسألتان أساسيتان في جدول أعمال السلام والأمن الدوليين.

وتشدد المكسيك على أن الحرمان من الحصول على الغذاء يشكل، وفقاً للنظام الأساسي لروما، جريمة ضد الإنسانية، ولهذا السبب ندين بشكل قاطع استخدامه كوسيلة للحرب. إنه ببساطة غير مقبول.

ويجب أن يضطلع مجلس الأمن بدور حاسم في كفالة احترام الأطراف المشاركة في النزاعات المسلحة للقانون الدولي الإنساني وكفالة حصول السكان المدنيين على المساعدة الإنسانية دون قيود. وفي

هذا الصـــــدد، ندين مرة أخرى، وبأشـــد العبارات، الهجوم على قافلة برنامج الأغذية العالمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي قتل فيه السـفير الإيطالي وضـابط شـرطة ومسـؤول في برنامج الأغذية العالمي. ونتقدم بتعازينا لأقاربه.

ووفقاً للقرار 2417 (2018) يمكن للمجلس، وينبغي له، أن يواصل العمل لضمان أن تستند قراراته إلى أحدث المعلومات على أرض الواقع. ونحن بحاجة إلى بيانات موثوقة وفي أوانها، كما قال آخرون هنا اليوم. ولهذا السبب نعتقد أنه يجب أيضاً تعزيز نظم الإنذار المبكر للمجلس، والأمم المتحدة ككل. إن الوقاية الفعالة من الجوع هي الحتمية الأخلاقية التي تربطنا جميعاً. ونرحب بمبادرة الأمين العام بشـأن إنشـاء فرقة عمل لمنع الجوع وعقد مؤتمر قمة شامل بشأن النظم الغذائية. نحن بحاجة إلى مبادرات عملية واستباقية.

إن المكسـيك تعترف بقيادتكم، سـيدتي الرئيسـة، وتكرر أقوال من يدعون مجلس الأمن إلى تعزيز أعماله الرامية إلى معالجة شـــاملة للدوافع المتعددة للنزاع، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي بمســـتويات مثيرة للقلق.

المرفق 15

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبده أباري

[الأصل: بالفرنسية]

أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على استخدامكم رئاستكم لإبراز موضوع بالغ الأهمية – استكشاف الصلة بين الجوع والنزاع المسلح. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام والسيد ديفيد بيزلي وكذلك السيدة غابرييلا بوتشر على آخر المستجدات بشأن الحالة الغذائية في مناطق النزاع وعلى التزامهم الراسخ بالمساعدة في كسر الحلقة المفرغة للنزاع وما يترتب عليه من انعدام الأمن الغذائي.

خلال رئاسة بلدي لمجلس الأمن في أيلول/سبتمبر، وعقب مذكرة نشرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن هذه المسألة، نظم بلدي، مع أعضاء آخرين في مجلس الأمن، جلسة بشأن الموضوع نفسه – حماية المدنيين في النزاع المسلح (انظر S/2020/930). وبعد ستة أشهر، بات من الواضح الآن أن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها آنذاك لا تزال ذات صلة حتى اليوم. وفي نيسان/أبريل 2020، ذكر السيد بيزلي باقتدار (انظر S/2020/340) أننا نتجه نحو جائحة الجوع، بالإضافة إلى جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وسيواصل النيجر، بوصفه جهة تنسيق تابعة لمجلس الأمن بشأن الجوع والنزاع المسلح، مع أيرلندا، العمل مع جميع الدول المهتمة. وفي هذا الصدد، يرحب النيجر بأن المجلس سيتلقى، اعتباراً من الشهر المقبل، إحاطة عن التقرير نصف السنوي المشترك بين برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة عن رصد الجوع في البلدان التي تشهد نزاعات مسلحة.

والواقع أننا نعرف الآن أن مناطق النزاع، ولا سيما بسبب ما ينجم عن ذلك من تشريد للسكان، تتسبب في تخلي السكان الواقعين في محنة عن وسائل إنتاجهم، مما يعرضهم ومَن يؤونهم إلى الجوع. إن بلدي النيجر، الذي يقع في منطقة الساحل، يعرف تماماً الصلة بين النزاع وانعدام الأمن الغذائي، لأن هذه المنطقة التي تعرضت بالفعل لآفة الإرهاب هي من بين أولى المناطق التي تعاني من الآثار الضارة لتغير المناخ. وبالتالي، فإن التداخل بين خريطة مناطق النزاع وخريطة انعدام الأمن الغذائي ليس مصادفة بسيطة بأي حال من الأحوال.

وفي منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، حيث يعيش جزء كبير من السكان على الزراعة وحيث يؤدي تغير المناخ بالفعل إلى تفاقم التوترات، تضخمت أزمة غذائية حادة بسبب الهجمات الإرهابية المسلحة على السكان المدنيين. وتشير التوقعات الأخيرة الصادرة عن الوكالات المتخصصة إلى أن 3,5 ملايين شخص في حوض بحيرة تشاد سيواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد إلى الشديد، وأن 3,3 ملايين شخص إضافي في وسط منطقة الساحل يحتاجون بالفعل إلى مساعدة فورية.

وبالإضافة إلى هذه المعوقات، أدت جائحة مرض فيروس كورونا إلى زيادة تفاقم المشاكل في المناطق التي تواجه بالفعل أزمات إنسانية كبرى. ويؤدي نقص اليد العاملة إلى المخاطرة في إنتاج المحاصيل وتجهيزها. ومن شأن الاختلالات الناجمة عن توقف وسائل النقل وتدابير الحجر الصحي أن تمنع المزارعين من الوصول إلى الأسواق، ويمكن لتدابير العزل أن تعوق إيصال المساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها إلى اللاجئين والمشردين.

إن الهجمات على القوافل الإنسانية والعوائق ذاتها غير مقبولة. وندعو جميع الأطراف في مناطق النزاع إلى السماح بالوصول السريع ودون عوائق إلى السكان في الأراضي الخاضعة لسيطرتها، والامتناع عن جعل المعونة الغذائية والهياكل الأساسية الضرورية لبقاء السكان المدنيين غير صالحة للاستعمال أو مهاجمتها أو تدميرها أو إزالتها. وبالمثل، لا يمكن التسامح مع التمييز في إمكانية الحصول على المعونة أو استخدام التجويع كسلاح من أسلحة الحرب.

ولهذا السبب يود وفد بلدي أن ينضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في إدانة هذه الممارسات بشدة، التي تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، ويجب أن يواجه مرتكبوها كامل قوة القانون.

وإدراكاً من مجلس الأمن للصلة بين النزاع والمجاعة، اتخذ بالإجماع في أيار/مايو 2018 القرار 2417 (2018)، الذي نأمل أن يستمر في توجيه أعمالنا من أجل الإسراع في كسر حلقة الجوع المرتبط بالنزاعات التي يقع السكان الضعفاء، بمن فيهم النساء والأطفال، ضحايا لها. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يقدم التوصيات التالية:

في سياق تنفيذ القرار 2417 (2018)، هناك حاجة ملحة إلى إنشاء آلية مستقلة للإنذار المبكر تستند إلى البيانات ويمكن أن تمكن من الاستجابة المبكرة للحيلولة دون تفاقم الوضع. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بالتقارير المنتظمة التي يقدمها الأمين العام عن مجالات الخطر، استناداً إلى المعلومات المقدمة من كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

ويجب أن تسير جهود بناء السلام جنباً إلى جنب مع الاستثمار في التنمية المستدامة. والواقع أن غالبية السكان في العديد من البلدان المتأثرة بالنزاعات يعتمدون على الزراعة لكسب رزقهم. ولذلك فلا بد من دعم الحكومات في إرساء الأساس لسياسة زراعية قادرة على التكيف مع آثار تغير المناخ، بما في ذلك الجفاف والظواهر الجوية المتطرفة والحرائق وتفشي الجراد والفيضانات.

وأخيراً، فإن كسر الحلقة المفرغة بين انعدام الأمن الغذائي والنزاع سيتطلب أيضاً اتخاذ إجراءات ملموسة لوقف انتشار الأسلحة، الذي يتسبب بدوره في معاناة لا توصف للسكان، بما في ذلك المجاعة. ومنطقة الساحل، منطقتي، هي واحدة من أكثر الأمثلة دلالة على ذلك.

المرفق 16

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبنزيا

[الأصل: بالروسية]

نشكر مقدمي الإحاطتين – الأمين العام والسيد ديفيد بيزلي والسيدة غابرييلا بوتشر – على مشاركتنا تحليلاً لحالة الأمن الغذائي.

ونعتقد أن اختيار الرئاسة مسألة ملحة مثل هذا الموضوع للحدث الرئيسي لرئاستها الأولى لمجلس الأمن يبرز دعمها لعمل مشترك أكثر قوة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي. ويمثل تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة أولوية بالنسبة لنا. ويتعين على المجتمع الدولي أن يبذل جهودا منسقة للاستجابة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة المتصلة بالفقر والمجاعة وتغير المناخ والهجرة. ومن دون الجهود الجماعية والثقة المتبادلة، لا يمكننا ضمان التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة الطموحة.

وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه من أجل تحقيق نتائج ملموسة، يجب ألا يبدأ مجلس الأمن التدخل في الأعمال الدقيقة والفعالة التي تقوم بها الجمعية العامة بشأن هذه المسألة أو في الجهود الرامية إلى معالجة الأمن الغذائي ومكافحة الجوع التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة المكلفة بذلك – ولا سيما برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

ولا يمكن المبالغة في تقدير إسهام برنامج الأغذية العالمي في حل المشكلة الحادة المتمثلة في نقص الأغذية في البلدان التي تعاني من حالة عسكرية وسياسية معقدة. ويؤسفنا أن قائمة مقدمي الإحاطات اليوم لم تشمل ممثلا عن منظمة الأغذية والزراعة لأنها وكالة رائدة تابعة للأمم المتحدة تعمل في مجال الأغذية والزراعة ومنظمة على دراية ولديها قدرة منهجية فريدة، تُؤهلها لتقديم تقييم شامل للأمن الغذائي. ويقوم برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة بتقييم المخاطر ويقفان في صدارة مجموعات العمل الإنساني في الأمم المتحدة في مجال الأمن الغذائي.

وكما ذكرتُ، فإن ثمة عملا حقيقيا وشاملا ومثمرا يجري لتحسين التنسيق الدولي في هذا المجال من خلال المنابر المتخصصة لبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة في روما وفي هيئات أخرى من المجموعة الاقتصادية. ولسنا متأكدين تماما من أن مشاركة مجلس الأمن في هذه المناقشة ستكون لها أية قيمة مضافة. ولذلك، فإننا نعارض فكرة تعيين جهة تنسيق لرصد تنفيذ القرار 2417 (2018) لأن هذا النشاط لن يؤدي إلا إلى زيادة الاضطراب في عمل وكالات روما.

إن موقفنا لا يعني أننا نعتبر هذه المواضيع والجوع أمورا غير مهمة. ونحن لا ننكر أنه بالنسبة لبعض المناطق والبلدان، يمكن أن تؤدي مسائل مثل تغير المناخ والجوع والهجرة إلى تفاقم النزاع، ولكن ينبغي تحليل هذه الظواهر على أساس كل حالة على حدة. وسيكون من غير المبرر التحدث عن الأمر على صعيد عالمي وبصيغة التعميم، بل وقد يكون من الضار تأكيد ترابط هذه المسائل. وعلاوة على ذلك، لا يشكل كل نزاع تهديدا للسلام والأمن الدوليين – مجال اختصاص المجلس – ولا يعاني كل بلد يتفشى فيه الجوع من النزاع.

وبالمثل، لا نوافق على مقولة أنه ينبغي لنا أن نركز على النزاع بدلا من الأسباب الأخرى للجوع، مثل ما تقوم به بعض البلدان من أعمال تُصعد الأزمات السياسية الداخلية. ومن غرائب المصادفات أن مأساة الجوع تصيب المناطق التي تعاني من انهيار مؤسسات الدولة. وهذا ما يزيد من حدة النزاع ويفاقم خطر انعدام الأمن الغذائي على الصعيد الوطني. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك الأوضاع اليومية في العراق وليبيا وسورية واليمن والصومال – وخاصة اليمن، حيث لم يكن الجوع هو الذي أثار نزاعا مسلحا، بل العكس. ويجب أن نتعلم من تلك الحالات إذا كنا نأمل في خفض عدد الكوارث الإنسانية المأساوية على هذا الكوكب.

ويساورنا قلق بالغ إزاء المحاولات الرامية إلى ترسيخ مسألة الجوع الناجم عن النزاع في جدول أعمال مجلس الأمن، حيث أن من يقفون وراء هذه المحاولات يسعون إلى الترويج لأفكار وروابط لا أساس لها بين هذين الموضوعين. ولا يمكننا أن نُسلم بوجود صلة بين الأمن الغذائي والحماية، وهو ما اقترحه البعض بوصفه مسارا مركزيا لنشاط العاملين في المجال الإنساني. ونعتقد أن إدانة أي دولة لرفضها تقديم بيانات أو تأخرها في ذلك هو بمثابة تدخل في الشؤون الداخلية. وينبغي أن يكون التعاون طوعيا وغير مشروط. وترتبط مشكلة ضمان الأمن الغذائي في خضم نزاع مسلح ارتباطا مباشرا بالامتثال للقانون الدولي الإنساني وتحسين كفاءة الاستجابة الإنسانية. وفيما يتعلق بضمان قدرة المنظومات الغذائية على الصمود في وجه تغير المناخ، فإن هذه المسألة تندرج في إطار التنمية المستدامة ولا تتصل مباشرة بأنشطة مجلس الأمن.

ولذلك، لا نرى ضرورة لتكليف الأمين العام بتقديم تقارير إلزامية نصف سنوية إلى مجلس الأمن عن حالات الأزمات الناشئة فيما يتعلق بالجوع الناجم عن النزاع. فالأمين العام لديه تكليف بالعمل منذ اتخاذ القرار 2417 (2018). ولا شيء يمنعه من تقديم تقارير إلى المجلس عن بلدان بعينها تعاني من تفشي الجوع.

بالعودة إلى المسألة المطروحة، أود أن أشدد على أن الفرص الجديدة والقدرات الإنتاجية المحلية، فضلا عن استقرار أسواق السلع الأساسية العالمية وزيادة تحرير التجارة وتخفيف آثار الكوارث الطبيعية، جميعها أمور من شأنها إنعاش الاقتصادات التي دمرتها النزاعات. وعلاوة على ذلك، فإن رفع الجزاءات والتدابير القسرية الأحادية الجانب هو أحد أهم السبل وأكثرها وضوحا للقضاء على الأسباب الجذرية للنزاع. وعلى هذا النحو، لا يسعنا إلا أن نرحب بالقرار الأخير الذي اتخذته الحكومة الجديدة في الولايات المتحدة بإعادة النظر في الجزاءات المفروضة على جماعة أنصار الله. ولولا ذلك، لكانت حالة المجاعة في اليمن قد وصلت إلى نقطة اللاعودة.

وتوافق روسيا على أنه ينبغي لنا أن نستجيب بسرعة لمشكلة الجوع. غير أننا ينبغي أن نفعل ذلك من خلال الآليات المكلفة تحديدا بمعالجة تلك المسائل، مع مراعاة الطابع المعقد لتحديات التنمية المستدامة التي تواجه الدول المتضررة.

المرفق 17

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

بداية، أود أن أشكر رئاسة الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة حسنة التوقيت. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والسيدة بوتشر والسيد بيسلي على إحاطاتهم الثاقبة.

منذ آخر جلسة في مجلس الأمن لمناقشة هذا الموضوع، قبل ستة أشهر فقط (انظر S/2020/930)، تدهور الأمن الغذائي بصورة خطيرة في عدة حالات نزاع. وتلوح المجاعة في الأفق في اليمن وجنوب السودان وشمال شرق نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوركينا فاسو. وازداد عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في حالات النزاع بنسبة 20 في المائة خلال السنتين الماضيتين. ومما زاد الحالة الإنسانية تعقيدا الآثار الاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والآثار الضارة لتغير المناخ وانتشار الجراد الصحراوي.

إن الحلقة المفرغة التي تنطوي على النزاعات المسلحة والجوع الناجم عن النزاعات معترف بها على نطاق واسع. وقد حان الوقت لكي يجدد المجلس جهوده لكسر هذه الحلقة المفرغة والوفاء بالتزامه بصون السلام وبنائه. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على ما يلي:

أولا، إن احترام القانون الدولي الإنساني أمر لا بد منه في جميع حالات النزاع المسلح. ويجب ألا تُستخدم المجاعة أبدا كأسلوب حرب. وندعو جميع أطراف النزاعات المسلحة إلى الامتثال لالتزاماتها باحترام وحماية المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك الأشياء اللازمة لإنتاج الأغذية وتوزيعها. ويجب ألا يُحرم السكان المدنيون من المساعدة الإنسانية أو الأشياء الحيوية لبقائهم.

وتتأثر النساء والأطفال والفئات الأكثر ضعفا بشكل غير متناسب بالنزاعات المسلحة. ويجب أن نأخذ احتياجاتهم الخاصة في الاعتبار في استجابتنا.

ونكرر دعوة جميع أطراف النزاعات المسلحة إلى التقيد بمطالبة مجلس الأمن بوقف الأعمال العدائية فورا بغية التصدي بصورة أكثر فعالية لجائحة كوفيد-19.

ونعرب عن تقديرنا الكبير للجهود الدؤوبة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، فضلا عن المانحين في مكافحة الجوع في حالات النزاع. وهناك ضرورة كبيرة لكفالة الوصول بدون عوائق للعاملين المحايدين في المجال الإنساني، وضمان سلامتهم وأمنهم.

ثانيا، إن التعاون الدولي أمر بالغ الأهمية لتعزيز قدرة الحكومات على حماية مدنييها وتلبية احتياجاتهم الأساسية ومنع حدوث المجاعة، مع احترام سيادة الدول المتضررة وسلامتها الإقليمية. وكما أكد على ذلك مقدمو الإحاطات وغيرهم من أعضاء المجلس، هناك حاجة ملحة إلى زيادة تعزيز الاستجابة الإنسانية العالمية، من حيث التمويل والتبرعات العينية، وكذلك من حيث التأهب اللوجستي، حتى يتسنى للوكالات الإنسانية تلقي الدعم اللازم لمواصلة عملها المنقذ للحياة. ويجب علينا أن ننهض باستراتيجية شاملة وطويلة الأجل تهدف إلى دعم المجتمعات المحلية لبناء نُظم غذائية قابلة للصمود، وتعزيز التكيف وسبل المعيشة، وضمان توافر الغذاء والخدمات الأساسية الأخرى وإمكانية الحصول عليها. ويمكن دعم المنظمات الإنسانية المحلية وإشراكها من أجل تخفيف الضغط على النظام الإنساني الدولي.

ثالثا، تتمثل أكثر الســـبل فعالية لإنهاء الجوع في حل النزاعات وإنهائها وبناء الســـلام. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل اتباع نهج متكامل في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات مثل الفقر والظلم والنزعة العسكرية وتجاهل القانون الدولي. ومن الضروري أن تتبع الأمم المتحدة نهجا يشمل المنظومة بأكملها، لكي تفي بوعودها بتحقيق الســـلام والتنمية المســـتدامين. ولا يمكن المبالغة في تقدير الدور الأســـاســـي للمنظمات الإقليمية.

واســـمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد على الأولوية التي توليها فييت نام لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وندعو جميع البلدان والشركاء إلى إظهار تضامن وإنسانية قويين ومتجددين، لكفالة توفير أغذية مغذية وآمنة ومتاحة للجميع، ولا سيما أضعف السكان.

المرفق 18

بيان الممثلة الدائمة لأفغانستان لدى الأمم المتحدة، أديلا راز

أشكر الرئيسة وفريقها في البعثة الدائمة للولايات المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن النزاع والأمن الغذائي. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، السيد ديفيد بيزلي، والمديرة التنفيذية لمنظمة أوكسفام الدولية، السيدة غابرييلا بوشر على إحاطاتهم الثاقبة والشاملة.

والتقاطعات بين النزاع وانعدام الأمن الغذائي كبيرة ومتشابكة ومعقدة. إن انعدام الأمن الغذائي هو أحد أكثر آثار النزاع المسلح إثارة للقلق. وتؤدي النزاعات في جميع أنحاء العالم إلى مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، مما يمكن أن يسبب عواقب خطيرة طويلة الأجل للمتضررين. وقد يؤدي انعدام الأمن الغذائي أيضا إلى إدامة النزاع لأنه يدفع الفئات الضعيفة من السكان إلى التنافس على الحصول على موارد محدودة.

وكما هو الحال في البلدان الأخرى المتأثرة بالنزاعات، تفاقمت الحالة الصعبة أصلا في أفغانستان بسبب انتشار مرض فيروس كورونا، كما يتضح في تقرير لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2021، الذي أفاد عن زيادة حادة في عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. واليوم، هناك 18,4 مليون أفغاني في حاجة إلى المساعدة. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي بأن حوالي 76 في المائة من السكان، أو 30,5 مليون شخص، يعانون من مستويات الإجهاد أو الأزمات أو الطوارئ الناجمة عن انعدام الأمن الغذائي.

وقد استجابت حكومتنا للحالة من خلال العمل مع البنك الدولي وغيره من الشركاء الدوليين لتزويد الأسر المعيشية التي تعاني من الهشاشة بالنقود والغذاء وحزم لوازم النظافة الصحية. كما أعفينا عن فواتير الكهرباء وبذلنا جهودا إضافية إلى حد إنفاق ما يقرب من 3 في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي حصرا على الاستجابة للضرورات الجديدة الناشئة عن الجائحة. وهذه حقيقة مثيرة للقلق وتؤكد حقا احتياجاتنا الماسة ومدى سهولة أن تتمخض الأزمات غير المتوقعة مثل حالات الطوارئ الصحية العامة والكوارث الطبيعية عن آثار مدمرة على المكاسب الهشة في مجالي التنمية والأمن الغذائي التي حققناها بشق الأنفس.

ولكن الأدهى حتى من الجائحة الحالية هو حملة العنف التي لا هوادة فيها التي تشنها حركة طالبان وغيرها من الجماعات الإرهابية. ولا تزال الأعمال اللاإنسانية التي ترتكبها تلك الجماعات تترك العديد من أفراد شعبنا في حالة يأس. ولا يزال معظم الأفغان يعتمدون على الزراعة كمصدر رزق رئيسي. ويجني العديد منهم غلالا لا يمكن الاعتماد عليها، ويواجهون المزيد من الجفاف والفيضانات بسبب تغير المناخ والعزلة، فضلا عن عدم إمكانية الوصول إلى الأسواق. وفي الوقت نفسه، فإن موارد حكومتنا مثقلة بالأعباء، وسبل الوصول إلى السكان الضعفاء محدودة بسبب أنشطة الجماعات الإرهابية. وعموما، تسهم هذه العوامل في حالة قد تكون كارثية.

وقد ظللنا ثابتين في التزامنا بالسلام بوصفه أكثر السبل استدامة لاستعادة الأمن الغذائي في مجتمعاتنا المحلية ومعالجة حالتنا الإنسانية البائسة. وقد طالبنا باستمرار بوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية لتمكيننا من الوصول إلى أشد الناس تضررا – وهي دعوة عززها الأمين العام وأعضاء المجتمع الدولي. غير أن الجانب الآخر رفض باستمرار عروضنا، ولا تزال الحالة تثير المزيد من القلق.

وعند الحديث عن الشؤون الإنسانية والنزاع، سواء تعلق الأمر بالأمن الغذائي أو أي موضوع آخر، فإننا نصل دائما إلى نفس الاستنتاج. ولا يمكننا التوصل إلى حل مستدام ودائم إذا لم تتوقف الأعمال العدائية في الميدان. وما دام أحد طرفي النزاع ينكر إنسانية إخوته وأخواته، فإن حالة انعدام الأمن الغذائي ستدوم. وما دام الإرهابيون والجماعات المسلحة من غير الدول يتعدون على سبل حصول جيرانهم على الغذاء، وهو حق أساسي، فستكون هناك دائما حالات طوارئ إنسانية. ولزيادة توضيح ما تقدم، دعونا ننظر في الكيفية التي أدى بها تجاهل حركة طالبان لضرورة حصول الناس على الخدمات الأساسية إلى عودة ظهور شلل الأطفال في المناطق التي لها نفوذ فيها. ولا يمكن أن يستمر عدم اكتراث حركة طالبان لسلامة شعبنا وعدم احترامها للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير أفغانستان العميق للأمم المتحدة لوضعها خطة الاستجابة الإنسانية لأفغانستان لعام 2021. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا للشركاء الإقليميين والدوليين على دعمهم المادي والتزاماتهم الثابتة بمواصلة الوقوف إلى جانب الشعب الأفغاني خلال هذه الأوقات العصيبة. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أشدد على نقطتين أعتقد أنهما قد تسمحان لنا بتهيئة بيئة لمواجهة تحديات انعدام الأمن الغذائي التي نواجهها بشكل أفضل.

أولا، هناك حاجة إلى تحسين تنسيق النُهج والتدابير من جانب جميع أصحاب المصلحة عبر العلاقة بين السلام والشؤون الإنسانية والتنمية، من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، والمساعدة على وضع حد للنزاع الجاري من خلال التنفيذ الفعال لجميع الأدوات المؤسسية المتاحة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ونُظم الجزاءات. ثانيا، يجب علينا أيضا أن نعمل على تعزيز تعاوننا وجهودنا الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 كوسيلة لتعزيز شبكات الأمان المجتمعية لدينا، وبذلك نحافظ على الأمن الغذائي لسكاننا.

وأخيرا، نأمل في أن يجلب حلول موعد النوروز معه شعورا متجددا بإمكانية تحقيق السلام الذي طال انتظارنا له. ونأمل في أن نشهد انتهاء الأعمال العدائية على نحو يسمح لشعبنا بأن يعيش أخيرا في سلام وازدهار وأن يتمكن من الحصول على الأغذية المغذية بصورة تامة.

المرفق 19

بيان مكتب المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة

لقد واصل الاتحاد الأفريقي الاعتراف بالروابط بين النزاعات وانعدام الأمن الغذائي والتشرد. وهي صلة أكد عليها المجلس وأبرزها خلال دورته 607، المكرسة للزراعة والأمن الغذائي والسلام والاستقرار في أفريقيا، من خلال الاعتراف بأن الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، فضلا عن السلام والاستقرار، هي أمور متشابكة بشكل وثيق. وشدد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في جلسته ال607، على الحاجة إلى التآزر في تنفيذ منظومة السلم والأمن الأفريقية والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

وحددت الجلسة الـ 965 لمجلس السلم والأمن، التي كُرست لحماية الأطفال في حالات النزاع في أفريقيا، سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وخاصة في النزاعات المسلحة. ونوه مجلس السلم والأمن إلى أن المجلس يعرب عن أسفه لاستمرار الانتهاكات الخطيرة في القارة، بما في ذلك منع وصول المساعدات الإنسانية المهمة جدا في حالات النزاع المسلح لتخفيف معاناة السكان المتضررين، بمن فيهم الأطفال. وبناء على ذلك، ناشد مجلس السلم والأمن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تيسير وصول المساعدات الإنسانية وتقديمها إلى الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة.

كما شدد البيان الصادر عن ذلك الاجتماع على

> "الحاجة الملحة إلى تقديم التزامات ملموسة تدعمها إرادة سياسية قوية للتصدي بنشاط وفعالية للأسباب السياسية الجذرية للنزاعات المسلحة في القارة، التي تشمل إنكار الحقوق الأساسية واحترام المبادئ والالتزامات بموجب القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي".

وتتيح مناقشات مجلس الأمن التي تركز على القرار 2417 (2018) للمجلس فرصة لتحقيق أهداف الحظر والمساءلة. وتتيح المناقشة، بإشراك مختلف المنظمات الإنسانية والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، فرصة لتمكينها من الاستجابة للتهديد المتزايد لانعدام الأمن الغذائي. وينص القرار 2417 (2018) على أربعة منطلقات عريضة فيما يتعلق بالأمن الغذائي والنزاع وهي: تقديم المساعدة الإنسانية؛ وتأكيد التزامات الدولة فيما يتعلق بالنزاع والجوع؛ والتحقيق في الادعاءات والحفاظ على الأدلة؛ والرصد المستمر واتخاذ المزيد من الإجراءات.

وكما قيل سابقا، يتبنى الاتحاد الأفريقي، من خلال مجلس السلم والأمن، موقفا واضحا بشأن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين. وعلى الرغم من أن الاتحاد الأفريقي قائم على مبدأ السيادة، فقد منحت أحكام الحماية وأوامرها التوجيهية مفوضية الاتحاد الأفريقي، من خلال بروتوكول مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وقانون الاتحاد الأفريقي التأسيسي والمساعي الحميدة للرئيس، الحق في التدخل في شؤون دولة عضو عملا بقرار يصدر عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات فيما يتعلق بالظروف الخطيرة، وتحديدا جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

ولذلك، فإن التنفيذ الفعال للقرار 2417 (2018) يستدعي بذل جهود متضافرة تهدف إلى التنسيق – من خلال تحليل مشترك وفهم مشترك للتهديدات – بين الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وعليه، فإن الاتحاد الأفريقي يشدد على ضرورة استخدام نهج ذي مسارين لضمان حماية المدنيين في حالات النزاع: من ناحية، الاعتماد على النفوذ السياسي الجماعي للدعوة إلى وصول

المساعدات الإنسانية من دون عوائق، ومن ناحية أخرى، تقديم الدعم التقني والإنساني على السواء. وينبغي التركيز على ضرورة التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات والآليات الاقتصادية الإقليمية، استرشادا بمبدأ التبعية والتكامل.

وفيما يتعلق بديناميات النزاع والأمن الغذائي، فقد مثلت سياقات النزاعات الدورية تاريخيا تحديات معقدة للمجتمع الدولي في ضمان وصول المساعدات الإنسانية وتوفير المعونة الغذائية الإنسانية عموما للمجتمعات المحلية الضعيفة المحاصرة في المناطق المتضررة. وثمة حالات تمنع فيها الجماعات المسلحة أو الأطراف المتحاربة تقديم الإغاثة الإنسانية بعرقلة وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، مستخدمة التجويع كأسلوب حرب.

ويجب النظر إلى انعدام الأمن الغذائي على أنه تهديد متعدد الأبعاد لا يتأثر بالنزاعات فحسب، بل كذلك بعدد من العوامل الأخرى مثل المصالح التجارية والاقتصادية والإنتاج الزراعي والرعاية الصحية والتغيرات البيئية. فعلى سبيل المثال أدت الصدمات المفاجئة، مثل جائحة مرض فيروس كورونا، إلى فرض تدابير إغلاق وقيود على الحركة، أدت بدورها إلى تعطيل سلاسل الإمداد الزراعية والغذائية وزيادة أسعار الأغذية، مؤدية إلى نقص الأغذية والتأثير سلبا على ملايين الأسر المعيشية الفقيرة. وأدت الاضطرابات التي شهدتها المنظومات الغذائية والزراعية بسبب نقص العمال نتيجة للقيود المفروضة على التنقل إلى تعريض توفير المدخلات للأنشطة التمهيدية المتعلقة بالزراعة وللأنشطة النهائية المتعلقة بالتجارة والتجهيز والنقل للخطر.

وثمة تهديدات مماثلة تشهدها بيئات النزاع التي تتعطل فيها سلاسل الإمداد الغذائي التقليدية بسبب العنف المستمر وما يتبع ذلك من تشريد للمجتمعات المحلية. وهناك حالات تستغل فيها الأطراف المتحاربة أيضا هذه التهديدات، حيث تستخدم التجويع كأسلوب حرب وتعيق وصول المساعدات الإنسانية.

وعلاوة على ذلك، يمكن لتدمير الهياكل الأساسية المدنية واستهدافها أن يؤثر تأثيرا مباشرا على إيصال المعونة وعلى حسن سير المنظومات الغذائية. ففي حالة جنوب السودان، على سبيل المثال، ينص اتفاق وقف الأعمال العدائية الذي وقعته الحكومة والحركات المتمردة بوضوح على التزام الأطراف المتنازعة بالسماح بالمرور الآمن وبتقديم المعونات الإغاثية إلى المناطق المدنية. ولكن يتم بالكاد التقيد بالاتفاق: فعلى الرغم من وجود قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، تعرض عدد من قوافل الإغاثة لهجمات أدت إلى تدمير الشحنات وقتل العاملين في مجال المعونة الإنسانية.

ويمكن أن يساعد تأهب الدول الأعضاء، من خلال تعزيز القدرة على الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، في تعزيز الاستعداد لاستجابة الدول للمخاطر المتعددة لانعدام الأمن الغذائي، لا سيما في سياقات النزاع. ويمكن، من خلال تعزيز قدرة الإنذار المبكر، حماية الدول الهشة بشكل أفضل من الانزلاق إلى المجاعة نتيجة للضغوط البيئية. ويمكن لبيانات الإنذار المبكر أن تُعد الدول الأعضاء على نحو أفضل لإنشاء صناديق احتياطية غذائية طارئة وأن تشجع الحكومات المحلية على إدراج ضمانات ضد تكديس الأغذية الأساسية في تخطيطها الزراعي.

وينبغي تشجيع المزارعين في ذلك الصدد على زراعة محاصيل قادرة على التكيف مع تغير المناخ. ولا تزال هناك حاجة إلى أن يضطلع مجلس الأمن بمسؤوليته وأن يكفل حماية المجتمعات الزراعية والأسواق المحلية من أعمال الإرهاب في مناطق مثل منطقة الساحل، ومن الغارات التي تشنها الجماعات المسلحة في

القرن الأفريقي وأجزاء من منطقة وسط أفريقيا. وقد تم ربط الخلل في النشاط الزراعي وتشريد سكان الريف الذين يعتمدون على الزراعة لكسب رزقهم بانعدام الأمن الغذائي والمجاعات.

ولوحظت اتجاهات لانعدام الأمن الغذائي في منطقتي القرن الأفريقي وشرق أفريقيا اللتين تضمان أكبر عدد من المشردين داخليا واللاجئين. ويحدث حاليا تشريد جماعي في منطقة الساحل وشمال إثيوبيا وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب الكاميرون بسبب النزاعات الداخلية وأعمال الإرهاب ضد المدنيين. وبالإضافة إلى مئات الآلاف الذين شُردوا داخليا في منطقة تيغراي الإثيوبية نتيجة للنزاع الدائر والآلاف الذين فروا عبر الحدود إلى السودان، فإن النزاع عبر الحدود بين السودان وإثيوبيا كذلك يدعو إلى القلق، ما يخاطر بتشريد محتمل لسكان المجتمعات الزراعية التي تعيش في المناطق المتنازع عليها. وينبغي تنفيذ تدابير صارمة لمنع تشريد المزيد من السكان ولتوفير حماية للمجتمعات الزراعية من الجماعات المسلحة. ويتعين على منظمات الأمن العالمية مثل مجلس الأمن أن تركز على هذه البلدان، المعرضة لاضطرابات في إنتاج الأغذية وأنشطة النقل.

وفي منطقة غرب أفريقيا، أدت التهديدات التي يشكلها الوجود المتزايد للجماعات المتطرفة ومواسم الجفاف الطويلة وتقلب هطول الأمطار إلى ظهور شكوك جديدة لدى الرعاة، الذين ظلوا يعتمدون تاريخيا على أنماط هجرتهم التقليدية للحفاظ على سبل عيشهم. وأسهمت المنافسة على أراضي الرعي وانخفاض فرص الحصول على المياه، فضلا عن تآكل الآليات العرفية لتسوية المنازعات، في عودة التوترات وازديادها بين المجتمعات الزراعية والرعوية في وسط مالي وشمال نيجيريا، وكذلك في الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة في المنطقة، مما زاد من تصاعد العنف في المناطق المتضررة من التمرد.

وأدت الظواهر الجوية الشديدة مثل الأعاصير المدارية وغزو الجراد الصحراوي إلى تفاقم مواطن الضعف الهيكلية القائمة التي تواجهها منطقة الجنوب الأفريقي، ما أدى إلى انعدام الأمن الغذائي وتشريد المجتمعات المحلية.

ويهدد التمرد في شمال موزامبيق، إلى جانب الآثار الكارثية للأعاصير الأخيرة والسابقة، بانعدام الأمن الغذائي لما يصل إلى مليون من المدنيين، وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وتواجه منطقة وسط أفريقيا أيضا ضغوطا إضافية على إدارة مواردها الطبيعية بسبب تعطل التقويمات الزراعية التقليدية.

وفي الختام، ما من شك في أن هذه التحديات لا يمكن التصدي لها بطريقة فعالة ومستدامة إلا من خلال العمل المتعدد الأطراف المتضافر. والاتحاد الأفريقي على استعداد للشراكة مع الجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف للاستجابة لحالات النزاع في القارة، التي كثيرا ما تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي. وينبغي أن تكون معالجة تغير المناخ والتدهور البيئي جزءا من استراتيجيتنا الجماعية في التصدي للصراع وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن المناخ. ونشيد بالبعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة بصفتها رئيس مجلس الأمن لشهر آذار/مارس على عقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية، ونؤكد مجددا التزام الاتحاد الأفريقي بالشراكة مع مجلس الأمن لوضع استراتيجيات شاملة بشأن هذه المسألة.

المرفق 20

بيان الممثلة الدائمة لأندورا لدى الأمم المتحدة، إليسيندا فيفيس بالمانيا

في البداية، أود أن أهنئ الولايات المتحدة الأمريكية، بصفتها رئيس مجلس الأمن لشهر آذار/مارس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن النزاع والأمن الغذائي. وأود أن أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم اللافتة للنظر، وهي ضرورية جدا لجمع العالم معا للتصدي لهذا التحدي المضني.

وفي جميع أنحاء العالم، تثير البيانات والتنبؤات المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي القلق إلى حد كبير. وتشير التقديرات إلى أن عدد السكان المعرضين للخطر قد تضاعف تقريبا هذا العام، حيث ارتفع إلى 265 مليون شخص، خاصة بسبب جائحة فيروس كورونا. والنساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة يتأثرون بشكل غير متناسب. وعلاوة على ذلك، ارتفعت الاحتياجات التمويلية للأمن الغذائي في النداءات الإنسانية إلى 9 بلايين دولار في عام 2020، مقارنة بـ 5 بلايين دولار في عام 2015. إن المأساة المتمثلة في الحالة الخطيرة التي يواجهها ملايين البشر في جميع أنحاء العالم تتطلب الاهتمام الكامل من المجتمع الدولي بالعمل.

وكان النداء الذي وجهه الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي نداء عاجلا في سياق الجائحة. وكانت أندورا من بين البلدان التي تؤيده. وبلدي يريد أن يكرر تلك الدعوة. ويتزايد بشكل كبير عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية وضحايا انعدام الأمن الغذائي. وهم بحاجة إلى إجراءات عاجلة. وبالنسبة لأولئك الذين يعانون أكثر من غيرهم، ينبغي لنا أن نبني أعمالنا على مبدأ الوصول إلى من هم أشد تخلفا عن الركب أولا.

ونود أن نقر بالتزام مجلس الأمن بالتصدي للصراع الناجم عن انعدام الأمن الغذائي. فقبل عامين تقريبا، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2417 (2018). ويؤكد القرار من جديد ضرورة احترام المبادئ الإنسانية والتزام أطراف النزاع باحترام القانون الإنساني الدولي، ويسلم بأن التجويع كأسلوب من أساليب الحرب يمكن أن يشكل جريمة حرب، إلى جانب أهمية ضمان الحصول على المعونة الإنسانية.

وقد أظهرت التقارير المتعلقة بالقرار تدهور الأوضاع في المناطق التي يرتبط فيها انعدام الأمن الغذائي والنزاع. وأدى وباء فيروس كورونا إلى تفاقم تلك الأوضاع، لكن الظروف السابقة وسياق النزاع هما أصل أزمة الغذاء. ونهيب بمجلس الأمن مواصلة جهوده والمثابرة عليها للتعاون مع جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة وكياناتها للتصدي لها، ووضع آليات للإنذار المبكر والعمل في حالات الطوارئ.

وعلاوة على ذلك، فإن الهجوم الأخير على موظفي برنامج الأغذية العالمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد هز واقعنا مرة أخرى، ويؤكد من جديد التزامنا بكفالة سلامة العاملين في المجال الإنساني في بعثات الأمم المتحدة في الميدان. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تعازي لحكومة وشعب إيطاليا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ولأسر ضحايا ذلك الهجوم الشنيع.

ما هي الإجراءات التي يمكن أن ينظر فيها مجلس الأمن في معالجة انعدام الأمن الغذائي المتزايد في النزاعات؟ تعتقد أندورا أنه من الضروري التركيز على مكافحة إفلات أولئك الذين يستخدمون المجاعة كسلاح للحرب ويعرقلون عمل موظفي المساعدة الإنسانية من العقاب. ولذلك كانت أندورا من أوائل الدول

التي قبلت تعديل المادة 8-2 من نظام روما الأساسي، الذي يرمي إلى تجريم الاستخدام المتعمد لتجويع المدنيين كوسيلة للحرب بحرمانهم من الأشياء التي لا غنى عنها لبقائهم، بما في ذلك عرقلة إمدادات الإغاثة عمدا. وهي خطوة هامة نحو ضمان العدالة الدولية لمرتكبي جريمة الحرب تلك، وندعو الدول الأخرى إلى النظر في قبول ذلك التعديل على نظام روما الأساسي.

ويهدف مؤتمر قمة النظم الغذائية الذي دعا إليه الأمين العام، والمقرر عقده في أيلول/سبتمبر، إلى اتخاذ تدابير ملموسة من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وزيادة الوعي بالحاجة إلى إصلاح النظم الغذائية الحالية. وهو يحظى بدعمنا الكامل.

وتعتقد أندورا أن من المهم التشجيع على تغيير ديناميات اتجاهات الإنتاج والاستهلاك الحالية. ونود بصفة خاصة أن نشدد على أهمية معالجة ظاهرة فقدان وهدر الأغذية في إطار المناقشة العالمية للنظم الغذائية وتحسين سلسلة الإمداد، لأنها تؤثر على مستوى إمكانية الوصول إليها واستقرارها في جميع المناطق.

والتحول العالمي نحو نظم غذائية أكثر إنصافا واستدامة من شأنه أن يسهم في تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة وإيجاد الأمن الغذائي الدائم، بما في ذلك في سياق النزاع المسلح، الذي يمكن أن يرسي الأساس للسلام الدائم. ولذلك ستظل أندورا ملتزمة بالعمل على إنهاء انعدام الأمن الغذائي وتؤيد تعميم إدراج الموضوع في جدول أعمال مجلس الأمن.

المرفق 21

بيان وزير خارجية أذربيجان، جيهون بيراموف

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن على تكريس هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى لهذه المسألة موضوع الساعة.

وتبين الإحصاءات القاتمة في السنوات الأخيرة زيادة في عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع الحاد بسبب النزاعات وتغير المناخ، في جملة أمور. ومع استمرار انتشار وباء مرض الفيروس التاجي، ازداد الوضع سوءا. وعلى الرغم من أهمية الابتكارات في نظام الأغذية والزراعة، فإن إيجاد حل مستدام لهذه المشكلة يتطلب القضاء على الأسباب الجذرية.

وللأسف، فإن التهديدات والمخاطر الناجمة عن الصراعات ليست غريبة على أذربيجان. ولمدة 30 عاما تقريبا، عانت أذربيجان من احتلال أرمينيا المجاورة لخُمس أراضيها، مما ألحق آثارا مدمرة بالاقتصاد والبيئة. وتشمل الأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها أرمينيا في تلك الأراضي الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والزراعية والمائية. ويمكن إثبات عواقب تلك الأنشطة غير المشروعة بوضوح في الغابات المدمرة والتربة المحروقة والمتدهورة وموارد المياه الملوثة. وإلى جانب الأراضي المحتلة، أثرت تلك الأنشطة غير القانونية على المناطق المجاورة لأذربيجان. كما أن استغلال أرمينيا لخزان مياه سارسانغ كأداة للإرهاب البيئي أدى إلى حرمان المدنيين الأذربيجانيين المتعمد من الموارد المائية التي تشتد حاجتهم إليها وإلى تدهور بيئي خطير للأراضي، بما في ذلك تحات التربة، مما ألحق أضراراً بالتنوع البيولوجي والإنتاجية في المناطق السكنية الواقعة على امتداد خط الاحتلال السابق. ونتيجة لعملية الهجوم المضاد التي شنتها أذربيجان ردا على العمل العدواني الذي قامت به أرمينيا مؤخرا ابتداء من 27 أيلول/سبتمبر 2020، أجبرت قوات الاحتلال التابعة لجمهورية أرمينيا على الانسحاب. وإجمالا، تم إنهاء احتلال 000 10 كيلومتر مربع من الأراضي الأذربيجانية، مما سمح بعودة أكثر من 000 700 من النازحين إلى ديارهم.

بعد توقيع قادة جمهورية أذربيجان، والاتحاد الروسي، وجمهورية أرمينيا على البيان الثلاثي في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، الذي أعلنوا فيه إنهاء جميع الأنشطة العسكرية، شرعت أذربيجان في خطة على نطاق واسع لإعادة تأهيل جميع أقاليمها المتضررة من الصراع وإعادة إعمارها وإعادة إدماجها، بما في ذلك الأقاليم التي يسكنها مواطنوها المنحدرين من أصل أرمني، حيث تُنشر مؤقتا فيها وحدة حفظ السلام الروسية.

لقد شرعت الحكومة بالفعل في اتخاذ خطوات عملية لإزالة الآثار القاسية للاحتلال العسكري للأراضي بغية تمكين جميع السكان المشردين من العودة الآمنة والكريمة إلى أماكن سكناهم الأصلية، وعودة التعايش السلمي إلى جميع مواطنيها المتضررين من الصراع في إطار سيادة جمهورية أذربيجان وسلامتها الإقليمية.

غير أن مما يؤسف له أن تلك العملية تواجه تحديات بسبب التلوث الهائل للأراضي الأذربيجانية المحررة مؤخرا جراء الألغام وغيرها من الأجهزة المتفجرة التي نشرتها أرمينيا. فقد تعمدَّت أرمينيا أيضا زرع الألغام على نطاق واسع أثناء انسحابها القسري من الأراضي الأذربيجانية، ورفضت نشر معلومات عن حقول الألغام، منتهكة على نحو صارخ القانون الإنساني الدولي، وإلحاق أكبر ضرر ممكن، وخلق عقبات إضافية أمام عودة المدنيين. وقد أدى ذلك بالفعل إلى وقوع خسائر كبيرة في صفوف العسكريين والمدنيين

الأذربيجانيين، ويؤثر سلبا على إعمال الحق الثابت لمئات الآلاف من الأذربيجانيين المشردين داخليا في العودة إلى ديارهم بأمان وكرامة، ويعوق بشدة إعمال خطط الإصلاح والتعمير الواسعة النطاق التي وضعتها حكومة أذربيجان.

ستقوم أذربيجان، أولا وقبل كل شيء، وبالتعاون مع الشركاء الدوليين، بإجراء تقييم للأضرار، ومن ثم التخطيط السليم لأعمال الإصلاح والتعمير في الأراضي المتضررة من الصراع. وستشمل أنشطة إعادة التأهيل، في جملة أمور، إنشاء مناطق سكنية "ذكية"، واستعادة القطاع الزراعي والأمن الغذائي، واستعادة الهياكل الأساسية للمياه المتضررة، وموارد المياه الملوثة والمستنزفة، وضمان الصيانة التقنية السليمة للخزانات، وإحياء السياحة، واستحداث فرص عمل للسكان العائدين.

إن أذربيجان، في عملية القضاء على العواقب الوخيمة للصراع على الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، تعول على دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة. ونتوقع الاضطلاع بأنشطة المنظمات الدولية في جميع الأراضي المتأثرة بالصراع في جمهورية أذربيجان، بمن فيها تلك التي تُنشر فيها مؤقتا وحدة حفظ السلام الروسية، مع الاحترام الكامل لسيادة جمهورية أذربيجان وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، وأن يتم الاتفاق عليها وتنسيقها من خلال حكومة أذربيجان.

المرفق 22

بيان البعثة الدائمة لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

تؤيد بلجيكا البيان المقدم باسم الاتحاد الأوروبي (المرفق 33).

بادئ ذي بدء، نود أن نعرب عن خالص تعازينا بعد الهجوم على قافلة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي في الشهر الماضي في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقتل فيه بوحشية السفير الإيطالي ومرافقه، وموظف في برنامج الأغذية العالمي. ويجب إجراء تحقيق كامل في ظروف تلك المأساة حتى يتسنى تقديم مرتكبيها إلى العدالة في أقرب وقت ممكن.

تود بلجيكا أن تشيد بالعمل والتفاني المستمرين على أرض الواقع الذي تقوم به منظمة أوكسفام الدولية، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظومة الأمم المتحدة بأكملها وشركاؤها.

تذكرنا هذه الإحاطة الإعلامية مرة أخرى بالمآسي التي تحدث في العديد من البلدان، أي المعاناة التي كثيرا ما يتم تجاهلها، ومخاطر المجاعة، وزيادة مستوى الاحتياجات، ونقص تمويل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. لذلك لا يزال من الأساسي مواصلة جهودنا التضامنية الجماعية ودعم الإصلاحات السياسية.

مرة أخرى، نشهد صراعات تزيد من حدة التدهور الاقتصادي وتؤدي إلى زيادة وطأة الجوع، لأن الصراعات هي السبب في 6 من أسوأ 10 أزمات غذائية في العالم، وهي أيضا السبب في نحو 60 في المائة من الاحتياجات الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصدمات المناخية، مثل الفيضانات والجفاف، ترغم الناس على النزوح وتدفع بالملايين منهم إلى براثن الفقر المدقع. وهؤلاء الناس لا يعانون فقط من كل هذه الصدمات في آن واحد معا، أي الصراع، والعنف، والحوادث المتعلقة بالمناخ، والتشريد، والأزمة الاقتصادية، وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، بل إنهم يواجهون الآن أيضا خطر انعدام الأمن الغذائي الشديد، وحتى المجاعة في بعض الأحيان.

في الأسبوع الذي يبدأ في 8 آذار/مارس، وهو اليوم العالمي للمرأة، من المهم أيضا بشكل خاص إبراز، جوانب التفاوت القائمة حاليا بين الجنسين في سياق الجوع العالمي. وتتأثر المرأة على نحو غير متناسب بانعدام الأمن الغذائي بسبب التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، والمعايير الجنسانية المتأصلة، والحرب، والصراع، وعدم المساواة في الحقوق والتمثيل. ولا يمكن بلوغ عالم خال من الجوع إلا إذا نال كل فرد فرصا متساوية، وحصل على الموارد على قدم المساواة، وتمتع بالقدرة المتساوية على تشكيل مستقبله.

في الإحاطة الإعلامية الأخيرة لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع انظر (S/2020/929)، تم التركيز بشكل خاص على الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، واليمن، وشمال شرق نيجيريا. من الجدير بالذكر أن الحالة في تلك البلدان لا تتحسن. بل بخلاف ذلك من ذلك، فإن عدم وصول المساعدات الإنسانية، والأثر الاجتماعي والاقتصادي المدمر لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتردي الأوضاع السياسية، والضغوط المناخية الإضافية، كلها يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التدهور في انعدام الأمن الغذائي. توجد في اليمن، أعلى مستويات سوء التغذية الحاد بين الأطفال دون سن الخامسة،

في حين لا تزال الاستجابة الإنسانية تعاني من نقص حاد في التمويل. وبدون دعم فوري، يتعرض العديد من اليمنيين لخطر الموت بسبب تفشي الجوع هناك.

كما يفيد برنامج الأغذية العالمي، فإن سوريا تحتاج أيضا إلى دعمنا على جناح السرعة، حيث تضاعف في العام الماضي عدد الأشخاص الذين أضحوا غير قادرين على البقاء على قيد الحياة بدون معونة غذائية. وهناك رقم قياسي عن ذلك، 12,4 مليون سوري، أي ما يقرب من 60 في المائة من السكان، يعانون الآن من انعدام الأمن الغذائي. إن تجديد آلية الأمم المتحدة العابرة للحدود من أجل سوريا عنصر رئيسي في محاولة التخفيف من وطأة هذه الاحتياجات.

نسمع النداء من أجل اتخاذ المزيد من الإجراءات الوقائية وتنفيذ القرار 2417 (2018). وكما جاء في ذلك القرار التاريخي، ينبغي لمجلس الأمن أن يقوم بعمل ما لإنهاء دوامة الصراع، وانعدام الأمن الغذائي، وأن يدين استخدام المجاعة كوسيلة للحرب، وأن يساعد على كفالة وصول المعونة الغذائية إلى المحتاجين.

يتطلب ذلك تعزيز الوسائل فضلا عن الاتساق الكامل. وتقر بلجيكا بأنه ينبغي لمجلس الأمن والدول الأعضاء اتخاذ المزيد من التدابير الوقائية لمنع تسبب النزاعات في الجوع أو زيادة حدته.

أولا، يتعين على جميع أطراف النزاعات المسلحة أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك حظر التهديد بتجويع السكان كوسيلة من وسائل الحرب، وأن تسمح بمرور المعونة الإنسانية بدون عوائق، وأن تيسر ذلك. وفي هذا الصدد، نذكر بأن جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية صوتت بالإجماع في عام 2019 على توسيع نطاق جريمة الحرب المتمثلة في المجاعة لتشمل الصراعات المسلحة غير الدولية.

ثانيا، يجب على الدول احترام القانون الإنساني الدولي والتمسك به، وتشجيع الدول الأعضاء على ضمان المساءلة من خلال التحقيقات الوطنية. وإذا أخفقت السلطات القضائية الوطنية في التصرف حيال ذلك، فإن مجلس الأمن لديه الأدوات اللازمة لبدء مجموعة من آليات التحقيق والمساءلة الدولية.

ثالثا، يجب كفالة وصول المساعدات الإنسانية لضمان الأمن وحماية السكان المتضررين من الأزمات والحصول على المساعدة. وفي هذا الصدد، يجب أن تكون الجهات الفاعلة في المجال الإنساني قادرة على العمل وفقا للمبادئ الإنسانية، مع الحفاظ على المرونة اللازمة للتكيف مع الظروف المتغيرة. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل معاقبة الأفراد أو الكيانات التي تعوق وصول المساعدات الإنسانية.

رابعا، ينبغي لأطراف الصراع المسلح أن تؤيد دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي لضمان الاستجابة الكافية للوباء، على النحو الذي يدعمه القرار 2532 (2020). وندعوهم أيضا إلى دعم الدعوة التي وجهها مجلس الأمن مؤخرا من أجل الوصول العادل إلى اللقاحات ووقفة إنسانية لتيسير هذا الوصول، على النحو المبين في القرار 2565 (2021).

وفي الختام، يجب أن نضاعف جهودنا لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ووضع حد لها، ومنع نشوب نزاعات جديدة، ودعم القانون الإنساني الدولي. كما أن زيادة الاهتمام والدعم المالي أمران أساسيان لضمان قدرة العمليات الإنسانية على تلبية الاحتياجات. إضافة إلى ذلك، لا سيما في سياقات الجوع والنزاع هذه، يجب أن نكثف جهودنا لتعزيز العمل المتعلق بالصلة بين الإنسانية والتنمية والسلام في السياقات الهشة.

وبهذه الروح، تعرب بلجيكا عن الامتنان للتعاون مع منظمة أوكسفام، من بين آخرين، في مشـاريع تهدف إلى بناء قدرة الشـباب على الصـمود. وتدل تلك التجارب على الحاجة إلى برامج أكثر قابلية للتكيف والتوطين وأكثر مرونة وابتكارا في سياقات هشة.

ونشـكر الأمين العام على الاضـطلاع بالمهمة الموكلة إليه بموجب القرار 2417 (2018)، ولا سيما بتنبيه مجلس الأمن عندما يحدث خطر المجاعة وانعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع في سياق النزاع المسلح. ونؤيد أيضا تنظيم مؤتمر قمة النظم الغذائية الذي سيعقد هذا العام والذي سيكون خطوة هامة نحو تحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. لقد دُق ناقوس الخطر. ولا يمكننا تجاهله.

المرفق 23

بيان البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

تشكر البرازيل الولايات المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة حاسمة من أجل الحماية الفعالة للمدنيين. وتتوقع "لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي 2021" الصادرة عن الأمم المتحدة مستويات غير مسبوقة من انعدام الأمن الغذائي هذا العام. وقد أدى مرض الفيروس التاجي كوفيد-19 إلى تفاقم حالة مزرية بالفعل - فقد قدر برنامج الأغذية العالمي زيادة بأكثر من 80 في المائة من الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد منذ بداية الوباء.

وما من شك في أن الجوع والنزاع المسلح يتداخلان. وغالبية الأشخاص المعرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي هم في حالات متأثرة بالنزاع. ومع ذلك، سيكون من المبالغة في التبسيط إيجاد صلة سببية أحادية بين أزمات الغذاء والنزاع المسلح. واندلاع النزاع ينبثق من العديد من الدوافع الهيكلية، التي قد تختلف في كل حالة على حدة. وبالمثل، فإن انعدام الأمن الغذائي ينتج عن عدة عوامل، بما في ذلك سياسات الحمائية. والواضح أن الجوع والنزاع يعززان بعضهما بعضا في حلقة مفرغة تبرز الضرورة الأخلاقية لمعالجة المشكلتين بما تستحقانه من إلحاح وجدية.

إن معظم القضايا المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن تنطوي على مجتمعات عانت بدرجات متفاوتة من النزاع في سياق حالات الفقر وعدم المساواة والجوع القائمة من قبل، والتي تفاقمت بعد ذلك بسبب الحرب وعدم الاستقرار. والاستراتيجيات القائمة على الترابط بين السلام والأمن والتنمية بجميع أبعادها هي وحدها القادرة على كسر هذه الحلقة المفرغة. وفي هذا الصدد، هناك ثلاث قضايا تستحق اهتمامنا الفوري.

أولا، إن وقف الأعمال العدائية خطوة رئيسية لحماية المدنيين من الجوع بفعالية والتقليل إلى أدنى حد من معاناتهم. وتشيد البرازيل باتخاذ مجلس الأمن القرارين 2532 (2020) و 2565 (2021) وتكرر تأييدها لدعوة الأمين العام إلى وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي في ضوء جائحة كوفيد-19. وإلى جانب الجهود المبذولة لوقف الأعمال العدائية، لا بد أيضا من منع نشوب النزاع والالتزام بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات.

ثانيا، هناك حاجة للتصدي على وجه السرعة لعوامل أخرى إلى جانب النزاع تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي. ومن الأهمية بمكان أن نحافظ على عمل سلاسل الإمداد العالمية، ولا سيما خلال الجائحة. وقد شهدنا، منذ بداية الوباء، تدابير مقيدة للتجارة تطبق على المنتجات الزراعية. ومن جانبنا، تتخذ البرازيل منذ العام الماضي جميع التدابير اللازمة لإبقاء ممراتنا التجارية مفتوحة، وخاصة بالنسبة للمنتجات الغذائية. ولكن هذا لا يكفي.

كما أننا ندعو إلى أن هذا ليس الوقت المناسب للحمائية. وفي الوقت الحاضر، تكثر الحواجز التجارية في التجارة الزراعية الدولية على جانبي التصدير والاستيراد. ويتفاقم هذا الوضع بسبب الإعانات الزراعية الضخمة، التي تعرض البيئة للخطر وتعرقل تنمية القطاع الزراعي في البلدان النامية. وترحب البرازيل باهتمام مجلس الأمن بالتصدي لتحديات انعدام الأمن الغذائي في البلدان المتضررة من النزاعات، وتدعو أعضاءه إلى أن يكونوا قدوة، بالعمل على إزالة الحواجز التجارية غير المبررة التي تعترض المنتجات الزراعية، فضلا عن وضع حد أقصى لجميع أشكال الإعانات المشوهة للتجارة وتخفيضها. وينبغي للبلدان

أيضا أن تمتنع عن فرض قيود على الصادرات أو ضرائب استثنائية على الأغذية والمنتجات الزراعية التي يشتريها برنامج الأغذية العالمي وغيره من الوكالات الإنسانية لأغراض غير تجارية.

ثالثا، في حين أن وقف الأعمال العدائية وتصحيح تشوهات التجارة الزراعية قد يعالج العوامل الهيكلية للنزاع والجوع، فإن بعض الحالات تتطلب اتخاذ إجراءات طارئة إضافية. وفي هذا الصدد، فإن مجلس الأمن، إذ يعترف بالمسؤولية الرئيسية للدول عن حماية السكان في جميع أنحاء أراضيها، له دور رئيسي في ضمان الوصول الآمن ودون عوائق إلى المساعدة الإنسانية للبلدان التي تمر بحالات نزاع، ولا سيما عندما يزداد خطر المجاعة. وقد يسهم أيضا في ضمان امتثال أطراف النزاعات المسلحة للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك حظر التجويع المتعمد للمدنيين كأسلوب للحرب.

وقبل بضعة أيام، اجتمع القادة في جميع أنحاء العالم في حدث لإعلان التبرعات لصالح اليمن، البلد الذي أسفرت فيه الحلقة المفرغة للنزاع والجوع عن أكثر العواقب تدميرا. وليس بمستغرب أن تكون أسوأ أزمة غذائية في العالم قد نجمت عن مزيج مروع من النزاع المسلح والصدمات الاقتصادية وارتفاع أسعار المواد الغذائية وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية. إن منع حدوث مجاعة واسعة النطاق والتخفيف من معاناة المدنيين أمر أساسي للتوصل إلى حل دائم للنزاع. وخلال الحدث الرفيع المستوى لإعلان التبرعات، تعهدت البرازيل بتقديم مساهمة قدرها 000 50 دولار، من خلال برنامج الأغذية العالمي، للمساعدة في مكافحة كوفيد-19 في اليمن. ونأمل أن تساعد هذه المساهمة الصغيرة، التي تقدم في أوقات القيود الشديدة، على توليد دعم أوسع لقضية التخفيف من معاناة الشعب اليمني.

إن المشاكل المعقدة تتطلب استجابات متعددة الأوجه. والاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق الأمن وحده لن تكون، في حد ذاتها، قادرة على المعالجة الكافية للأغلبية الساحقة من الحالات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، بما في ذلك بُعد الأمن الغذائي. وبالتالي، من الواضح أن هناك حاجة إلى زيادة التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك زيادة التفاعل بين هذه الهيئة ولجنة بناء السلام. والبرازيل، بوصفها مرشحة لمقعد غير دائم في مجلس الأمن لفترة السنتين 2022-2023، ستسعى جاهدة إلى تعزيز هذا التعاون، وبالتالي النهوض بنهج متكامل إزاء السلام والأمن والتنمية.

المرفق 24

بيان الممثل الدائم لكمبوديا لدى الأمم المتحدة، سوفان كي

أود أن أبدأ بتهنئة سعادة السفيرة ليندا توماس - غرينفيلد على تعيينها ممثلة دائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة. وأود أيضاً أن أعرب عن شكري لبعثة الولايات المتحدة، بصفتها رئيسة لمجلس الأمن لشهر آذار/مارس، لتنظيمها هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن النزاع والأمن الغذائي.

يؤثر النزاع تأثيراً مباشراً على الأمن الغذائي. وعلى هذا النحو، فإن المناطق المنكوبة بالنزاع لا تملك في كثير من الأحيان القدرة على إنتاج الغذاء وإمداده للناس. ووفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، فإن النزاعات الجارية في أجزاء مختلفة من العالم إلى جانب آثار تغير المناخ وجائحة مرض فيروس كورونا تهدد بدفع نحو 270 مليون شخص إلى حافة المجاعة في أكثر من 50 بلداً بحلول عام 2020.

ونظراً لطبيعة هذه المسائل، فإن التنفيذ الفعال لولايات مجلس الأمن ذات الصلة والتعاون فيما بين الدول الأعضاء ضروريان لإنهاء النزاعات الجارية في مختلف مناطق العالم.

ويجب على الأطراف المعنية في النزاع أن تسمح لجهة التنسيق التابعة للأمم المتحدة والمساعدة الإنسانية بالوصول الكامل إلى مناطق النزاع لكفالة حصول جميع المدنيين على المساعدة الإنسانية دون عوائق. والأهم من ذلك، يجب على جميع أطراف النزاعات الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقية جنيف لعام 1949 والقرار 2417 (2018)، الذي يتناول صراحة الصلة بين النزاع والجوع.

وفي تاريخ كمبوديا، مرّ شعبنا بنقص في الغذاء وانعدام الأمن الغذائي على مدى ثلاثة عقود خلال الحرب الأهلية، مما أثر تأثيراً هائلاً على صحة سكاننا، ولا سيما النساء والأطفال. وفي هذا الصدد، تدعو كمبوديا إلى إنهاء جميع النزاعات الجارية من خلال الحوار والتوصل إلى حلول سلمية مع جميع الأطراف المعنية في النزاعات.

ومن خلال سياستنا التي تعتمد على أن يكون الكل رابحاً، والتي بدأها في عام 1998 سامديتش أكا موها سينا بادي تيكو هون سين، رئيس وزراء مملكة كمبوديا، أصبحت كمبوديا دولة مسالمة. وقد تمتعت كمبوديا بمعدل نمو اقتصادي بلغ 7 في المائة سنوياً على مدى العقدين الماضيين. وأنتجت البلاد فائضاً من الأرز يزيد على مليون طن سنوياً للتصدير. ومن هذا، يمكننا أن نرى كذلك أن السلام والاستقرار شرطان أساسيان للأمن الغذائي، حيث يمكن للمزارعين أن ينتجوا إمدادات غذائية مستقرة للسكان.

وتؤيد كمبوديا الجهود التي يبذلها مجلس الأمن، من بين تدابير أخرى، لمعالجة انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات من خلال برنامج عمل محدد يهدف إلى مساعدة البلدان التي تمر بنزاعات. وفي هذا الصدد، يجب على الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة المعنية وبلدان النزاع أن تعمل عن كثب لتعبئة الموارد لتنفيذ برنامج العمل هذا.

وختاماً، يود وفد بلدي أن يعرب عن تطلع كمبوديا إلى مؤتمر قمة النظم الغذائية الذي سيعقده الأمين العام في نهاية عام 2021. ونعتقد أن نتائجه ستعالج أيضاً مسألتي النزاع والأمن الغذائي.

المرفق 25

بيان البعثة الدائمة لكندا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

بما أن مرض فيروس كورونا وآثاره الثانوية قد زادا من الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية على الصعيد العالمي، فإن الآثار حادة بشكل خاص في حالات النزاع المسلح. ويزيد تغير المناخ والجوع وانعدام الأمن الغذائي من ضعف السكان المتأثرين بالنزاعات، كما أنه يؤجج، إلى جانب النزاع، مستويات تاريخية من التشريد القسري.

وبعد مرور ثلاث سنوات، لا يزال القرار 2417 (2018) وجيها كما كان دائماً. ومع تزايد الجوع والمجاعة وتجاهل بعض أطراف النزاع لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، يجب على المجتمع الدولي أن ينتقل من الوعي إلى العمل وأن يسرّع تنفيذ هذا القرار.

وتدين كندا استخدام التجويع وسيلة من وسائل الحرب ويساورها قلق بالغ إزاء تزايد انعدام الأمن الغذائي وخطر المجاعة لملايين الأشخاص في حالات النزاع المسلح اليوم.

فعلى سبيل المثال، أدى النزاع وعقبات الوصول في منطقة تيغراي بإثيوبيا إلى تفاقم سوء التغذية الحاد والافتقار إلى الأمن الغذائي الموجودين من قبل. وترحب كندا بالجهود التي بذلتها مؤخراً حكومة إثيوبيا لتحسين إمكانية الوصول إلى المنطقة. ومع استمرار عدم وصول ملايين الأشخاص إلى المساعدة المنقذة للحياة، يجب أن تتاح للعاملين في المجالين الإنساني والطبي إمكانية الوصول السريع ودون عوائق إلى جميع المدنيين دون مزيد من التأخير. ولا يزال المدنيون، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخلياً، معرضين لخطر جسيم ويجب على أطراف النزاع أن تكفل حمايتهم.

لقد وصل الافتقار إلى الأمن الغذائي وسوء التغذية إلى مستويات لا يمكن تبريرها في اليمن، مع الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتجنب انتشار المجاعة ووقف تصاعد الجوع. ويجب التمسك بحماية العاملين في المجالين الإنساني والطبي حتى يتمكنوا من تقديم الإغاثة للمدنيين دون تهديد لسلامتهم وأمنهم.

وسنواصل دعوة أطراف النزاع إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وضمان حماية المدنيين والأعيان المدنية. ويجب التقيد بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ويساور كندا أيضاً قلق عميق إزاء الآثار الأوسع نطاقاً التي يحدثها مرض فيروس كورونا على الأمن الغذائي، بما في ذلك تعطيل سلاسل الإمداد وتقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة. إن المستويات العالمية من انعدام الأمن الغذائي الحاد والشديد تثير القلق، ويحتاج عدد متزايد من الناس إلى مساعدات غذائية وتغذوية طارئة. فعلى سبيل المثال، يعاني حوالي 40 في المائة من السكان في هايتي من انعدام الأمن الغذائي ويحتاجون إلى مساعدة إنسانية. ويمكن أن تزداد الحالة تدهوراً لأن خطر الأزمات المالية والديون مرتفع بالنسبة للعديد من البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتأثرة بالنزاعات. هذه البلدان نفسها معرضة بالفعل بشكل ملحوظ لانعدام الأمن الغذائي.

ولا يمكن تجاهل حجم الاحتياجات. وفي عام 2020، زادت كندا تمويل برنامج الأغذية العالمي بنسبة 27 في المائة بمبلغ إجمالي قدره 286 مليون دولار كندي للمساعدة في دعم المساعدة الغذائية الإنسانية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي وجهوده اللوجستية للتصدي لمرض فيروس كورونا. وفي عام

2021، ستواصل كندا دعم برنامج الأغذية العالمي، بما في ذلك في المناطق المتأثرة بالنزاعات، حيث أنها تدمج استجابتها لمرض فيروس كورونا في البرمجة القائمة على الصعيد القطري.

واستشرافا للمستقبل، يجب أن يكون المدنيون في صميم استجابتنا الجماعية وأن يتم التمسك بحقوقهم وكرامتهم. ويلزم اتباع نهج شامل ومتكامل لحماية المدنيين، يراعي على النحو المناسب الاحتياجات والأولويات الجنسانية والمتعددة الجوانب لأولئك الذين يواجهون العنف وزيادة نقاط الضعف.

ويمكن أن يثبت أن العمل الاستباقي له دور هام في حماية المدنيين من الآثار السلبية لانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ. وتدعم كندا الجهود الرامية إلى تجريب الاستجابات الاستباقية للأزمات الإنسانية، على سبيل المثال من خلال الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. ونتطلع إلى نتائج تقييمات الأثر التي يجريها الصندوق على المشاريع التجريبية للعمل الاستباقي.

وهناك حاجة إلى توسيع نطاق الدبلوماسية الإنسانية المشتركة للاستجابة السريعة للتهديدات التي تلوح في الأفق المتمثلة في الجوع والمجاعة، والحفاظ على الحيز الإنساني، وتعزيز المزيد من الاحترام للقانون الدولي. ويتطلب ذلك تعزيز الحوار والتعاون على الصعيد القطري بين الدول والأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والشركاء في المجال الإنساني والمجتمع المدني على جميع المستويات، وكذلك مع السكان المتضررين، بمن فيهم النساء والفتيات، وفقاً للمبادئ الإنسانية.

وفي نهاية المطاف، هناك حاجة إلى حلول سياسية لإنهاء النزاع واستعادة السلام وضمان احترام حقوق الإنسان.

وستواصل كندا الاضطلاع بدور رائد في التصدي للجوع وانعدام الأمن الغذائي، وفي إعطاء الأولوية لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

المرفق 26

البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والإسبانية]

إننا نقدر فرصة المشاركة في المناقشة المفتوحة اليوم والسماح لنا بالإشارة إلى الأمن الغذائي في حالات النزاع من منظور متعدد الأبعاد يستند إلى القرار 2417 (2018).

ويساورنا القلق إزاء الصلات بين الأمن الغذائي والنزاع بوصفه عاملا محفزا أو مضاعفا. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى أننا نتبع نهجا يقوم على إعطاء الأولوية لحماية أشد السكان ضعفا وتنفيذ استجابات شاملة في هذا الصدد، يشارك فيها المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية.

ونرى أن هناك ثلاثة عناصر رئيسية تستدعي النظر فيها لتحقيق هذه الغاية: سلسلة إمداد مرنة وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية واحترام القانون الدولي الإنساني. وفي هذا السياق، فإن التعاون والمساعدة الدوليين أمران حاسمان، ولذلك فإن شيلي ملتزمة بالمشاركة في عملية مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية الذي دعا الأمين العام إلى عقده. ونأمل أن يجري خلاله استكشاف مبادرات لتعزيز حماية الأمن الغذائي في مختلف السياقات وفي جميع مناطق العالم.

لقد مر قرابة عام منذ أن نُكبنا جميعا بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتي سلطت الضوء على مدى عدم اليقين الذي يمكن أن تكون عليه حياتنا وعلى المعنى البالغ الأهمية للمجتمعات القادرة على الصمود والمؤسسات الوطنية والعالمية القوية. غير أن الأرقام التي سمعناها اليوم جعلتنا نفيق على حقيقة الواقع؛ إنها توضح مدى اتساع الفجوات في الأماكن المتضررة من العنف والجوع وكذلك الجائحة.

ومن ثم، فلنركز أكثر على الحالة الراهنة في منطقتنا، مدركين أن هذه المناقشة المفتوحة هي السياق المناسب لتكرار ما أعربت عنه الممثلة الخاصة للأمين العام لا ليم من قلق لدى تقديمها مؤخرا للتقرير عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (S/2021/133)، والذي تم اطلاع المجلس عليه في 22 شباط/فبراير (انظر S/2021/174). فلم تتم إحاطة المجلس علما بالأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الراهنة في هايتي فحسب؛ بل جرى تنبيهه مرة أخرى إلى استفحال الأزمة الغذائية في الجزيرة، حيث يحتاج حوالي نصف مجموع سكان هايتي بشدة إلى المساعدة الإنسانية في عام 2021، وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وفي حالة هايتي، يجب أن نفهم أن الحالة الإنسانية تدهورت بشكل خطير، حيث زاد عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة من 2,6 مليون شخص في عام 2019 إلى 4,4 مليون شخص اليوم. ووجود مجتمع قوي ومتماسك وقادر على الصمود، إلى جانب الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، أمر ضروري لتعزيز مبدأ امتلاك زمام الأمور على الصعيد الوطني، الذي أيدته شيلي بقوة على مدى العقود القليلة الماضية، وهو أمر حيوي للتركيز على الاحتياجات الغذائية الحادة للسكان.

ومن المسلم به أنه بالإضافة إلى العوامل الأخرى لعدم الاستقرار، فإن هايتي بلد معرض للكوارث الطبيعية التي تؤثر على الهياكل الأساسية الصحية وتزيد من العقبات التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي في البلد. ولذلك، فإن ثمة أهمية قصوى لتقديم المساعدة الدولية لهايتي للمضي قدما في إعادة البناء على

نحو أفضـل، على ألا يقتصـر هدفنا على معالجة السـلام والأمن، بل أن يشـمل تحقيق التنمية الاقتصـادية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية ودعم سيادة القانون.

ويعني العدد المقلق لمن يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد البالغ 4,4 ملايين شـــخص، إلى جانب الأثر غير المتناسب للحالة ككل على النساء والفتيات، أن ثمة حاجة ملحة لأن يعتمد المجتمع الدولي نهجا للبرمجة يراعي الفوارق بين الجنسـين، بما في ذلك حماية الطفل وإشـراك المجتمع المدني والشـباب في صنع القرار.

ونعتقد أن إيجاد حل شـــامل لحالات مخاطر انعدام الأمن الغذائي أمر ضـــروري ليس في هايتي فحسـب، بل في جميع الحالات التي أثيرت خلال هذه المناقشـة المفتوحة من خلال إنشـاء إطار مؤسـسـي مستدام بمرور الوقت، لا يستهدف التأهب لحالات الطوارئ هذه فحسب، وإنما التصدي لها أيضـا. وفي هذا الصـــدد، تؤمن شـيلي إيمانا راسـخا بأن دور المجتمع المدني والشـباب والنسـاء وإشـراكهم في هذا الإطار لا يتيحان التعاون بين الأطراف المعنية فحسـب، ولكن أيضـا بناء القدرات والشـبكات الداعمة على الصـعد المحلية والإقليمية والدولية.

المرفق 27

بيان الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة، بيدرو لويس بيدروسو كويستا

[الأصل: بالإسبانية]

خلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام 1996، حذر الرئيس فيدل كاسترو روس من أن

"الجوع، رفيق الفقراء الذي لا يفارقهم، هو نتاج التوزيع غير المتكافئ للموارد والمظالم في هذا العالم. فالأغنياء لا يعانون من الجوع أبدا. وقد قضى ملايين الأشخاص في العالم نحبهم في الحرب ضد الجوع والظلم".

وبعد مرور 25 عاما، لا تزال الأرقام صادمة: إن هناك حوالي 690 مليون إنسان يعانون من الجوع. وفي عام 2019 وحده، واجه حوالي 750 مليون شخص، أو ما يقرب من عشر سكان العالم، مستويات خطيرة من انعدام الأمن الغذائي. وإذا استمر هذا الاتجاه، فإن عدد الجياع سيتجاوز 840 مليون شخص بحلول عام 2030. وعلى النقيض من ذلك، فإنه مما يثير السخط أن تُبدد بلايين الدولارات في الإنفاق العسكري بدلا من تكريسها لحماية الحياة.

إن استمرار نظام دولي غير عادل وغير مستدام، مُثقل بعقود من الليبرالية الجديدة الجامحة، هو أساس الزيادة الهائلة في معدلات الفقر والإقصاء والجوع وانعدام الأمن الغذائي. فالموارد المتاحة للبلدان النامية تُستنفد بفعل انتشار السياسات الحمائية وممارسات المضاربة لرأس المال الكبير والتي تؤدي إلى رفع أسعار المواد الغذائية، فضلا عن أثر الديون الخارجية الهائلة التي سُددت بالفعل عدة مرات. كما أن أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وآثارها من خلال تغير المناخ وتدهور التربة والنظم الإيكولوجية – تكبح بشدة جميعها التطلعات إلى تحقيق الأمن الغذائي.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك الأزمة الشاملة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا المدمرة، التي أدت إلى تدهور الظروف المعيشية لملايين البشر على كوكب الأرض.

كما أن هذا السيناريو المعقد يُضعف الآمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويحول أهداف القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة إلى ضرب من الخيال لمعظم شعوب العالم.

وعليه، فإن ثمة حاجة ملحة إلى إحداث تحول عميق وإقامة نظام دولي عادل وديمقراطي ومنصف حتى نتمكن من القضاء على الأسباب الجذرية للجوع وأوجه عدم المساواة وتعزيز التنمية المستدامة لجميع الناس، وبالتالي القضاء على الأسباب المحتملة للنزاعات التي تؤثر على السلام والأمن الدوليين.

وبالنسبة لكوبا، يشكل الأمن الغذائي أولوية مكرسة في دستور الجمهورية. وفي تموز/يوليه 2020، اعتمدت كوبا خطتها الوطنية للسيادة الغذائية والتوعية التغذوية، والتي وُضعت بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وتتوخى هذه الوثيقة أربعة أهداف استراتيجية تهدف إلى الحد من الاعتماد على استيراد الأغذية والسلع الأساسية وإلى تعزيز النظم الغذائية المحلية وضمان نوعية الأغذية وسلامتها وتعبئة النظم التعليمية والثقافية ونظم الاتصالات لزيادة الوعي في مجال الأغذية والتغذية.

ويشكل ضمان الأمن الغذائي لشعبنا تحديا بسبب آثار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة، والذي زادت ضراوته عن أي وقت مضى خلال السنوات الأربع الماضية، بما في ذلك أثناء الجائحة، إلى جانب سياسة العداء غير المسبوق. وقد كان للحصار تأثير كبير بشكل خاص على القطاعات الضعيفة مثل الزراعة والغذاء. وكمثال واحد فقط، كان بالإمكان خلال الفترة بين نيسان/أبريل 2019 وآذار/مارس 2020 تجنب أضرار بلغ مجموعها 637 894 428 دولارا لو كانت الشركات الكوبية قد تمكنت من الوصول إلى سوق الولايات المتحدة من دون قيود مجحفة وغير مشروعة.

لا يمكن لكوبا الحصول على التمويل عن طريق مصارف الولايات المتحدة، أو نظام الائتمان الدولي، وذلك بسبب ما يسمى "المخاطر القطرية" الناجمة عن تنفيذ القواعد التنظيمية الخاصة بالحظر. ولا يمكننا كذلك سداد مدفوعات بدولارات الولايات المتحدة لأطراف ثالثة، ويزيد كل ذلك من التكاليف، ومن صعوبة الوصول العادي إلى الأسواق الدولية للحصول على الغذاء والسلع الضرورية الأساسية.

وفي الوقت نفسه، أدت العرقلة الشديدة من جانب حكومة دونالد ترامب لإمدادات الوقود إلى كوبا إلى انقطاع في الدورات الإنتاجية لعناصر متعددة من قطاع الأغذية الزراعية وكذلك مختلف المحاصيل.

ويشكل الحظر من دون شك أكبر عقبة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا وأمام تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتمثل هذه السياسة الظالمة والإجرامية انتهاكا خطيرا وصارخا ومنهجيا لحقوق الإنسان للشعب الكوبي، بما في ذلك الحق في الغذاء.

وفي 31 آذار/مارس 2020، ذكرت المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء آنذاك هلال إلفر، في بيان أن "استمرار فرض الجزاءات الاقتصادية الخانقة [...] يقوض بشدة الحقوق الأساسية للمواطنين العاديين في الغذاء الكافي والمناسب". وأضافت أن الرفع الفوري لهذه الجزاءات الانفرادية هو مسألة إنسانية ملحة.

ويجب على مجلس الأمن أن يتمسك بولايته وأن يكف عن التدخل في المسائل الخارجة عن نطاق اختصاصه، ولا سيما المسائل المتعلقة بالجمعية العامة، باعتبارها الهيئة الأكثر تمثيلا وديمقراطية في الأمم المتحدة، التي يشمل دورها قيادة الجهود الدولية لتحقيق الغايات المحددة في إطار الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على غرار منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

وفي مواجهة التحديات الكبرى المتزايدة في العالم، بما في ذلك الفقر وانعدام الأمن الغذائي والجوع، التي يعاني منها ملايين البشر، من الملح تعزيز التعاون والتضامن وتعددية الأطراف على الصعيد الدولي لضمان الإعمال الكامل والعالمي للحق في الغذاء. وكوبا ملتزمة التزاما راسخا بتحقيق تلك الأغراض.

المرفق 28

بيان البعثة الدائمة للدانمرك لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أقدم هذا البيان بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي: آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي، الدانمرك.

ونرحب بشدة نحن، بلدان الشمال الأوروبي، بهذه المناقشة المفتوحة بشأن تأثير النزاع على الأمن الغذائي والأهمية المستمرة والمتزايدة للقرار 2417 (2018). ونود أن نشكر الولايات المتحدة، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، على دعوتها لعقد هذه الجلسة.

وعندما جرى اتخاذ القرار 2417 (2018) بالإجماع في شهر أيار/مايو 2018، في أعقاب مبادرة من السويد وهولندا، فقد شكل معلما بارزا. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها مجلس الأمن صراحة الصلة بين النزاع والجوع ويعترف بالحاجة إلى كسر الحلقة المفرغة للنزاع وانعدام الأمن الغذائي. ويشدد المجلس في القرار على التزام الدول الأعضاء بالمساعدة في كفالة وصول المساعدة الغذائية إلى المحتاجين ويدين استخدام التجويع كوسيلة للحرب. ولن يتمكن العالم أبدا من القضاء على الجوع ما لم يتم إحلال السلام، وعلى العكس من ذلك، فإن انعدام الأمن الغذائي هو المسبب الرئيسي للنزاعات، لذلك نود أن نبرز مرة أخرى على دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

إن مناقشتنا اليوم مناسبة من حيث التوقيت. وتتطلب زيادة انعدام الأمن الغذائي والمجاعة اتخاذ إجراءات عاجلة على نطاق واسع. إن الأمل في تحقيق هدف التنمية المستدامة 2، المتعلق بالقضاء التام على الجوع، بحلول عام 2030 يتلاشى أمام أعيننا. ويواجه مئات الملايين من الناس انعدام الأمن الغذائي الحاد في جميع أنحاء العالم. ويساورنا بالغ القلق من مواجهة 34 مليون شخص الآن أعلى مخاطر المجاعة أو يعيشون في ظروف شبيهة بها أو يعانون منها بالفعل، الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات فورية لإنقاذ الأرواح. وقد أظهر جنوب السودان واليمن وبوركينا فاسو بالفعل ظروفا شبيهة بالمجاعة في عام 2020. وفي عام 2021، تتصاعد الأزمات الغذائية أيضا في تيغراي/إثيوبيا وشمال شرق نيجيريا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وسورية وموزامبيق وأفغانستان.

ولا تحدث المجاعات بصورة طبيعية في عام 2021، بل هي من صنع الإنسان. فالنزاع هو المسبب الوحيد الأكثر أهمية للجوع، وجميع البلدان تقريبا التي تواجه خطر المجاعة أو الظروف الشبيهة بالمجاعة – في تصنيف المرحلة المتكاملة 4 أو 5 – تعاني من نزاعات طال أمدها. وفي معظم هذه البلدان المتأثرة بالنزاعات، تؤدي القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية إلى تفاقم المشكلة. وهذا أمر غير مقبول.

وما دامت النزاعات المسلحة تدفع إلى انعدام الأمن الغذائي، فإن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ملزمة بتوفير تمويل إنساني مرن وسريع الدفع لدعم منع المجاعة والجوع من خلال العمل الإنساني المستقل والفعال المناسب من حيث التوقيت.

ونود أن نسترعي الانتباه إلى ثلاثة مجالات نعتقد أنها حاسمة لتحقيق التغيير والتنمية الإيجابية لملايين الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والذين يعيشون في مناطق النزاع والهشاشة:

وصـول المسـاعدات الإنسـانية وحماية المدنيين، وتنفيذ العلاقة بين التنمية الإنسـانية وبناء السـلام في بيئات الأزمات الهشة، وتعزيز نُظم الإنذار المبكر والعمل الاستباقي، بما في ذلك في مناطق النزاع.

أولا، تمشـــيا مع القرار 2417 (2018)، تحث بلدان الشـــمال الأوروبي جميع أطراف النزاعات المسـلحة على الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنسـاني. ونرى أنه من الأسـاسـي ضـمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني والعمل من أجل المساءلة عن الانتهاكات. ويعوق وصول المساعدات الإنسانية على نطاق واســع العنف وانعدام الأمن والفســاد والقيود البيروقراطية. ويجب حماية العاملين في المجالين الإنســاني والطبي، وضـمان وصـول المسـاعدات الإنسـانية إلى المحتاجين. وعندما تحدث انتهاكات، يجب محاسـبة المسؤولين عنها.

ثانيا، عندما نناقش العلاقة بين العمل الإنســاني والتنمية والســلام، هناك حاجة إلى تحويل التركيز أكثر نحو التنفيذ الفعلي للنهج القائم على الصــــلة وتنفيذه - وبطبيعة الحال، مع الاحترام الكامل للمبادئ الإنسانية والولاية الفريدة للجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وبينما نفعل ما بوسعنا لضمان اتخاذ إجراءات مبكرة ولتعزيز القدرة على الصــمود، فإننا نحتاج أيضــا إلى التركيز أكثر على بناء الســلام ومنع نشــوب النزاعات في إطار متماسـك. وفي المناطق التي يعزز فيها انعدام الأمن الغذائي والنزاعات بعضــها بعضــا، يجب على جميع الجهات الفاعلة أن تعمل معا. ولا يمكن للعمل الإنســـاني أن يظل منفردا - بما في ذلك التدخلات الإنسانية الطويلة الأجل - .

ثالثا، هناك حاجة إلى التحول نحو نظام إنسـاني أكثر اسـتشـرافا فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك في مناطق النزاع وارتفاع مستويات الهشاشة. وسيساعد تعزيز العمل الإنساني الاستباقي على إنقاذ الأرواح والتخفيف من أثر الأزمات. ولتحقيق ذلك، يتعين علينا جميعا أن نعمل على تنســـيق أقوى وتبادل أفضـل للبيانات والتحليلات والمعلومات. إن وضـع نُظم شـاملة للإنذار المبكر في سياقات هشـة ليس بالمهمة السـهلة، ولكنه سـيحتاج إلى تضـافر جهود الجهات الفاعلة في المجالين الإنسـاني والإنمائي. وتؤيد بلدان الشـمال الأوروبي الربط بين نُظم الإنذار المبكر والعمل الاسـتباقي. ونرحب بمبادرات مثل التعاون بين برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بشـــأن تحليل الإنذار المبكر لنقاط انعدام الأمن الغذائي الحادة.

وعلى الرغم من أن النزاعات، إلى جانب تغير المناخ، هي الأســباب الرئيســية للجوع، يزيد البعد الإضافي للعواقب الاجتماعية والاقتصادية لمرض فيروس كورونا من تفاقم انعدام الأمن الغذائي. وثمة حاجة إلى نهج أكثر تكاملا للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وحماية البيئة ومعالجة الفقر والهشــاشــة وانعدام الأمن الغذائي والتغذوي، فضـلا عن تحسـين الاتسـاق بين أدواتنا الإنسـانية والإنمائية وأدوات التكيف مع المناخ في المحليات والبلدان التي يكون فيها ذلك مناســبا. كما يمكن أن تتســبب الآثار البيئية للنزاعات المسـلحة في انعدام الأمن الغذائي أو تؤدي إلى تفاقمه. إن العمل الجاري للجنة القانون الدولي بشـأن حماية البيئة فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة يقوم بتجميع وتوضيح القواعد ذات الصلة في القانون الدولي. ويمكن أن تساعد المبادئ التوجيهية للجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن حماية البيئة الطبيعية في النزاعات المسلحة، التي تم تحديثها مؤخرا، في اعتماد تدابير ملموسة تهدف إلى تحسين حماية البيئة في النزاعات المسلحة.

وأخيرا، أسترعي انتباهكم إلى أزمتين غذائيتين تتدهور فيهما الحالة بسرعة وحيث تمس الحاجة إلى اتخاذ إجراءات. تتزايد المجاعة الناجمة عن النزاع حاليا في كل من إثيوبيا واليمن، مما يؤكد الحاجة إلى الامتثال للقرار 2417 (2018).

ويساور بلدان الشمال الأوروبي قلق بالغ إزاء الأزمة الإنسانية في تيغراي، بإثيوبيا، التي تؤدي إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي والتشريد وتنشأ عنها شواغل شديدة بشأن الحماية، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. وبالفعل، يعاني 4,5 ملايين شخص من أصل 6 ملايين شخص داخل المنطقة من انعدام الأمن الغذائي الحاد كما أن وصول المساعدات الإنسانية مقيد بشدة. وترحب بلدان الشمال الأوروبي بإعلان الحكومة الإثيوبية عن وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق، وتدعو إلى وصول المساعدات الإنسانية الفوري والآمن ومن دون عوائق إلى جميع المحتاجين في جميع أنحاء تيغراي. وتستدعي الحالة في تيغراي اتخاذ إجراءات وقائية من قبل مجلس الأمن لمعالجة خطر الأمن الغذائي الناجم عن النزاع، بما يتماشى مع القرار 2417 (2018).

والحالة الإنسانية في اليمن مزرية - لم يسبق لها، في الواقع، أن كانت أسوأ؛ إذ يعيش 000 50 شخص بالفعل في ظروف شبيهة بالمجاعة، مع 5 ملايين شخص على أثرهم مباشرة. ولا بد من اتخاذ إجراء وزيادة التمويل للاستجابة الإنسانية التي تقودها الأمم المتحدة لتجنب مجاعة واسعة النطاق، كما حدث في عام 2018. وقد أسهمت بلدان الشمال الأوروبي منذ بداية الأزمة الإنسانية بتمويل كبير للعمليات الإنسانية، بما في ذلك عن طريق التعهد بمبلغ إجمالي قدره 77 مليون دولار لعام 2021 في مؤتمر التبرعات الرفيع المستوى الذي عقد مؤخرا. وعلى الرغم من الحاجة إلى دعم مستمر ومتزايد للعمليات الإنسانية لإنقاذ الأرواح، فإنه ليس حلا طويل الأجل. وتؤكد الحالة الإنسانية في اليمن بوضوح الحاجة إلى حل سياسي للنزاع، ونؤيد جهود المبعوث الخاص غريفيث تأييدا تاما في ذلك الصدد.

ونشكر التزام مجلس الأمن بالتصدي لانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع، وسنتابع عن كثب كيف سيؤدي دوره في هذا المجال الهام.

المرفق 29

بيان الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة، كريستيان إسبينوسا كانيساريس

[الأصل: بالإسبانية]

أود أن أبرز العمل الذي قام به وفد الولايات المتحدة أثناء رئاسته لمجلس الأمن في النصف الأول من آذار/مارس. وكذلك أهنئكم على تنظيمكم هذه المناقشة المفتوحة، التي تمكن من متابعة تنفيذ القرار 2417 (2018)، الذي اتخذ في 24 أيار/مايو 2018، والذي طلب من الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس عندما ينشأ خطر مجاعة تنجم عن النزاع وانعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع في سياقات النزاع المسلح.

وقد تابعت إكوادور باهتمام وقلق التقرير الذي قدمه الأمين العام في أيلول/سبتمبر 2020 عن التهديدات التي يتعرض لها الأمن الغذائي في عدة بلدان، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن وجنوب السودان.

ولذلك السبب، تؤيد إكوادور المبادرات الدولية، بما في ذلك المبادرات التي تنهض بها الأمم المتحدة ومجلس الأمن نفسه، التي تهدف إلى التغلب على دورة انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات، والتي تشكل خطر المجاعة وسوء التغذية الحاد. ومرة أخرى، يجب أن أشدد على أن أفضل طريقة لتحسين الوصول إلى السكان المدنيين المحتاجين إلى المساعدة الحيوية هي عن طريق تعزيز تنفيذ وقف إطلاق النار على الصعيدين المحلي والعالمي.

وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا إلى تفاقم الأزمات الغذائية. إن انعدام الأمن الغذائي يؤدي إلى زيادة التشرد ويتسبب في تدهور الأوضاع على الأرض، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم العقبات التي تعترض سبيل السلام. وثمة أداتان أساسيتان في مكافحة الجائحة وفي الجهود المبذولة للقضاء على الجوع هما مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي. وقد أشارت إكوادور، في المناقشة التي عقدها مجلس الأمن في 23 شباط/فبراير (انظر S/2021/198)، إلى أن فقدان التنوع البيولوجي والتصحر والجفاف يؤدي كذلك إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي.

وجميع هذه العوامل مترابطة وتتطلب استجابة دولية منسقة. ولذلك السبب، أعدنا التأكيد، في جلسة مجلس الأمن المعقودة في 6 كانون الثاني/يناير بشأن السياقات الهشة (انظر S/2021/24)، على أن السلام والتنمية يعززان بعضهما بعضا.

ولذلك السبب، يساورنا قلق بالغ كذلك إزاء الحالة الغذائية في هايتي، كما ورد في خطة المساعدة الإنسانية التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أمس، 10 آذار/مارس، وكذلك في تقرير الأمين العام المؤرخ 11 شباط/فبراير 2021 (S/2021/133)، الذي يشير إلى أن نحو 4 ملايين شخص تضرروا من انعدام الأمن الغذائي الحاد بين آب/أغسطس 2020 وشباط/فبراير 2021.

ويتناقض كل ذلك مع الخسارة والهدر غير المبررين لأكثر من بليون طن من الأغذية في العالم كل عام. ولذلك نتطلع كذلك إلى مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021 الذي دعا إليه الأمين العام.

وتعيد إكوادور تأكيد حق كل فرد في الحصول على الغذاء الصحي والكافي والمغذي، بما يتفق مع الحق في الحصول على غذاء كاف والحق الأساسي للجميع في أن يكونوا في مأمن من الجوع. ونسلم بأن عددا كبيرا من فقراء العالم يعيشون في المناطق الريفية وأن المجتمعات الريفية تؤدي دورا مركزيا في التنمية وبناء السلام.

وأخيرا، تدين إكوادور وترفض ممارسة تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب. ونعيد تأكيد أهمية حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، بنفس العبارات المبينة في البيان الرئاسي S/PRST/2020/6، الصادر في 29 نيسان/أبريل 2020.

المرفق 30

بيان البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة

أود في البداية أن أعرب عن تقديرنا لمبادرة الولايات المتحدة، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس 2021، بالدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن النزاع والأمن الغذائي.

وتدرك مصر إدراكا تاما الآثار الشديدة للجوع والفشل في تحقيق الأمن الغذائي على سبل عيش البشر، وكذلك في الإسهام في زيادة خطر نشوب النزاعات، لا سيما في البلدان التي تعاني من ضعف اقتصادي؛ وبالتالي، فإننا نشدد على الصلة القوية والعميقة بين الأمن الغذائي والنزاع.

ونود أن نشدد على أن المجاعة لا تعكس دائما نقصا في الغذاء المتاح لمن يتعرضون لهذه الظواهر. وإنما تنجم، في كثير من الحالات، عن انعدام العدالة في توزيع الموارد الغذائية بين الأقاليم والمناطق النائية، وهي حالة تزداد تفاقما بسبب النزاعات، لا سيما بالنظر إلى تأثيرها السلبي على سلاسل القيمة والإمداد المحلية والإقليمية. وعلاوة على ذلك، تؤثر النزاعات تأثيرا كبيرا على القوة الشرائية للمواطنين في المناطق المتأثرة بالنزاعات.

ومن شأن الفشل في تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع أن يهدد أمن واستقرار البلدان ويزيد من تأجيج النزاعات الجارية. وتتعمق تحديات تحقيق الأمن الغذائي بعوامل أخرى مثل الآثار المستمرة لتغير المناخ، التي تفاقم المخاطر المتصلة بإنتاج الطاقة والأمن الغذائي وتوافر المياه والتنمية الاقتصادية والتفاوت الاجتماعي. ولندرة المياه في مناطق عديدة من العالم، ولا سيما في أفريقيا، آثار خطيرة على الأنشطة الزراعية والجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي.

وفي ضوء ما تقدم، أود أن أؤكد على النقاط التالية:

ومن الأهمية بمكان التصدي للتحديات التي تواجه البلدان المتضررة من النزاع والخارجة منه. ويجب إيلاء اهتمام خاص للأمن الغذائي وتوفير الرعاية الصحية للسكان المدنيين على أساس مبادئ القانون الإنساني الدولي ووفقا للسيادة الوطنية. ومن المهم أيضا ضمان إيصال المعونة الغذائية للسكان المدنيين في مناطق النزاع وحمايتهم من خطر المجاعة، بما في ذلك، وفي هذا الصدد، توفير الغذاء للنازحين قسرا، مع مراعاة الآثار السلبية لوباء فيروس كورونا على الإمدادات الغذائية. كما نؤكد في هذا الصدد على مسؤولية مجلس الأمن عن حماية المدنيين المعرضين للخطر من النزاعات المسلحة، بما في ذلك خطر المجاعة.

ومن الحيوي لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، أن تضع نهجا استباقيا يعزز قدرات الإنذار المبكر من أجل رصد المناطق الأكثر عرضة للمجاعة نتيجة للنزاع المسلح. وفي هذا السياق، نود أن نسلط الضوء على أهمية القرار 2417 (2018)، الذي طلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا سريعا إلى المجلس عندما يحدث خطر المجاعة الناجمة عن النزاع وانعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع في سياقات النزاع المسلح.

ونتطلع إلى عقد مؤتمر القمة العالمي لنظم الأغذية، المقرر عقده في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2021. وتشمل القمة مسار العمل 5، المعنون "بناء القدرة على التكيف مع مواطن الضعف والصدمات والإجهاد"، الذي يركز على استدامة النظم الغذائية وعلى قدرة الأسر الفقيرة في جميع أنحاء العالم على الحصول على الغذاء الكافي والصحي والمغذي. ونأمل أن يدعم مؤتمر قمة النظم الغذائية البلدان النامية في

تعزيز أمنها الغذائي بطريقة مستدامة وأن يدعو الشركاء والمنظمات الدولية إلى الوفاء بمسؤولياتهم في هذا الصدد.

وفي الختام، نود أن نؤكد على الحاجة الملحة للتصدي لتحديات الأمن الغذائي وارتباطه بالنزاعات باستخدام نهج شامل يهدف في جوهره إلى تحقيق التنمية المستدامة للبلدان النامية مع ضمان استقرارها وازدهارها.

المرفق 31

بيان البعثة الدائمة للسلفادور لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

تشكر السلفادور رئاسة الولايات المتحدة لإدراجها هذه المناقشة المفتوحة في برنامج عملها لشهر آذار/مارس 2021. إن تعزيز الحوار بشأن هذه المسألة يسهل إيجاد وسائل فعالة لكسر حلقة انعدام الأمن الغذائي، بما فيها تلك الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والنزاعات المسلحة في مناطق مختلفة من العالم.

ونغتنم هذه الفرصة لنكرر التأكيد على التزامنا بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها للتنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 2، الذي يرمي إلى القضاء على الجوع. وعلى الرغم من التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها نتيجة لجائحة فيروس كورونا، تكرر حكومة السلفادور التزامها بمواصلة وضع الخطط والبرامج التي تعود بالفائدة على سكان السلفادور بشكل مباشر وتضمن أمنهم الغذائي. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، تقوم منذ أيار/مايو 2020 بتنفيذ خطة لتسليم الطرود الغذائية إلى ما يقرب من 000 70 أسرة محتاجة في جميع أنحاء البلاد كل يوم.

وفي هذه المرحلة من التحديات العالمية الكبرى، ستواصل السلفادور نشر الإمكانات الكاملة لمؤسساتها، وستبذل كل ما في وسعها لضمان توافر الغذاء لأضعف شرائح سكانها.

ووفقا للتقرير المعنون ”حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم في عام 2020“، يعاني نحو 690 مليون شخص من الجوع في جميع أنحاء العالم - أي بزيادة قدرها 10 ملايين شخص في عام واحد. وهذا مدعاة للقلق والانزعاج بشأن المسار الذي سلكناه لتحقيق أهدافنا المتعلقة بالقضاء على الجوع بحلول عام 2030، فضلا عن الدعوة إلى العمل.

ويسلم التقرير بأن انعدام الأمن الغذائي يمكن أن ينجم عن عوامل مختلفة، بما في ذلك الأزمات الاقتصادية وتغير المناخ، فضلا عن النزاعات وعدم الاستقرار السياسي. وفي هذا الصدد، يكرر التأكيد على أهمية الحفاظ على سريان القرار 2417 (2018) والامتثال الصارم له، ويؤيد الجهود التي تبذلها هذه الهيئة لتوفير استجابات فعالة للاحتياجات الإنسانية في النزاعات المسلحة، ولا سيما خطر المجاعة، ويدين تجويع السكان المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب.

ومما يثير القلق أن تقارير بعثات حفظ السلام تشير إلى تزايد عدد التهديدات المحتملة للأمن الغذائي، مثل عرقلة الوصول إلى المعونة الإنسانية أو توزيعها، والتهديدات التي يتعرض لها موظفوها، وعدم الامتثال للاتفاقات المبرمة بين الأمم المتحدة والبلدان المضيفة. وهذه الإجراءات تعرض إمكانية الحصول على الغذاء والاحتياجات الأخرى للمدنيين في حالات النزاع للخطر. وفي مواجهة هذه الحالة، يجب على مجلس الأمن أن يتصرف ويطالب بمساءلة من يعرقلون هذا العمل الهام، تمشيا مع القانون الإنساني الدولي.

وندعو جميع أطراف النزاع المسلح إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، ونشدد على أهمية وصول موظفي المساعدة الإنسانية بأمان ودون عوائق إلى السكان المدنيين.

وبالنظر إلى هذا الشاغل، نرى أهمية إنشاء مركز تنسيق تابع للأمم المتحدة أو منصب مبعوث خاص معني بقضايا الأمن الغذائي وتنفيذ القرار 2417 (2018). إضافة إلى ذلك، يمكن أن يدرج في عمله

السعي إلى تمويل الأنشطة التي تساعد على التخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائي الناجم عن تغير المناخ، والنزاعات والأوبئة، ولا سيما في البلدان والمناطق التي تواجه نزاعات مسلحة أو عدم استقرار سياسي.

ومن الأنشطة الأخرى التي يمكن أن يقوم بها ذلك المسؤول وضع اتفاقات للمعونة الإنسانية تستند إلى مبادئ التعاون الدولي التي تعترف بها الأمم المتحدة، بما في ذلك مختلف أشكال المساعدة الغذائية التي تضمن وتعزز إمكانية حصول الأشخاص الأكثر احتياجا في حالات النزاع على الغذاء. ومن شأن إنشاء آلية مستقلة أن يساعد على بناء الثقة فيما بين المعنيين مع الإسهام في الوقت نفسه في تحسين الشفافية والمساءلة.

ولا بد من التذكير بأن تعددية الأطراف هي السبيل الأمثل لإيجاد حلول للمشاكل العالمية الرئيسية. ولهذا السبب نرى في مؤتمر قمة النظم الغذائية، المقرر عقده هذا العام، فرصة لمناقشة هذه الجوانب، والأهم من ذلك، إيجاد إجابات للقضايا الأكبر المتمثلة في التحديات التي تواجه سلامة الأغذية. وترى السلفادور في مؤتمر القمة هذا فرصة لإعطاء الأولوية للاهتمام بالفئات التي تعيش في أوضاع هشة، بما في ذلك السكان المدنيون الذين يعيشون في حالات النزاع. كما ترى أن من المهم تركيز الاهتمام على الأمن الغذائي وخطط العمل المنبثقة عن مجلس الأمن والهيئات الأخرى. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للأطفال والشباب والنساء وغيرهم من القطاعات الضعيفة في المجتمع.

وأخيرا، تكرر السلفادور اهتمامها بإيجاد استجابات خلاقة ومبتكرة للاحتياجات الغذائية والتغذوية، من خلال جملة خيارات منها تنسيق المساعدة الإنسانية وضمان أن تكون في الوقت المناسب وفعالة وكفؤة، على أساس الاستقلال ومبادئ القانون الدولي.

المرفق 32

بيان الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة، تايي أتسكيسيلاسي آمدي

نثني على الولايات المتحدة لتكريسها المناقشة المفتوحة اليوم لهذا الموضوع الجدير بالاهتمام. ويسرني أن أخاطب أعضاء مجلس الأمن وغيرهم من المشاركين بشأن الحالة في إثيوبيا، مع التركيز على التطورات الأخيرة المتعلقة بالتحديات الإنسانية.

يعاني بلدي، إثيوبيا، من انعدام الأمن الغذائي بوصفه أحد التحديات الأساسية لأمنه الوطني والبشري. وما فتئت الحلقة المفرغة، التي تنطوي على تغير المناخ والأحوال الجوية القاسية وتخلّف التكيف والقدرة على الصمود والتنافس على الموارد والنزاع وانعدام الأمن الغذائي، تشكل منذ فترة طويلة تحدياً وجودياً.

وعلى مر السنين، أحرزنا تقدماً في التصدي لانعدام الأمن الغذائي من خلال السياسات الوطنية الفعالة والإدارة الكفؤة للموارد المتاحة والتعاون الدولي الفعال. ومع ذلك، لا تزال إثيوبيا معرضة لخطر انعدام الأمن الغذائي الناجم عن الكوارث الطبيعية وتلك التي يتسبب فيها الإنسان، بما في ذلك النزاعات.

وأود أن أشاطركم بعض الحقائق عن الحالة في إثيوبيا حتى يتسنى لأعضاء المجلس أن يحصلوا على صورة شاملة ودقيقة عن الحالة.

في 4 تشرين الثاني/نوفمبر، شنت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي هجوما على الجيش الوطني. إن هذه الجريمة الغادرة ضد أولئك الرجال والنساء العسكريين الذين لا يتوجسون خطرا تتجاوز ما واجهه أي بلد آخر في التاريخ الحديث. وتعيّن على حكومة إثيوبيا أن تتخذ التدابير اللازمة للحفاظ على وحدة دولة إثيوبيا وسلامتها السيادية.

لقد كلفت الأعمال التدميرية السافرة للجماعة الإجرامية الإثيوبيين الكثير، مما أدى إلى تدمير بنيتهم التحتية وتعطيل حياتهم العادية الخاصة والعامة. وأدى ذلك إلى نقص في الأغذية في تيغراي والمناطق المجاورة، فضلاً عن تشريد المواطنين، مما زاد من تفاقم تحديات الأمن الغذائي القائمة من قبل في منطقة تيغراي، حيث كان 1,7 مليون شخص مسجلين بالفعل في برنامج شبكة الأمان.

وعلاوة على ذلك، أدت التطورات في منطقة تيغراي إلى زيادة العبء الإنساني على نظام تجهده بالفعل النزاعات التي تثيرها الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي والجماعات التابعة لها في أجزاء أخرى من إثيوبيا.

ووفقاً لسياستنا في إدارة الكوارث، فإننا نستخدم مواردنا الوطنية أولاً وقبل كل شيء لتلبية الاحتياجات الإنسانية. ومع ذلك، فإننا نعمل أيضاً عن كثب مع الشركاء المحليين والدوليين لسد الثغرات الناجمة عن قلة الموارد.

وبناء على ذلك، وقعنا في 29 تشرين الثاني/نوفمبر اتفاقاً مع الأمم المتحدة لتعزيز التنسيق بشأن إيصال المساعدات الإنسانية. ويتيح ذلك الاتفاق لدوائر العمل الإنساني الوصول دون عوائق وبصورة مستمرة وآمنة. ونظراً للتقدم المحرز في الحالة الأمنية في منطقة تيغراي، أتحنا إجراء "الاكتفاء بالإخطار" للجهات الفاعلة في المجال الإنساني ابتداء من 3 آذار/مارس.

ولدينا أيضاً آلية تنسيق فعالة بين السلطات الحكومية والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، كما يتضح من الشهادة التي أدلى بها السيد ديفيد بيسلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي والسيد فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، اللذان زارا المنطقة.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان حكومة بلدي إزاء استجابة المجتمع الدولي، بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي وغيره من وكالات الأمم المتحدة والحكومات التي وقفت إلى جانب حكومة وشعب إثيوبيا في وقت الحاجة هذا. وأود أيضاً أن أردد النداء الذي وجهه شركاؤنا في العمل الإنساني من أجل توفير المزيد من الموارد لكي نوسع نطاق التقدم الذي أحرزناه حتى الآن.

كما أن الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان تشكل محور اهتمام للمجتمع الدولي. وستواصل السلطات الحكومية واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان التحقيق في حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. وفي هذا الصدد، نحن على استعداد لتلقي المساعدة واستكشاف إمكانية التعاون في إجراء تحقيقات مشتركة. ونؤكد من جديد بشكل قاطع التزامنا الكامل باحترام وحماية حقوق الإنسان وتقديم كل من ينتهك هذه الحقوق إلى العدالة.

إن الحكومة ملتزمة أيضاً بضمان الشفافية والوصول إلى المعلومات. وبناء على ذلك، يسرنا إمكانية الوصول لوسائط الإعلام المحلية والدولية على حد سواء لتقديم تقارير من الميدان، ونتيجة لذلك تتواجد العديد من المؤسسات الإعلامية الدولية في منطقة تيغراي. ونأمل أن يواجه العمل المسؤول والدؤوب لوسائل الإعلام موجة التضليل التي كانت تهيمن على المشهد.

وأود أن أختتم بياني بإعادة التأكيد على التزامنا ببذل كل جهد ممكن للوفاء بمسؤوليتنا الرسمية عن ضمان سلامة ورفاه شعبنا. فلتطمئنوا إلى أننا مستعدون للعمل مع المجتمع الدولي بطريقة بناءة وراغبون في ذلك. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد ضرورة التركيز على الصعيد العالمي على زيادة الدعم لجهود الإغاثة والتعمير الجارية من أجل استعادة السلام الدائم والأوضاع الطبيعية.

المرفق 33

بيان الوفد الدائم للاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

ويحظى هذا البيان بتأييد البلدان المرشحة للعضوية، جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك، فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

أرحب بهذه المناقشة المفتوحة بشأن أثر النزاع على الأمن الغذائي، وهي مناقشة بالغة الأهمية في هذه اللحظة.

يتوقع برنامج الأغذية العالمي ارتفاعاً حاداً في الافتقار إلى الأمن الغذائي في عام 2021 نتيجة لآثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مقترنة بآثار الظواهر الجوية القصوى وتغير المناخ وندرة المياه، بل والنزاعات.

ويبين التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2020 أن النزاع مسؤول عن ست من بين الأزمات الغذائية العشرة الأسوأ في العالم وعن نحو 60 في المائة من الاحتياجات الإنسانية. وهذا يعني أنه في غياب النزاع، يمكن خفض عدد الأشخاص المتضررين من الأزمات الغذائية بأكثر من النصف وتقليص فجوة التمويل الإنساني بشكل كبير. كما أن الصلة بين النزاع والجوع كانت السبب في تقديم دولتين عضوين في الاتحاد الأوروبي، هما السويد وهولندا، مبادرة أدت إلى اتخاذ القرار 2417 (2018) بالإجماع. وكان هذا القرار التاريخي أول قرار يعالج الصلة بين النزاع والجوع ويسلّم بالحاجة إلى كسر الحلقة المفرغة للنزاع وانعدام الأمن الغذائي ويشدد على التزام الدول الأعضاء بالمساعدة في ضمان وصول المساعدة الغذائية إلى المحتاجين ويدين استخدام التجويع أسلوباً من أساليب الحرب.

ولمكافحة الجوع وسوء التغذية، نحتاج بالتالي إلى التركيز على المناطق المنكوبة بالنزاعات وتكثيف الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع والتخفيف من آثاره على السكان، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي - كل ذلك دون التخلي عن الهدف الأطول أجلاً المتمثل في بناء منظومات غذائية أكثر استدامة ومرونة وإنصافاً وشمولاً، مع تمكين النساء والفتيات والشباب والأسر ومراعاة الاحتياجات المحددة لمن هم في حالات ضعف، وبالتالي ضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

ونظراً لحجم التحدي وتعقيده، فضلاً عن محدودية الموارد، فإن التنسيق الدولي أمر أساسي. ويشارك الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالفعل بنشاط في عمليات ومبادرات متعددة في هذا المجال، وهو مؤيد قوي للاستجابات الجماعية، بالتعاون الوثيق مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة ولجنة الأمن الغذائي العالمي وغيرها.

ولغرض هذه المناقشة، نود أن نتناول ثلاث نقاط رئيسية - ضمان الوصول الآمن إلى المساعدة الإنسانية، وتأمين التمويل المستدام والتوصل إلى حلول مبتكرة طويلة الأجل تقوم على نظم الإنذار المبكر، وتسليط الضوء على حالات محددة يجب فيها التصدي لانعدام الأمن الغذائي على وجه السرعة لتجنب تفاقم التوترات والنزاعات.

أولا، إن الوصول بدون عوائق وبصورة مستمرة وسريعة وآمنة إلى السكان المتضررين عامل مساعد حاسم الأهمية لضمان إيصال المساعدة بكفاءة وفعالية كوسيلة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي. وهذا أمر هام بصفة خاصة في مناطق النزاعات.

ويساور الاتحاد الأوروبي القلق إزاء الانتهاكات الصارخة المستمرة للقانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية، وتقلص الحيز الإنساني، واستمرار الهجمات على العاملين في المجالين الإنساني والطبي. ولا تزال الإجراءات التي تتخذها مختلف الجهات الفاعلة، بما فيها الحكومات، تمنع أو تقيد - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - وصول المساعدات الإنسانية، وتظل عقبة رئيسية أمام الاستجابة الفعالة.

ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع أطراف النزاعات المسلحة، من الدول وغير الدول على حد سواء، إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حظر استخدام تجويع السكان المدنيين كوسيلة للحرب، والسماح بحرية مرور الإغاثة الإنسانية وتيسيرها. ونذكر في هذا الصدد بتصويت جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بالإجماع في عام 2019 على توسيع نطاق جريمة الحرب المتمثلة في المجاعة لتشمل النزاعات المسلحة غير الدولية.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ موقفا أكثر صراحة بدعوة جميع أطراف النزاعات إلى احترام القانون الإنساني الدولي، وإدانة القيود المفروضة على الوصول، وإيجاد حلول سياسية وعملية لإزالة القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية. ويضطلع مجلس الأمن بدور حاسم في توجيه ذلك قدما وكفالة المساءلة.

وهذا يعني أيضا التصدي للهجمات المستمرة على العاملين في المجال الإنساني والطبي. وسينظم الاتحاد الأوروبي - بالاشتراك مع ألمانيا وسويسرا وفرنسا والمكسيك والنرويج والنيجر - سلسلة مناقشات خلال الأشهر المقبلة بشأن حماية العاملين في المجال الإنساني والطبي في النزاعات المسلحة، بهدف إيجاد حلول والإسهام في وضع العناصر الرئيسية في "نداء العمل لتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني والعمل الإنساني القائم على المبادئ". وفي الذكرى السنوية الخامسة للقرار 2286 (2016)، ننوه أيضا بجهود واضعي المسودة الأولى المشاركين إسبانيا وأوروغواي ومصر ونيوزيلندا واليابان.

ثانيا، إذا أردنا أن نضمن استجابات ملائمة وفي الوقت المناسب لانعدام الأمن الغذائي، فلا بد من معالجة فجوة التمويل.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يستكشف جميع السبل لزيادة التمويل، وخاصة فيما يتعلق بأشد الأزمات حدة، ويجب أن يسعى إلى جعله أكثر استدامة ويمكن التنبؤ به. ومن شأن ذلك أن يساعد على كفالة استخدام الموارد بأكبر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة. وتتطلب الكفاءة أيضا التحول إلى الوقاية عندما يكون ذلك ممكنا، بالإضافة إلى التدخلات المنسقة تنسيقا جيدا والنُهج المشتركة القائمة على تحليل عالي الجودة.

وبما أن الأزمات متقلبة، فإننا بحاجة إلى رصدها بطريقة مستمرة، بالتعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المحلي، حتى نتمكن من فهم كيفية تطور الاحتياجات والقدرة على التدخل في اللحظة المناسبة التي تشتد فيها الحاجة إليها، وبالطريقة الأنسب.

وعلاوة على ذلك، وبما أنه من غير المرجح أن يختفي النزاع والجوع في أي وقت قريب، علينا أن نكثف الجهود للعمل عبر العلاقة بين الجوانب الإنسانية والإنمائية - وتلك المتعلقة بالسلام في سياقات

هشــة. ويجب أن نطور أدوات وآليات تســاعدنا على القيام بتدخلات أكثر كفاءة لتعزيز الأمن الغذائي وبناء القدرة على الصــمود. وقد يشـمل ذلك أدوات الرصـد التي توفر معلومات عن المناطق التي يتعذر الوصـول إليها عن طريق الاسـتفادة من تكنولوجيات مثل التصـوير باسـتخدام السـاتل وتطوير آليات عمل اسـتباقية. ويتعين علينا، من أجل القيام بذلك، أن نســتفيد من هياكل مثل الشــبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية لتوليد معلومات وتحليلات قائمة على الأدلة والاسـتفادة من الاسـتثمارات الاسـتراتيجية من أجل الاسـتعداد للأزمات الغذائية ومنعها والاستجابة لها.

ثالثا، اســمحوا لي أن أبرز بإيجاز أزمات معينة تتطلب، في رأينا، رصــدا وثيقا واتخاذ إجراءات فورية، وفقا للقرار 2417 (2018). وقد تم مؤخرا في أيلول/سـبتمبر دراسـة انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع وخطر المجاعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن وشمال شرق نيجيريا وجنوب السودان (انظر S/2020/930).

وعلاوة على ذلك، أصــدر برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تحت رعاية الشــبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، في تشــرين الأول/أكتوبر ”تحليل الإنذار المبكر للنقاط الساخنة للأمن الغذائي الحاد“، الذي يحدد أربع مناطق معرضـة لخطر المجاعة: بوركينا فاسو وشمال شرق نيجيريا واليمن وجنوب السودان.

والحالة في تلك البلدان لا تتحســن. بل على العكس من ذلك، فإن عدم وصــول المســاعدات الإنسـانية، وتدهور الحالة السـياسـية والضـغوط المناخية قد تؤدي إلى المزيد من التدهور في الأمن الغذائي. ويجب على المجتمع الدولي أن يعطي الأولوية لهذه المسألة.

وهناك أزمات غذائية أخرى سريعة التدهور تحتاج أيضا إلى اهتمامنا على وجه السرعة.

وفي جمهورية أفريقيا الوســطى، من المتوقع أن يؤثر انعدام الأمن الغذائي الحاد على 000 400 شـخص إضـافي في عام 2021. وأدى تصـاعد العنف في أعقاب الانتخابات الأخيرة إلى الحد من وصـول الجهات الفاعلة في المجال الإنســاني، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي، وتســبب في نزوح أكثر من 000 200 شـخص. والتنسـيق بين الجهات الفاعلة في المجال الإنسـاني، ولا سـيما في مجال الدعوة مع جميع أطراف النزاع، أمر بالغ الأهمية.

وفي إثيوبيا، يشــعر الاتحاد الأوروبي بقلق بالغ إزاء خطر المجاعة في منطقة تيغراي في البلاد. ووفقا للتقارير، فإن 80 في المائة من السكان، فضـلا عن 000 100 لاجئ إريتري، قد حرموا من المساعدة الإنســانية لأكثر من 100 يوم حتى الآن. ويواجه أكثر من 4,5 ملايين شــخص ظروف ما قبل المجاعة، والحالة آخذة في التدهور بسـرعة. ومنعت الوكالات الإنسـانية من الوصـول إلى المحتاجين، ووردت تقارير عن استخدام المجاعة كسلاح حرب.

ولدى جمهورية الكونغو الديمقراطية الآن 20 مليون شـخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد – وهو أعلى عدد يسـجل في بلد واحد على الإطلاق. إن تفشـي النزاعات وانعدام الأمن، اللذين تفاقما بسـبب كوفيد-19 وعواقبه الأوســع نطاقا، هما المحركان الرئيســيان، في حين تلحق الكوارث الطبيعية والجوائح المتكررة خسـائر أخرى بالسكان. والأمر المأسـاوي هو أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تشـكل أيضـا إحدى أكثر الأزمات التي تنطوي على نقص في التمويل في العالم.

وبعد 40 عاما من الحرب، لا تزال أفغانســتان واحدة من أخطر الأماكن بالنســبة للمدنيين. وتمثل ثالث أكبر أزمة غذائية في العالم، وقد زادت جائحة كوفيد-19 من تفاقم الحالة. ويقدر التحليل الأخير أن 17 مليون أفغاني - أكثر من 45 في المائة من السكان - يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد ويحتاجون إلى مساعدة إنسانية عاجلة. وفي الوقت نفسه، لا تزال الأزمة الإنسانية في أفغانستان تنطوي على نقص كبير في التمويل، مع تغطية أقل من نصف الاحتياجات.

وفي الختام، في حين أن الأزمات المحددة التي ذكرتها للتو تتطلب اهتمامنا، فإن ذلك لا يعني أنه يتعين علينا أن نركز الموارد المتاحة في عدد قليل من الأماكن. وبدون زيادة في التمويل الإنساني ومع وجود العديد من الأزمات التي تنطوي على نقص حاد في التمويل وملايين الأشـخاص الذين يعانون من أوضـاع هشة للغاية، فإن مكافحة الجوع في أماكن قليلة فقط يمكن أن يؤدي إلى مجاعات جديدة في أماكن أخرى.

وبدلا من ذلك، نحتاج إلى مضـاعفة جهودنا لمعالجة الأسباب الجذرية وإنهاء النزاعات. ويجب أن نمنع نشوب نزاعات جديدة وأن نتمسك بالقانون الدولي الإنساني. كما نحتاج إلى استكشاف جميع السبل لزيادة التمويل الإنساني، وتحسين التنسيق والكفاءة الدوليين، ومواصلة رصد أسوأ الأزمات، بدعم رئيسي من الشـبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، التي أطلقها الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي خلال مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لعام 2016.

وسـيكون مؤتمر قمة الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021 فرصـة كبرى، وهو شـهادة على تعددية الأطراف الشـاملة للجميع. ونحن ملتزمون التزاما كاملا بتحقيق نتائج طموحة لمؤتمر القمة.

لقد أظهرت أزمة كوفيد-19 مدى أهمية التعاون المتعدد الأطراف لصـحتنا الجماعية وازدهارنا وأمننا. ونحن نعول على قيام مجلس الأمن بدوره.

المرفق 34

بيان البعثة الدائمة لفيجي لدى الأمم المتحدة

تهنئ فيجي الولايات المتحدة الأمريكية على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس.

وترحب فيجي بالفرصة التي أتيحت لها وهي ممتنة للإسهام في هذه المناقشة الهامة الرفيعة المستوى بشأن النزاع والأمن الغذائي. وفيجي، بوصفها دولة غير عضو في المجلس، تؤيد مجلس أمن أكثر انفتاحا وشمولا وترحب به. فالمناقشات المفتوحة وسيلة مفيدة لالتماس مدخلات أوسع نطاقا بشأن تحديات السلام والأمن التي تتزايد في جميع أنحاء العالم. وأشكر الرئيسة على التزامها بمجلس أمن أكثر انفتاحا. فلن نجد حلولا لتحديات الأمن والسلم المتزايدة التعقيد هذه إلا من خلال أوسع المناقشات الممكنة.

وقد كان القرار 2417 (2018)، بشأن انعدام الأمن الغذائي والمجاعة الناجمين عن النزاع، أحد أكثر التحديات إلحاحا أمام مجلس الأمن. وقد أصبح انعدام الأمن الغذائي أطول أمدا وأكثر تعقيدا بقدر هائل منذ ظهور جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الأمر الذي استدعى التدقيق المتأني للغاية من قبل المجلس.

وقد حذر الأمين العام من خطر المجاعة وانعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع في أربعة بلدان، ومن تدهور حالة الأمن الغذائي في البلدان الأخرى المتأثرة بالنزاعات في جميع أنحاء العالم. وستؤثر هذه الكارثة التي تلوح في الأفق على أكثر من 200 مليون شخص في جميع أنحاء العالم. وقد ازدادت أعداد هذه التحديات وشدتها، بسبب تغير المناخ والأحوال الجوية القاسية، من ناحية، وإخفاقات سلسلة الإمداد الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وتعطلها وتراجع الدعم الإنساني الدولي، من ناحية أخرى. وضاعفت من انعدام الأمن الغذائي في مناطق النزاع، بل وعلى نطاق أوسع أيضا. وذكر الأمين العام كذلك أن المطلوب لتغيير ذلك هو إرادة والتزام القادة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة التزاما مستمرا.

إن انعدام الأمن الغذائي محرك للنزاع بطريقة تزداد شراسة. فالنزاعات تؤجج انعدام الأمن الغذائي، كما أن انعدام الأمن الغذائي هو أحد الأسباب الرئيسية التي تسهم في نشوب النزاعات. وتستدعي مراقبة الأطراف في النزاعات لإمدادات الأغذية والتلاعب بها واستخدامها كسلاح اهتماما عاجلا. واليوم، سنجد في بعض أكثر مناطق النزاع عنفا في جميع أنحاء العالم أعلى مستويات الجوع وسوء التغذية والتقزّم. وقد أدت آثار تغير المناخ والاضطرابات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم مستويات انعدام الأمن الغذائي الخطيرة بالفعل في هذه البلدان وغيرها من البلدان الضعيفة.

وتود فيجي أن تبرز النقاط التالية.

يجب أن يكون هناك التزام واضح وأقوى من جانب منظومة الأمم المتحدة بدعم وحماية الموظفين العاملين في المجال الإنساني، بكفالة أن تكون مستويات الدعم المطلوبة معايرة بمستويات التهديد والتحديات وأن تكون الموارد المطلوبة يمكن التنبؤ بها.

وينبغي أن تفعَّل المساعدة الإنسانية بطريقة تعزز أمن منتجي الأغذية المحليين والموردين والأسواق وألا تضر بهم أو تضعفهم. ولا بد من مواءمة التدخلات الإنمائية والإنسانية على نحو أفضل.

وينبغي لمجلس الأمن أن يستكشف فرص المشاركة من خلال لجنة بناء السلام لتشجيع ودعم التدخلات التي تساعد على بناء السلام والتماسك عبر الإمدادات الغذائية – من حيث التسويق والتوزيع – وعبر النظام الغذائي عموما في حالات النزاع والحالات الهشة.

والحكومات مسؤولة عن حماية جميع سكانها بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الأصل الإثني أو الدين أو الانتماء. ويجب على الحكومات والسلطات المختصة أن تكفل إعطاء الأولوية لإمدادات الأغذية والمعونة الإنسانية للسكان الضعفاء وإتاحة إمكانية الوصول إليها. ولا بد من الإشارة بصورة أكثر انتظاما إلى تقييد وصول المساعدات الإنسانية تحت ذرائع مختلفة. فينبغي لمجلس الأمن أن يركز على الوكالات والبعثات ذات الصلة القادرة على تقييم هذه الجوانب وتوثيقها والإبلاغ عنها.

وينبغي للمجلس إنفاذ المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بالحصول على المعونة الإنسانية عندما تسفر هذه الانتهاكات عن وقوع وفيات على نطاق واسع. وينبغي عدم السماح باستمرار استخدام الإمدادات الغذائية والحصول على المعونة الإنسانية كسلاح من دون عقاب، وينبغي لمجلس الأمن أن يعطي الأولوية لتنفيذ تدابير المساءلة.

إن تغير المناخ يؤجج تزايد انعدام الأمن الغذائي. وغالبية عمليات الأمم المتحدة للسلام موجودة بالفعل في بلدان تعاني من ضغوط مناخية شديدة. فتغير المناخ مضاعف متعدد الأبعاد للتهديد. وعلى مجلس الأمن التزام بتحسين نوعية تحليل كيفية تأثير التغيرات المناخية القصيرة والمتوسطة الأجل والكارثية على الأمن الغذائي وعلى أضعف الفئات السكانية.

وأشكر الرئيسة على عقد المناقشة المفتوحة الحاسمة اليوم. فحوالي 200 مليون شخص في البيئات الهشة وبيئات النزاعات، ومعظمهم من النساء والأطفال، معرضون بشدة للجوع وسوء التغذية الشديد اليوم. ولن تؤدي حالات التأخير في إجراء تحسين كبير لنوعية وعمق استجابة الأمم المتحدة إلا إلى تفاقم وضع غير مقبول أصلا. وتقف فيجي على أهبة الاستعداد للقيام بدورها الصغير في دعم عمليات الأمم المتحدة للسلام لحماية المدنيين والمساعدات الإنسانية.

المرفق 35

بيان البعثة الدائمة لجورجيا لدى الأمم المتحدة

أبدأ بالإعراب عن خالص امتناني لرئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن على تنظيمها المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى اليوم بشأن النزاع والأمن الغذائي.

تؤيد جورجيا البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة بصفته مراقبا (المرفق 33). وأود أن أضيف بضعة ملاحظات بصفتي الوطنية.

يمثل انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع أحد أخطر التحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين. فوفقا للتقرير العالمي لعام 2020 الذي صدر عن برنامج الأغذية العالمي عن الأزمات الغذائية، يظل النزاع وانعدام الأمن المحركين الرئيسيين للأزمات الغذائية في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن عدم تخفيف آثار تغير المناخ والأثر الإنساني والاجتماعي والاقتصادي المدمر لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، يشكلان تهديدا آخر لحالة الأمن الغذائي العالمي.

ولا يمكن لأي بلد أن يواجه هذه التحديات السريعة التطور بمفرده. ولا يمكن ضمان الأمن الغذائي والتغذية لمن يعيشون في حالات متأثرة بنزاعات وحالات أكثر هشاشة إلا بالتزام متجدد باتخاذ إجراءات دولية شاملة ومنسقة. ونعتقد أن مجلس الأمن يجب أن يضطلع بدور مركزي في هذه العملية. ويمثل القرار التاريخي 2417 (2018) الذي تناول للمرة الأولى الصلة بين النزاع والجوع، خطوة هامة نحو منع انعدام الأمن الغذائي وتلبية الاحتياجات الإنسانية لملايين المدنيين المحاصرين في المناطق المتضررة من النزاعات اليوم. وفي نفس الوقت نعتبر مؤتمر قمة الأمين العام المقبل المعني بالمنظومات الغذائية فرصة هامة جدا لقيادة العمل العالمي ضد التهديدات الناشئة للأمن الغذائي العالمي.

وتنطوي الخطوات الرئيسية لمعالجة أزمات الأمن الغذائي المتصلة بالنزاعات، في جملة أمور، على تعزيز احترام الالتزامات بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وندين بأشد العبارات الممكنة استخدام تجويع المدنيين كوسيلة حرب في حالات النزاع. كما نشجب الانتهاكات الصارخة الأخرى للقانون الدولي الإنساني وعدم احترام المبادئ الإنسانية. وفي هذا السياق، ندعو جميع أطراف النزاع التي لم تعزز بعد التزامها بالتنفيذ العالمي للقانون الدولي الإنساني إلى أن تفعل ذلك، بما في ذلك، في هذا السياق المحدد بإقرار وتنفيذ صكوك القانون الدولي الإنساني العالمية المتعلقة بحماية العاملين في المجال الإنساني والطبي في النزاعات المسلحة.

ثانيا، يجب على مجلس الأمن أن يقود العمل الدولي لضمان إيصال الإغاثة الإنسانية من دون عوائق إلى أولئك الذين يعانون من عدم الحصول لفترات طويلة على كميات كافية من الأغذية المأمونة والمغذية والمياه النظيفة والرعاية الصحية الكافية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن يكون التصدي للهجمات المروعة على العاملين في المجالين الإنساني والطبي ومنعها أولوية قصوى. ويجب منح الوكالات الإنسانية الدولية إمكانية الوصول الكامل ومن دون عوائق حتى تتمكن من إيصال الإغاثة الإنسانية في الوقت المناسب في حالات الطوارئ المعقدة التي يتفشى فيها انعدام الأمن الغذائي. وفي هذا السياق، نعرب عن أملنا في أن يؤدي اتخاذ القرار 2565 (2021) - الذي يدعو إلى تعزيز التعاون الدولي لتيسير الحصول المنصف والميسور التكلفة على لقاحات كوفيد-19 في حالات النزاع المسلح وما بعد النزاع - وتنفيذه اللاحق بلا تردد إلى تحسين البيئة الإنسانية العالمية تحسينا كبيرا.

وعلى الصعيد الوطني، يظل الحفاظ على الأمن الغذائي أحد الأولويات الرئيسية لحكومة جورجيا. فنحن نتبع استراتيجيتنا للتنمية الزراعية، التي تضع آليات لمعالجة الأمن الغذائي في حالات الطوارئ والأزمات، بما في ذلك تنفيذ نظام للإنذار المبكر للأمن الغذائي، لا سيما بالنسبة لأضعف المناطق والشرائح السكانية. وقد اختبرت الجائحة العالمية قدرتنا على الحفاظ على الاكتفاء الذاتي في سلاسل الإمداد في البلد.

وفي المراحل الأولى من حالة طوارئ كوفيد-19، اتخذت حكومة جورجيا خطوات سريعة لدعم المزارعين ومنتجي الأغذية وغيرهم من الجهات الفاعلة في سلسلة الإمداد الغذائي في البلد لمواصلة تزويد المواطنين بأغذية ميسورة التكلفة وعالية الجودة دون انقطاع.

واستخلاصا للدروس المستفادة من الآثار المحتملة للوباء على الأمن الغذائي العالمي، يتعين علينا توجيه الجهود المنسقة إلى أكثر الحالات هشاشة، بما في ذلك في المناطق المتضررة من النزاع وما بعد النزاع، حيث لا يمكن لمخاطر المنافسة الشرسة على الموارد الشحيحة إلا أن تزيد من تفاقم حالات الطوارئ الإنسانية القائمة. وللأسف، فإن احتلال روسيا لمنطقتي أبخازيا وتسخينفالي الجورجيتين يمنع حكومة جورجيا من تلبية احتياجات الأمن الغذائي للمدنيين الذين يعيشون على الجانب الآخر من خط الاحتلال الذين يجب أن يتحملوا يوميا العبء الثقيل للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أكرر الإعراب عن تقديرنا لاهتمام مجلس الأمن المتزايد بمخاطر انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع، وأن أعرب عن استعداد جورجيا للمساهمة في الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى التصدي لتحديات الأمن الغذائي العالمية.

المرفق 36

بيان البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة

يود وفدي أن يشكر السفيرة ليندا توماس – غرينفيلد ووفدها، الرئيس الحالي لمجلس الأمن، على عقد مناقشة مفتوحة افتراضية اليوم في الوقت المناسب بشأن النزاع والأمن الغذائي. ونتمنى للسيدة توماس – غرينفيلد كل التوفيق في مساعيها.

وكما قال المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، فإن العالم على شفا واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية الناجمة عن الجوع، والتي ستكون لها عواقب مدمرة طويلة الأجل، إذا لم نتصرف فورا وبشكل حاسم،. ويعاني العالم بأسره من العواقب الاجتماعية والاقتصادية المختلفة لوباء مرض الفيروس التاجي، والتي تشمل احتمال دفع ربع بليون شخص إلى الفقر المدقع بحلول عام 2030. وتدعو غواتيمالا على وجه الاستعجال إلى إبقاء أزمة الجوع على رأس أولويات جدول الأعمال الدولي. ومن الضروري حماية أضعف الفئات والعمل فورا لإنقاذ الأرواح، لا سيما في حالات الطوارئ والكوارث والأزمات، وتنفيذ إجراءات إنسانية تركز على بناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود، مع حماية أولئك الذين تُكرس حياتهم لإنقاذ الآخرين.

وفي القرار 2417 (2018)، شدد مجلس الأمن على أن "استخدام تجويع المدنيين كوسيلة للحرب قد يشكل جريمة حرب". وتدين غواتيمالا بشدة استخدام المجاعة لإيذاء المدنيين كوسيلة للحرب والحرمان غير القانوني من وصول المساعدات الإنسانية. ونكرر دعوتنا للدفاع عن الالتزامات الدولية الناشئة عن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، لأن عنصر حماية المدنيين يرتبط ارتباطا وثيقا بها.

وقد أعلن رئيس غواتيمالا، السيد أليخاندرو جياماتي فالا، أن الانضمام إلى جميع الإجراءات المتخذة لضمان إعمال حق جميع السكان في الغذاء هو عمل من أعمال المسؤولية. ويجب أن تكون الأولوية القصوى حماية الحياة والصحة وضمان احترام جميع البشر. وبناء على ذلك، انضممنا إلى الجهود المبذولة في إطار مؤتمر قمة النظم الغذائية الذي دعا الأمين العام إلى عقده. ومن الأهمية بمكان أن ننضم إلى الجهود الدولية التي تتماشى مع أولوياتنا الوطنية فيما يتعلق بمكافحة سوء التغذية والجوع. وسيتيح هذا النهج فرصا متزايدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية لصالح إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بالكامل. وتمشيا مع هذه الأولوية، أكملت غواتيمالا بالفعل حوارها الوطني الأول حول أولوية عملنا العليا، أي ضمان حصول الجميع على الغذاء الآمن، بهدف تحديد الممارسات الجيدة والتحديات والحلول.

ويجب أن يكون لدينا العزم على الارتقاء إلى مستوى هذا التحدي والوفاء بالوعد الذي قطعناه قبل 75 عاما بتجنب ويلات الحرب وتعزيز السلام بين الشعوب والأمم. وبغية معالجة مشاكل الأمن الغذائي والتغذوي معالجة سليمة، يجب علينا تعزيز الإرادة السياسية الحقيقية وتقديم المساعدة بطريقة متسقة ودون تمييز كوسيلة لتجنب ويلات الحرب وتعزيز السلام بين الشعوب والأمم.

المرفق 37

بيان الممثلة الدائمة لغيانا، كارولين رودريغز – بيركيت

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول ال 14 الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

في البداية، أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن على عقد المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى الهامة اليوم بشأن النزاع والأمن الغذائي. ونود أيضا أن نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم الواعية، والتي تصور مستقبلا مقلقا للغاية ما لم تُتخذ إجراءات عاجلة.

وتشير الأدلة الإضافية والعديد من التحديثات الهامة للبيانات، بما في ذلك مراجعة سلسلة انتشار نقص التغذية بالكامل في الصين من عام 2000، إلى أن ما يقرب من 690 مليون شخص في العالم – 8,9 في المائة من سكان العالم – يُقَدر أنهم عانوا من سوء التغذية في عام 2019. وهذه المراجعة في ضوء البيانات الجديدة، التي تؤدي إلى تحول تنازلي مواز في مجمل الانتشار العالمي لسلسلة نقص التغذية، تؤكد الاستنتاج الذي خلصت إليه الطبعات السابقة من هذا التقرير، أي أن عدد الأشخاص المتضررين من الجوع في العالم لا يزال يتزايد ببطء. وقد بدأ هذا الاتجاه في عام 2014 وامتد حتى عام 2019. وهناك الآن ما يقرب من 60 مليون شخص يعانون من نقص التغذية أكثر مما كان عليه الحال في عام 2014، عندما كان معدل الانتشار 8,6 في المائة، وهو ما يمثل زيادة قدرها 10 ملايين شخص بين عامي 2018 و 2019.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، فقد انتهى الانخفاض المطرد السابق في انعدام الأمن الغذائي؛ وانعدام الأمن الغذائي آخذ في الازدياد الآن. وفي الواقع، أشار تقرير 2020 عن "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم" إلى أن أكثر من 690 مليون شخص عانوا من الجوع في عام 2019، وهو ما يزيد بواقع 60 مليون شخص عن عام 2014. وعندما ننظر إلى انعدام الأمن الغذائي الحاد، يشير "التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2020" إلى أنه في عام 2019، تم تصنيف ما يقرب من 135 مليون شخص، في 55 بلدا أو إقليما، أو 16 في المائة من إجمالي السكان الذين شملهم التحليل، على أنهم يعيشون في حالة من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وهو ما يمثل أكبر عدد من انعدام الأمن الغذائي الحاد في أربع سنوات. ومن المؤسف أن هذه الأرقام من المتوقع أن تتجه إلى الارتفاع مع بداية جائحة الفيروس التاجي، حيث يتوقع "التقرير العالمي" أن يتضاعف العدد إلى 270 مليون شخص يعيشون في حالة من انعدام الأمن الغذائي الحاد.

وفي حين أن الظواهر الجوية القاسية والصدمات الاقتصادية تؤدي إلى هذه الظاهرة، لا يزال النزاع هو المحرك الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي. والواقع أن الصلة بين انعدام الأمن الغذائي والنزاع موثقة توثيقا جيدا. فالنزاعات تلحق الضرر بالموارد والبنى التحتية الزراعية، مما يحد من القدرة على إنتاج الأغذية وتوزيعها ويتسبب في فقدان الأصول والدخول. وعلاوة على ذلك، فإن الحد من الحصول على الغذاء يستخدم باستمرار كسلاح حرب. ولا يزال هذا هو الحال، على الرغم من القرار 2417 (2018)، الذي يوضح الصلة بين النزاع المسلح والعنف وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع وخطر المجاعة. ويدعو القرار أيضا جميع أطراف النزاع المسلح إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي فيما يتعلق باحترام المدنيين وحمايتهم والحرص المستمر على تجنيب الأعيان المدنية، بما في ذلك الأشياء اللازمة لإنتاج الأغذية وتوزيعها.

وبغية القضاء على انعدام الأمن الغذائي، يجب معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع. وفي غضون ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يعزز نظم الإنذار المبكر التي أنشأها القرار 2417 (2018)، الذي يتطلب إطلاع المجلس عندما يحدث خطر المجاعة الناجمة عن النزاع وانعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع في سياقات النزاع المسلح، وأن تتخذ الإجراءات المناسبة لضمان السلام والأمن الغذائي، فضلا عن الأمن المادي. وتحقيقاً لهذه الغاية، نحث الأمانة العامة وجميع الدول الأعضاء على رصد هذه الحالات عن كثب وإبلاغ مجلس الأمن بتلك المسائل دون إبطاء.

وندعو جميع أطراف النزاعات المسلحة إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب الاقتضاء، والقانون الدولي الإنساني، ولا سيما التزاماتها بموجب اتفاقيات جنيف لعام 1949.

وإذ تشير الجماعة الكاريبية إلى أن 183 مليون شخص معرضون لخطر الانزلاق إلى حالة حادة من انعدام الأمن الغذائي، فإنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء أثر جائحة فيروس كورونا على الأمن الغذائي، ولا سيما تأثيره على أضعف الفئات مثل النساء والأطفال واللاجئين والمسنين والمعوقين. وبناء على ذلك، تحث الجماعة الكاريبية على أن تكون هناك استثناءات من القيود المفروضة على التجارة/السفر وإغلاق الحدود وأوامر الحجر الصحي التي قد تحول دون حصول الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي على المعونة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، يجب الحفاظ على إمكانية الحصول على وسائل الإنتاج دون عوائق وحماية عمال الزراعة على مختلف المستويات. وعلى نفس المنوال، يجب مراعاة أثر الجزاءات الاقتصادية على البلدان التي تعيش في حالة من انعدام الأمن الغذائي، وهو ما قد لا يؤدي إلا إلى تفاقم الظروف الصعبة السائدة أصلاً في تلك البلدان.

إن القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، على النحو الذي حدده هدف التنمية المستدامة 2 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يمكن تحقيقهما بمجرد أن تتوفر الإرادة السياسية والعمل الجماعي من جانب جميع الدول الأعضاء لكي لا يتخلف أحد عن الركب. وإنهاء النزاعات أمر بالغ الأهمية في تلك المعادلة.

المرفق 38

بيان القائم بأعمال إندونيسيا لدى الأمم المتحدة، محمد كورنيادي كوبا

في البداية، أود أن أشكر الولايات المتحدة على تنظيم هذه الجلسة المفتوحة بشأن النزاع والأمن الغذائي.

وتعتقد إندونيسيا اعتقاداً راسخاً أنه لا ينبغي أبداً استخدام الجوع والمجاعة كوسيلة للحرب. ومع ذلك، لا يزال الأمن الغذائي يمثل قضية رئيسية تواجه المدنيين في العديد من المناطق المتضررة من النزاع. وفي هذا السياق، أود أن أركز على ثلاث نقاط وثيقة الصلة.

أولاً، نحن بحاجة إلى تجنب كارثة إنسانية ناجمة عن النزاع. وخلال فترة ولاية إندونيسيا الأخيرة في مجلس الأمن، أشرنا باستمرار إلى أن الأمن الغذائي جزء لا يتجزأ من حماية المدنيين. وشددنا على أهمية التدابير الوقائية لضمان عدم وقوع مثل هذه الكارثة أبداً.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يرحب وفد بلدي بالتقارير التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بوصفها نظاماً للإنذار المبكر لكفالة قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة للكوارث الإنسانية المحتملة ومنع وقوعها على الفور. ومع ذلك، فإن وجود نظام للإنذار المبكر ينبغي ألا يصرف انتباهنا عن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وفي نهاية المطاف، فإن الحل الوحيد لمنع وقوع أي كارثة إنسانية ناجمة عن النزاع هو السلام.

ثانياً، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء العوائق المتكررة التي تعترض حرية تنقل حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في العديد من مناطق العمليات، ولا سيما في إيصال المساعدة الإنسانية. إن دور حفظة السلام في كفالة إيصال المساعدة الإنسانية بأمان وانتظام، ولا سيما الغذاء، إلى مناطق النزاع هو دور بالغ الأهمية. وهذا صحيح جدا نظرا إلى التحديات الجغرافية التي تواجهها بعثات الأمم المتحدة في مناطق العمليات، مثل جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتدعو إندونيسيا جميع الأطراف إلى ضمان سلامة وأمن وصحة حفظة السلام، وكذلك العاملين في المجال الإنساني وعمال الإغاثة، أثناء أدائهم لواجبهم.

ثالثاً، من المهم تعزيز التعاون الدولي. وتقف إندونيسيا دائماً في الصدارة على صعيد النهوض بتعددية الأطراف. وندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز التعاون في تمويل وتقديم المساعدة الإنسانية، ولا سيما من خلال منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي. تبرز إندونيسيا أيضاً الدور الحاسم للمنظمات الإقليمية في دعم ذلك المسعى. وفي الوقت نفسه، يتعين أن تعمل الجهود الدولية الرامية إلى ضمان الأمن الغذائي في المناطق المتأثرة بالنزاعات جنباً إلى جنب مع الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة البلدان على حماية سكانها، بما في ذلك أمنهم الغذائي.

وفي الختام، من الواضح أن إنهاء الجوع والمجاعة في مناطق النزاع يتطلب من جميع البلدان أن تعمل معاً. وتظل إندونيسيا ملتزمة بالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة في تعزيز جهودنا الجماعية في ذلك المسعى الحميد.

المرفق 39

بيان وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر

أشكركم، سيدتي الرئيسة، وأشكر الولايات المتحدة على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الهامة اليوم لمناقشة المخاطر ومواطن الضعف والاستجابات لانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات.

يمكن منع المجاعة، ويجب علينا أن نفعل المزيد لمنع مستوى الافتقار إلى الأمن الغذائي بالنسبة لملايين الناس الذين يواجهون كل يوم تحدي البقاء على قيد الحياة. وغالباً ما يكون الجوع وانعدام الأمن الغذائي وخطر المجاعة من عواقب مشاكل أكثر شدة. وفي العديد من الأماكن التي نعمل فيها في اللجنة الدولية للصليب الأحمر، نرى أن أسباب انعدام الأمن الغذائي يمكن أن تنبع أحياناً من النزاع المسلح أو أن تكون مستقلة في حد ذاتها. ويمكن أن تتراوح تلك الأسباب بين التدهور البيئي وتغير المناخ وتعطل النظم الغذائية وتضرر أو تدمير الهياكل الأساسية الرئيسية والمواد الغذائية والمحاصيل والماشية، فضلاً عن عدم اليقين في وصول المساعدات الإنسانية.

وغالباً ما تكون علامات التحذير، مثل تعطل النظم الصحية وتلف البنية التحتية أو عدم وجودها والصدمات الاقتصادية، حاضرة لأشهر إن لم يكن لسنوات. واليوم، أضافت جائحة مرض فيروس كورونا ضغطاً هائلاً وحاداً إلى تلك الضغوطات. ومن المهم معالجة العواقب الإنسانية للجوع، ولكن يجب علينا أيضاً أن نعالج أسبابه ونمنعها. ولتحقيق هذه الغاية، تود اللجنة الدولية تقديم ثلاث توصيات رئيسية.

أولاً، ينبغي أن نعمل مع جميع أطراف النزاع المسلح من أجل احترام أفضل للقانون الدولي الإنساني. ينص القانون الدولي الإنساني على قواعد يمكن أن تساعد، إذا احتُرمت، في التخفيف من حدة الجوع وانعدام الأمن الغذائي ومنع المجاعة في النزاعات المسلحة. وتحمي القواعد المتعلقة بتنفيذ الأعمال العدائية المدنيين والأعيان المدنية، التي تشمل الهياكل الأساسية والأراضي وغيرها من الأشياء الحيوية لمنع شح الموارد وضمان حصول السكان المدنيين على ما يكفي من الغذاء.

فهي تحظر مهاجمة أو تدمير أو إزالة أعيان لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين أو جعلها عديمة الجدوى، بما في ذلك المواد الغذائية والمناطق الزراعية والمحاصيل والماشية، فضلاً عن منشآت مياه الشرب والإمدادات. وعلاوة على ذلك، يحظر تجويع المدنيين كوسيلة للحرب.

ثانياً، يجب أن نعمل في وقت مبكر لمنع المجاعة وانعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك حماية صحة الطفل والأم. وفي حين أن وصول المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عوائق أمر أساسي خلال الأزمات الغذائية الحادة، يجب على الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية أن تعمل معاً قبل حدوث حالات الطوارئ للتصدي للقيود والتحديات التي تعطل النظم الغذائية في المناطق المتضررة من النزاع، والتي تحول في نهاية المطاف دون بقاء السكان آمنين من الغذاء.

إن أهمية ضمان حسن سير عمل النظم الغذائية والأسواق المحلية عنصر هام يتجسد في القرار 2417 (2018) ويجب عدم إغفاله. ويتطلب ذلك إقراراً أفضل بمدى اختلاف مكونات النظم الغذائية التي تغدو هشة بسبب النزاع وكيف يمكن لمختلف الجهات الفاعلة أن تؤدي دوراً مخففاً أو مفاقماً على الصعيد المحلي والوطني وعبر الوطني. فالنساء، على سبيل المثال، يؤدين دوراً مخففاً. وهن مسؤولات عن نصف إنتاج الأغذية في العالم، وغالباً ما تكون هذه النسبة أعلى بكثير في البلدان المتضررة من النزاعات.

وأخيراً، نرى على نحو متزايد أن النزاعات المسلحة المشتركة ومخاطر المناخ تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وتترتب عنه عواقب إنسانية مأساوية. إن انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية أسوأ بكثير في البلدان ذات النظم الزراعية التي تعتمد اعتماداً شديداً على الطقس وحيث تكون سبل العيش زراعية إلى حد كبير. ويقلل تأثير النزاع المسلح يقلل من قدرة الناس على الصمود وقدرة المؤسسات على التخفيف من تلك الصدمات مجتمعة.

وللاستجابة لذلك، ستساعد زيادة الاستثمارات على عدة سنوات في جهود التكيف للدول المتأثرة بالنزاعات على ضمان حصول السكان على الدعم اللازم لتعزيز قدرتهم على التكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك أثره على أمنهم الغذائي.

ويمكن لهذه التوصيات الثلاث مجتمعة أن تعالج بعض الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي، وأن تساعد بدورها على منع المجاعة.

المرفق 40

بيان الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، مجيد تخت روانجي

وفقا لتقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2020، هناك حاليا ما يقرب من 690 مليون شخص "يعانون الجوع"، وهو ما يمثل 8,9 في المائة من سكان العالم. وهو "ما يعادل زيادة قدرها 10 ملايين نسمة في سنة واحدة وقرابة 60 مليون نسمة خلال خمس سنوات". ويتجه عدد الأشخاص المتضررين من "انعدام الأمن الغذائي الشديد" في منحنى تصاعدي مماثل. وبالمثل، فإن "جائحة كوفيد-19 قد تؤدي إلى إضافة ما يتراوح بين 83 و 132 مليون شخص إلى مجموع عدد الذين يعانون من النقص التغذوي في العالم".

وتشير تلك الحقائق المثيرة للقلق إلى أننا عدنا إلى مستويات الجوع في عام 2015، وأننا بعيدون كل البعد عن تحقيق هدف القضاء على الجوع بحلول عام 2030. ويؤكد هذا الاتجاه أيضا الضرورة والطابع الملح للتصدي لانعدام الأمن الغذائي.

وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن تكون القاعدة العامة هي ضمان إعمال الحق في الغذاء للجميع، في كل مكان وفي جميع الأوقات، في أوقات السلم والحرب على حد سواء. وكما جاء في الإعلان العالمي للقضاء على الجوع وسوء التغذية لعام 1974، فإن "التحرر من الجوع وسوء التغذية" هو "حق غير قابل للتصرف". ويتطلب الإعمال الكامل لهذا الحق اتباع نهج شامل واتخاذ إجراءات حاسمة على الصعيدين الوطني والدولي، ولا سيما من خلال التركيز على معالجة جميع الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي، فضلا عن التعاون والمساعدة الدوليين المتسقين. وبناء عليه، يجب على الدول، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها الاجتماعية والاقتصادية، أن تتخذ جميع التدابير اللازمة "لاحترام الحق في الغذاء وحمايته وإعماله" على الصعيد الوطني. ولكي تنجح الجهود الرامية إلى ضمان الأمن الغذائي الوطني، يجب أن تدعمها بيئة دولية تمكينية.

وتعترف العديد من الصكوك الدولية بالدور الضروري للتعاون الدولي، بما في ذلك الفقرة 3 من المادة 1 والمادتان 55 و 56 من ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، يجب على الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن الهيئات والوكالات المتخصصة ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، مضاعفة جهودها لتحقيق هذه الغاية.

وبالمثل، ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في انعدام الأمن الغذائي الحاد الناجم عن النزاعات من خلال حث جميع أطرافها على ضمان الامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني الذي يحمي، في جملة أمور، إمكانية حصول المدنيين على الغذاء أثناء النزاعات المسلحة والاحتلال ويحظر تجويع المدنيين كأسلوب للحرب. ويجدر التأكيد على أنه ينبغي لمجلس الأمن، عند تطبيق الجزاءات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ألا يفرض، تحت أي ظرف من الظروف، جزاءات، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على تجارة السلع الإنسانية، ولا سيما تجارة الأغذية والأدوية.

وفي هذا السياق، ليس هناك ما هو أكثر إلحاحا من الرفع الفوري للحصار اللاإنساني المفروض على الشعب اليمني، والذي يسبب أسوأ أزمة إنسانية في العالم في التاريخ المعاصر. وبالمثل، يجب الرفع الفوري للحصار غير القانوني المفروض على غزة، الذي يعوق بشكل خطير حق الشعب الفلسطيني المضطهد في الغذاء.

ومن العوامل الرئيسية التي تعوق الإعمال الكامل للحق في الغذاء، في أوقات السلم وفي حالات النزاع، تطبيق الجزاءات. فالجزاءات، بوصفها أداة للعقاب الجماعي لأمة بأكملها، تنتهك جميع حقوق الإنسان للدول المستهدفة، بما في ذلك حقها في الغذاء، مما يتسبب في انعدام الأمن الغذائي.

وبكل المقاييس، فإن التدابير القسرية الأحادية الجانب، بما في ذلك الجزاءات، تدابير غير إنسانية وغير أخلاقية وغير قانونية. ونظرا لآثارها الواسعة والمدمرة والطويلة الأجل، فإنها لا تقل وحشية عن الإرهاب ولا تقل جُرما عن الجرائم الدولية الأساسية كجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وخلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تزيد الجزاءات الطين بلة بالنسبة للدول المستهدفة.

وفي هذا السياق، تقيد الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران بشكل خطير وصولنا إلى السلع اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك الأغذية والأدوية والمعدات الطبية، وتحد من قدرتنا على التصدي لكوفيد-19 بشكل أكثر فعالية. والواقع أنه في هذه الأوقات العصيبة، لا شيء أكثر إنسانية من مواجهة سياسات مثل استخدام المواد الإنسانية، ولا سيما الأدوية والغذاء، كسلاح.

وكما ينص إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول "لا يجوز لأي دولة أن تستخدم تدابير اقتصادية أو سياسية أو تدابير من أي نوع آخر أو تشجع على استخدامها للضغط على دولة أخرى". ومن ثم، يجب على جميع الدول أن تمتنع عن اتخاذ تدابير تقوض، في جملة أمور، التمتع بالحق في الغذاء في بلدان أخرى.

وفي عام 2002، أكد قادة العالم مجددا، في إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، "ضرورة عدم استخدام الغذاء كأداة للضغط السياسي والاقتصادي"، وأكدوا مرة أخرى "ضرورة الامتناع عن اتخاذ تدابير أحادية الجانب ... تعرض الأمن الغذائي للخطر" (A/57/499، المرفق). ولذلك، يجب اعتبار الرفع الفوري للجزاءات عنصرا رئيسيا في الجهود الرامية للتصدي لانعدام الأمن الغذائي.

ولا يقل عن ذلك أهمية تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين لمعالجة انعدام الأمن الغذائي. وفي الفقرة 2 من المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعترفت الدول "بما لكل إنسان من حق أساسي في التحرر من الجوع" وتعهدت بأن تتخذ "بمجهودها الفردي وعن طريق التعاون الدولي" التدابير اللازمة للإعمال الكامل للحق في الغذاء، ضمن جملة أمور.

وأخيرا وليس آخرا، وكما جاء في الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية "أن المجتمع اليوم يملك فعلا من الموارد والقدرة التنظيمية والتكنولوجيا، وبالتالي من الكفاءة" (E/CONF.65/20، الفصل الأول، الفقرة 1) ما يكفي للقضاء على الجوع. وبناء على ذلك، فإن الإعمال الكامل "للحق غير القابل للتصرف في التحرر من الجوع وسوء التغذية" وكفالة العناصر الرئيسية للأمن الغذائي، أي توافر الموارد وإمكانية الوصول إليها وكفايتها واستدامتها، يتوقف على الامتثال الكامل والفعال لجميع الدول لالتزاماتها، ولا سيما التقيد الصارم بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

المرفق 41

بيان البعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلي به باســم الاتحاد الأوروبي (المرفق 33)، وتود أن تضــيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

منذ عام 2018، عندما أقر مجلس الأمن للمرة الأولى بالصلة بين النزاع المسلح والجوع من خلال القرار 2417 (2018)، ازداد عدد الأشخاص المعرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي بشكل كبير. وكما ورد في تقارير الأمم المتحدة ذات الصلة، لا يزال عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد يشهد زيادة كبيرة جراء النزاعات.

ومن الحتمي أن تؤدي هذه الحالة المتدهورة إلى آثار متعددة الأوجه وطويلة الأمد. ويتعرض الأطفال الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي لمشــاكل صــحية طويلة الأجل وهم أكثر عرضــة للانقطاع المبكر عن الدراســة. كما أن انعدام الأمن الغذائي يجعل الفتيات أكثر عرضـــة للزواج القســري المبكر والاستغلال الجنسي.

وفي بعض الحالات، تبلغ الصــلة بين النزاع والمجاعة ذروة غير مقبولة، عندما تســتخدم أطراف النزاع تجويع المدنيين كـــأسلوب للحرب. ومن الواضح أن ذلك يتعارض مع القانون الدولي الإنسان وينبغي للمحكمة الجنائية الدولية أن تحقق فيه وتحاكم مقترفيه بتهمة ارتكاب جريمة حرب.

كما أن الجوع الناجم عن النزاعات ينبع من الحيلولة دون الوصــول الآمن والســريع ودون عوائق للمســاعدات الإنســانية، مما يمنع الجهات الفاعلة في المجال الإنســاني من الوصــول إلى جميع المجتمعات المحلية الضــعيفة ويسـهم كذلك في تزايد عدد المشـردين داخليا واللاجئين، لا سيما في ضـوء الآثار المدمرة لهذه الجائحة وآثارها غير المباشـرة على المسـاعدة الإنسـانية. ولذلك، فإن ثمة أهمية قصـوى لتجديد التزامنا الدولي باحترام القانون الدولي الإنساني من خلال ضمان حماية المدنيين، وكذلك إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين.

وثمة ضــرورة مطلقة أخرى هي كفالة الحماية الكاملة لجميع الجهات الفاعلة في المجال الإنســاني في الميدان. وتشكل الوفاة المأساوية لسفير إيطاليا لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية، لوكا أتانازيو، وعنصر قوات الدرك الوطني المكلف بحمايته فيتوريو ياكوفاتشــي، وســائق قافلة برنامج الأغذية العالمي، مصــطفى ميلامبو، تذكيرا صــادما بأهمية ضــمان ســلامة وأمن جميع العاملين في المجال الإنســاني، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة والقانون الدولي الإنساني.

إن الأزمات الغذائية تتطلب اســتجابات عاجلة وفعالة، لا ســيما في حالات المجاعة التي تفاقمها النزاعات. ولهذا السبب زادت إيطاليا تدريجيا من مساهمتها المالية في الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ دعما للتدخلات الإنسانية الفعالة حسنة التوقيت. وفي الوقت نفسه، قمنا بزيادة مسـاهمتنا الإنسـانية في مجال الأمن الغذائي، حيث خصــصــنا أكثر من 50 مليون دولار في عام 2020، لا ســيما في منطقة الساحل الوسطى ومنطقة القرن الأفريقي الكبرى.

لقد ظل الأمن الغذائي والتغذية على الدوام ســمة بارزة من ســمات ســياســة إيطاليا الخارجية، ولا يزالان عنصــرين محوريين في نهجنا الشــامل إزاء التنمية المســتدامة، وفقا للصــلة بين الســلام والتنمية

الإنســـانية. ويتجلى ذلك أيضـــا في دعمنا الطويل الأمد للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي والصـــندوق الدولي للتنمية الزراعية – وفي رئاســتنا لمجموعة أصدقاء الأمن الغذائي والتغذية في نيويورك. ومؤخرا شجعت إيطاليا، بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة، على إنشــاء منبر لأصــحاب المصــلحة المتعددين – يســمى "تحالف الأغذية" – من أجل اتخاذ إجراءات عالمية موحدة استجابة لتأثير مرض فيروس كورونا على المنظومة الغذائية.

وســيكون تعزيز العمل الجماعي المنســق الذي يمكن أن يســاعد المنظومة الغذائية المحلية على تحمل سلسلة طويلة من الأزمات محور مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية، الذي يوفر فرصـة حسنة التوقيت لتحقيق تقدم هام نحو تحقيق منظومات غذائية مستدامة. ويكرس أحد مسارات العمل الخمسة لمؤتمر القمة لبناء القدرة على مواجهة مواطن الضعف والصدمات والإجهاد وكفالة الأداء الوظيفي للنظم الغذائية في المناطق المعرضـة للنزاعات أو الكوارث الطبيعية أو الأوبئة في المستقبل – هدفان يتصـلان بصـفة خاصـة بمناقشة اليوم. وتساهم إيطاليا بنشاط في التحضير للقمة، ويسرها أن تستضيف المناسبات التي تسبق مؤتمر القمة في روما.

وأخيرا وليس آخرا، تنخرط إيطاليا في الإبقاء على الأمن الغذائي والتغذية في موقع مركزي في جدول أعمال رئاستها لمجموعة العشرين – لا سيما من خلال مسارات الأعمال المؤدية إلى اجتماعات وزراء التنمية والزراعة – بهدف تعزيز نهج تحويلي ومنهجي يمكن أن يحقق إنجازات للجميع، ولا سيما لأشد الفئات ضعفا وفي أضعف السياقات.

المرفق 42

بيان الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، إيشيكاني كيميهيرو

أبدأ بتوجيه الشكر للولايات المتحدة على عقد هذه الجلسة الهامة. كما أشكر الأمين العام والآخرين على إحاطاتهم.

تعلق اليابان، بوصفها مؤيدا قويا لمفهوم الأمن البشري، أهمية كبيرة على الحصول على التغذية الجيدة في جميع أنحاء العالم. وتكرر اليابان الحاجة الملحة إلى الاستجابة لتدهور حالة الأمن الغذائي العالمي الناجم عن الأثر الاجتماعي والاقتصادي لمرض فيروس كورونا الذي أسفر عن معاناة أكبر عدد من الناس من نقص التغذية. فلا بد من إيصال المساعدة الإنسانية بسرعة وفعالية.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة للقرار 2286 (2016)، بشأن الرعاية الصحية في النزاعات المسلحة، والذي أسهمت فيه اليابان كمشارك في القيام بالصياغة في عام 2016. وعلى الرغم من اعتماد هذا القرار والقرار اللاحق 2417 (2018) بشأن النزاع والجوع، من المؤسف أننا ما زلنا نشهد تزايدا في الهجمات على العاملين في المجالين الطبي والإنساني ومرافقهم في مناطق النزاع. ولا تزال إمكانية وصول موظفي المساعدة الإنسانية الآمن ومن دون عوائق إلى المدنيين في ظل النزاع مسألة ذات أولوية عالية. فيجب أن يستخدم مجلس الأمن نفوذه إلى أقصى حد لتيسير تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وضمان احترام الأحكام الرئيسية للقانون الدولي الإنساني.

وتود اليابان أن تغتنم هذه الفرصة للإشادة ببرنامج الأغذية العالمي لجهوده المتفانية في القضاء على الجوع في العالم، كما فعلت لجنة نوبل في العام الماضي بمنح جائزة السلام للمنظمة. وقد لاقت تلك الأنباء ترحيبا حارا من اليابان، أحد المانحين الرئيسيين لبرنامج الأغذية العالمي، والتي أسهمت بمبلغ 196 مليون دولار في العام الماضي. وقد قررنا تقديم مساهمة إضافية، في بداية هذا العام، تزيد على 158 مليون دولار لبرنامج الأغذية العالمي.

وظلت اليابان شريكا ثابتا لبرنامج الأغذية العالمي لتحسين الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، ولا سيما لدعم أضعف الناس المتضررين من النزاع. وفي اليمن، قررت اليابان تقديم 25 مليون دولار لبرنامج الأغذية العالمي هذا العام للاستجابة لأزمة الغذاء الحادة وكفالة دعم غذائي لأكثر من 2,8 مليون شخص. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تسبب النزاع والعنف اللذان طال أمدهما في انعدام خطير في الأمن الغذائي، قررت اليابان أن تسهم بأكثر من 8,3 ملايين دولار لبرنامج الأغذية العالمي هذا العام لمد 000 66 شخص بالمساعدة الغذائية الطارئة و 000 31 طفل بوجبات مدرسية لمدة 10 أشهر. وقررنا كذلك الإسهام بمبلغ 20,5 مليون دولار للاجئين والمشردين داخليا والمجتمعات المضيفة في منطقة الساحل، حيث سيتمكن أكثر من 000 668 شخص من الحصول على الغذاء والتغذية هذا العام من خلال برنامج الأغذية العالمي.

إن اليابان مصممة على مواصلة بذل قصارى جهدها للتصدي لانعدام الأمن الغذائي، ولا سيما في حالات النزاع المسلح. ونؤيد تأييدا تاما مبادرة الأمين العام بعقد مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية الذي سيعقد خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر. كما ستستضيف اليابان مؤتمر قمة طوكيو للتغذية من أجل النمو لعام 2021 في ديسمبر/كانون الأول لتسريع الجهود العالمية لمكافحة سوء التغذية. ونتطلع إلى العمل عن كثب مع الأمم المتحدة في هذا المسعى.

المرفق 43

بيان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والمغتربين الأردني أيمن الصفدي

[الأصل: بالعربية]

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إن تحدي الأمن الغذائي بات هاجسا عالميا يُشكل أحد أبرز التحديات التي تواجهنا جميعا، ومنطقة الشرق الأوسط تحديدا تعاني مرارة هذا التحدي لما تشهده من نزاعات فاقمت من المعاناة الإنسانية وأضعفت القدرة على الوصول إلى الغذاء والدواء والاحتياجات الأساسية. كما إن لهذه النزاعات أثر كبير في إعاقة عمل الوكالات الدولية التي تتصدر جهود الإغاثة وقدرتها على الوصول إلى الفئات الأكثر حاجة.

ويعاني حوالي 690 مليون شخص حول العالم من نقص الغذاء. ونفقد كل عام في وقتنا هذا ما يقارب 9 ملايين شخص نتيجة لسوء التغذية.

ففي اليمن، الذي يشهد أسوأ أزمة إنسانية يشهدها عالمنا اليوم، يعاني أكثر من 16 مليون شخص من الجوع، بما في ذلك 5 ملايين شخص على بعد خطوة واحدة من المجاعة. ووصلت معدلات سوء التغذية لمستويات قياسية، إذ يعاني ما يقارب 000 400 طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد في جميع أنحاء اليمن. أما في سوريا، فثمة 12,4 مليون شخص، لا يحصلون بانتظام على ما يكفي من الغذاء، إذ شهد العام الماضي ازديادا كبيرا ضمن هذه الفئة وبواقع 4,5 ملايين شخص إضافيين.

لذا، فإن الحاجة باتت ملحة أكثر من أي وقت مضى لتعزيز التعاون والتنسيق الدوليين للمساهمة في منع نشوب أزمة نقص غذاء وسوء تغذية عالمية؛ فالأمن الغذائي والنزاع أمران مترابطان، والتعامل معهما يستوجب حلولا شاملة ركيزتها نهج دولي راسخ وتنسيق دولي فاعل.

ومن الواجب أن تعالج عملية الاستجابة للأمن الغذائي، خاصة في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات، الأسباب والعوامل المتداخلة التي تمثل عائقا أمام التنمية، مثل تعزيز التماسك الاجتماعي، وتطوير القطاع الخاص وخلق الوظائف، والحد من مخاطر وتبعات الصراعات. كل هذه العوامل يُمكن أن تساعد في تحسين الأمن الغذائي بصورة أكثر فعالية.

الحضور الكريم،

لقد أدت التداعيات الناجمة عن جائحة كورونا، إلى زيادة كبيرة في مستوى انعدام الأمن الغذائي في البلدان الأكثر فقراً وضعفاً. إلا أن هناك عدداً من التحديات الخطيرة التي تواجه الأمن الغذائي قبيل بدء الجائحة وأهمها التغير المناخي، وشح المياه الصالحة للشرب في أرجاء العالم، والأزمات الاقتصادية العالمية، والاضطرابات الإقليمية، وأزمة اللجوء العالمية. كل هذه التحديات ألقت بظلالها على تقديم الإمدادات الغذائية إلى اللاجئين والمجتمعات المستضيفة لهم على حد سواء.

ما زال الأردن، والذي يُعد ثاني أكبر مُستضيف للاجئين في العالم مقارنة بعدد السكان، ملتزماً بحماية اللاجئين وتوفير سُبل العيش الكريم لهم، من مواد غذائية، وأدوية، واحتياجات أساسية. وقد حرصت المملكة مؤخراً، في سياق خطتها للاستجابة لجائحة كوفيد-19، على إعطاء اللقاح للاجئين لتُصبح الأردن أول دولة في العالم تبدأ بتطعيم اللاجئين مجاناً.

إن القطاع الزراعي – الغذائي في الأردن، يوفر سُبل العيش لحوالي ربع السكان، إذ يعد أحد أكبر مصادر التشغيل للاجئين والمرأة في المجتمع الأردني. ومنذ بداية الجائحة، أثبت هذا القطاع وجوده بشكل كبير ضمن سلسلة التوريد العالمية، وهناك إمكانية لتوسّعه بشكل كبير، عبر المزيد من الاستثمار وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا، والطاقة البديلة، والمشاريع الإقليمية. تؤكد مجددا المملكة الأردنية الهاشمية استعدادها لتسخير كل إمكانياتها، لا سيّما في مجاليّ الغذاء والصناعات الدوائية، لتكون مركزاً إقليمياً للإمداد والتخزين.

في الختام، أود أن أؤكد وقوف المملكة الأردنية الهاشمية إلى جانبكم في دعم جهودكم الخيرة، واسمحوا لي هنا أن اقتبس من حديث جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين مؤخراً في اجتماع أجندة دافوس – المنتدى الاقتصادي العالمي في كانون الثاني/يناير الماضي.

”لقد جعلتنا جائحة كورونا سواسية، فليكن هذا أحد الدروس الإيجابية التي نتعلمها في هذا الوقت العصيب، ونحن نتطلع إلى الأمام. لندع تعاطفنا وإحساسنا بظروف غيرنا يقودا مسيرتنا نحو التقدم والتعافي، بينما نشيد جسوراً ليس لتبادل الإمدادات والخبرات الأساسية فحسب، بل لتبادل الأمل والأفكار الإيجابية أيضاً. فلندع إنسانيتنا تقود المسيرة.“

المرفق 44

بيان الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة، مغزان الياسوف، باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية

نشكر رئاسة الولايات المتحدة على تركيز اهتمامها على القرار 2417 (2018) بوصفه السبيل المفضي إلى عقد قمة النظم الغذائية خلال الأسبوع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر 2021. ومن هنا يشرفني أن أتكلم باسم البلدان النامية غير الساحلية الـ 32 في العالم وأن أقدم سبيلا يمكن من خلاله جعل النظم الزراعية والأغذية العمود الفقري لاقتصاداتنا وتنميتنا المستدامة.

ومهما يكن من أمر، علينا أولا أن نعترف بالتحديات العديدة والمعقدة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية. وهذه تنشأ عن بعدها الجغرافي، وعدم إمكانية الوصول المباشر إلى البحر، وارتفاع رسوم النقل والتجارة المتصلة بالمرور عبر بلدان العبور. وهذا يوضح السبب وراء حقيقة أن ثلث سكان البلدان النامية غير الساحلية يعيشون في فقر مدقع، مع انعدام الأمن الغذائي الذي يتراوح بين المستوى المعتدل والشديد. ويشير التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2020 إلى أن 16 بلدا من البلدان النامية غير الساحلية كانت من بين 50 بلدا يعاني من أزمات غذائية حادة.

ثانيا، من الضروري أن نفهم أن هذه الحالة الهشة تنبع من تكاليف المواد الغذائية المستوردة، فضلا عن أسعار المواد الغذائية المحلية، التي تزيد ثلاث مرات في البلدان النامية غير الساحلية عن المناطق الساحلية.

ثالثا، في معظم الأحيان فإن أضعف الفئات السكانية المعرضة لخطر تغير المناخ تتحمل وطأة هذا العبء، مع ما يصاحبه من آثار مدمرة على نحو 54 في المائة من أراضي البلدان النامية غير الأطراف، التي تتألف من مناطق قاحلة وشبه قاحلة أو أراضٍ جافة وغير صالحة للزراعة.

رابعا، منذ تفشي جائحة مرض فيروس كورونا، ازداد انعدام الأمن الغذائي وإمكانية عدم الاستقرار في البلدان النامية غير الساحلية بوتيرة أسرع من قدرتها على مواجهة هذه الظروف المتصاعدة.

في ضوء ما سبق ذكره، ندرك أنه لا يمكن أن يكون لنا أثر مستدام على السلام إلا إذا نُفذت مبادرات الأمن الغذائي والتغذية كجزء من مجموعة أكبر وأوسع نطاقا من الاستراتيجيات المتعددة القطاعات، والاستراتيجيات الإنسانية والإنمائية المتعلقة بالسلام لتحاشي نشوب النزاعات. لذلك، عوضا عن الاستجابات القصيرة الأجل، ستحتاج البلدان النامية غير الساحلية إلى دعم مالي وتقني كافٍ للاستثمار في بناء القدرة على الصمود في الأجل الطويل والتأهب لحالات الكوارث، بالإضافة إلى مواردها الخاصة. لذلك، فإن التعاون الدولي في منظومة الأمم المتحدة، والشركاء في التنمية، والجهات المانحة كله سيساعد في بناء سُبل عيش مرنة، وتصميم البرامج المراعية للمخاطر للحد من الفقر وتنفيذ القرار 2417 (2018) تنفيذا فعالا.

ومع ذلك، فإن الحالة معقدة. ويمكن للعديد من الأزمات الغذائية الناجمة عن الصراعات في أماكن أخرى أن تضاعف من حدة الأزمات الاقتصادية عموما في البلدان النامية غير الساحلية، أو بلدان العبور المجاورة. ومن هنا ندرك الدور القَيِّمَ الذي يقوم به أي منسق أو مبعوث للأمن الغذائي في توجيه هذه العملية ورصدها على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ويجب ألا يكون الحفاظ على السلام في البلدان النامية غير الساحلية عملا بعد انتهاء الصراع فحسب، بل حق ذو أولوية في مراحل ما قبل الصراع مع دعم سبل

العيش، والنهج المجتمعية الميسرة، وبناء قدرات المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني. وعندئذ فقط، يمكننا منع الاضطرابات المتعلقة بالأمن الغذائي والنزوح.

وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ القرار 1325 (2000)، المتعلق بخطة المرأة والسلام والأمن، سيعزز إلى حد كبير التمكين الاقتصادي للمرأة. كما سيعزز تدابير الحماية الاجتماعية، وبالتالي يسد الفجوة بين الجنسين في الزراعة، إلى جانب إشراك مجموعات الشباب.

أخيرا، تدعو المجموعة أيضا الكل إلى الامتثال لالتزاماتهم بموجب القانون الإنساني الدولي وحماية الأهداف المدنية المتصلة بالأغذية، بما في ذلك المزارع، والأسواق، وشبكات المياه، والمطاحن، ومواقع تجهيز الأغذية وتخزينها، ومراكز ووسائل نقل الأغذية.

في الختام، يجب أن تكون البلدان النامية غير الساحلية محورية في خطة الأمن الغذائي الدولي. وستتعاون المجموعة تعاونا كاملا لجعل مؤتمر قمة النُظم الغذائية لعام 2021 حدثا تاريخيا لإنسانيتنا المشتركة والآمنة.

المرفق 45

بيان الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة، أمل مدللي

أود أن أهنئكم، سيدتي، وأهنئ الولايات المتحدة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس، وأن أشيد بكم لاختياركم الأمن الغذائي موضوعا لهذه المناقشة المفتوحة.

عندما يخلد الأطفال إلى النوم جائعين، ينبغي أن تكون هذه أهم مسألة سلام وأمن بالنسبة لعالمنا ولمجلس الأمن.

يواجه العالم أحد أصعب اختباراته في تاريخنا الحديث. إنها جائحة أرغمت عالمنا على الركوع، تاركة ملايين الناس جوعى في جميع أنحاء العالم. وقد سبق هذه الجائحة جوع وزيادة في انعدام الأمن الغذائي. قدرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) أن عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص في التغذية ارتفع من 624 مليون شخص في عام 2014 إلى 688 مليون شخص في عام 2019. ولكن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أدت إلى تفاقم الحالة.

وجاء التحذير المريع سوءا من المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي عندما توقع أن العالم "قد يواجه مجاعة متعددة ذات أبعاد تاريخية" (انظر S/2020/340، المرفق الثاني). وتوقع، نتيجة الأزمة الاقتصادية والصراعات المقترنة بانخفاض المعونة، "عاصفة عاتية"، حيث يتمثل الخطر الحقيقي في "احتمال أن يموت عدد أكبر من الناس نتيجة الأثر الاقتصادي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أكثر ممن يموتون من الفيروس نفسه" (المرجع نفسه).

إن الدوافع الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي والجوع، تشمل الصدمات الاقتصادية والصراعات والأزمات التي طال أمدها، والحصول على الغذاء، وتغير المناخ، والأحوال الجوية القاسية. لقد أدى التباطؤ في الاقتصادات في جميع أنحاء العالم قبل تفشي الجائحة إلى نمو سلبي في العديد من المجالات، وتسبب بصعوبات للناس، ولا سيما في البلدان الضعيفة وذات الدخل المنخفض. إن هذا، بالاقتران مع انخفاض أسعار النفط، يمكن أن يؤدي إلى انخفاض بنسبة 14 في المائة على الأقل في التحويلات المالية إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في عام 2021، وفقا لتقديرات البنك الدولي، مما يضيف 33 مليون شخص إلى الأشخاص المعرضين لخطر الجوع.

إن النزاع هو أحد أكثر أسباب الجوع انتشاراً. إن أحد عشر بلداً من البلدان الاثنتي عشرة التي يصنفها البنك الدولي مناطق حرجة للأمن الغذائي - وهي المناطق الأكثر عرضة لأزمات انعدام الأمن الغذائي - مدرجة على قائمة البنك الدولي للحالات الهشة وحالات النزاع لعام 2021.

يتسبب تغير المناخ والجفاف بالفعل في حدوث اضطرابات ومصاعب في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. وفي بعض البلدان، انخفض إنتاج القمح بنسبة 50 في المائة بسبب الجفاف.

ثم ضربت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وأغرقت الاقتصاد العالمي في أسوأ ركود منذ الحرب العالمية الثانية، وفقاً لما ذكره معهد الأرض بجامعة كولومبيا. وأفاد البنك الدولي بأنه يقدر أن تدفع الجائحة بـ 150 مليون شخص في جميع أنحاء العالم إلى براثن الفقر المدقع بحلول عام 2021.

يزداد الجوع في كل قارة ويؤثر بشكل غير متناسب على البلدان المنخفضة الدخل والبلدان الفقيرة. ومن المتوقع أن يستمر تأثير مرض فيروس كورونا هذا على الجوع "لعقود أو حتى عام 2050"، وفقاً لما

ذكرته سينثيا روزنزويغ، وهي من كبار الباحثين في معهد غودارد لدراسات الفضاء التابع لوكالة ناسا في الولايات المتحدة.

تعزى الأضرار الشديدة التي ألحقتها هذه الجائحة بالأمن الغذائي إلى الاضطرابات الهائلة التي سببتها في سلسلة الإمداد الغذائي والإغلاقات الشاملة الطويلة وفقدان الوظائف وارتفاع أسعار الاستهلاك – حيث بلغت أسعار الغذاء العالمية أعلى مستوى لها منذ ست سنوات في عام 2020 وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – وإلى القيود التجارية التي تزيد من حدة أزمة الأمن الغذائي. كل هذا عكس مسار عقود من التقدم في مكافحة الجوع.

وقد عصفت أزمة الأمن الغذائي بالدول المنخفضة الدخل والهشة أكثر من غيرها بسبب الإغلاق وضعف هياكلها الأساسية، ولأن معظمها يعتمد على الواردات الغذائية. وقد زاد من مصاعبها مسائل إدماج الفئات الضعيفة والمشردين داخلياً بسبب تذبذب أسعار السلع الغذائية.

ولا يتجلى هذا الوضع في أي مكان أكثر منه في الشرق الأوسط، حيث أدى النزاع وتغير المناخ والصدمات الاقتصادية والاضطرابات إلى أسوأ أزمة غذائية شهدتها بلدان كثيرة. إن منطقة الشرق الأوسط من بين أكثر مناطق العالم ضعفاً فيما يتعلق بالأمن الغذائي. وهي من بين أكبر مستوردي الأغذية في العالم، مما يجعلها أكثر عرضة لاضطرابات التجارة وسلسلة التوريد.

تعاني المنطقة من النمو السلبي في عام 2020، فقد كانت أسعار النفط في أدنى مستوياتها منذ عقود، مما أثر على الاقتصادات المحلية والمغتربين على حد سواء، بالإضافة إلى انخفاض السياحة والسفر. وقضى الجفاف الناجم عن تغير المناخ على إنتاج بعض المنتجات الغذائية، وأصبح الحصول على الغذاء مشكلة رئيسية بسبب الإغلاق الشامل.

خلقت النزاعات في اليمن وسورية وليبيا أزمات غذائية لم يسبق لها مثيل. ففي اليمن، يحتاج 80 في المائة من السكان إلى المساعدة الإنسانية. وفي سورية، يعاني نصف السكان الآن من انعدام الأمن الغذائي، ويحتاجون إلى الغذاء والمساعدة في سبل العيش، وفقاً للشبكة العالمية لمكافحة أزمة الغذاء.

إن النازحين في المنطقة هم الفئة الأضعف، لكن المجتمعات المضيفة لا تسير الأمور فيها بشكل أفضل الآن، لا سيما في لبنان. فالفلسطينيون، ومعظمهم في غزة، يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويحتاجون إلى المساعدة وفقاً للمنظمات الإنسانية. كما تضرر اللاجئون في لبنان والأردن بشدة بسبب الوضع في المنطقة.

وارتفعت أسعار الأغذية العالمية في كل مكان في جميع أنحاء العالم بنسبة تقترب من 20 في المائة في الفترة من كانون الثاني/يناير 2020 إلى كانون الثاني/يناير 2021. فعلى سبيل المثال، ارتفعت التكاليف الشهرية للأغذية في سورية بنسبة 240 في المائة، وارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بمقدار 1,4 مليون شخص. ومنذ عام 2019، ارتفع سعر القمح في جنوب السودان بنسبة 62 في المائة؛ وارتفع سعر الأرز في نيجيريا بنسبة 30 في المائة؛ وارتفع سعر الذرة في كينيا بنسبة 60 في المائة. زاد ذلك من انعدام الأمن الغذائي لمئات الملايين في البلدان النامية. وبالإضافة إلى كل ذلك، كان لغزو الجراد في أفريقيا أثر مدمر ودفع ملايين آخرين إلى براثن الجوع. وقد دفعت هذه الجائحة بأكثر من بليون طفل إلى الخروج من المدارس، من أفريقيا إلى أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، مما دفع الملايين من أطفال المدارس إلى الجوع لأنهم يعتمدون، في البلدان الفقيرة، على الوجبات المدرسية في التغذية.

وفي لبنان، ضربت الجائحة بلداً يرزح تحت أزمة مالية وجمود سياسي وعانى من انفجار لم يدمر جزءاً كبيراً من مدينة بيروت فحسب، بل دمر أيضاً صوامع القمح في البلد في الميناء حيث يتم تخزين إمدادات القمح في لبنان.

يذكر تقرير للأمين العام أن الأزمة الاقتصادية والمالية المتردية في لبنان أدت إلى انزلاق أكثر من نصف السكان نحو الفقر. ويشير التقرير إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 20 في المائة في عام 2020.

خسر الناس مدخراتهم ولديهم إمكانية محدودة للوصول إلى ودائعهم. وذلك في خضم أزمة مالية منهكة شهدت خسارة الليرة اللبنانية 85 في المائة من قيمتها منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019. وارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة 145 في المائة في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2019 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات بنحو 402 في المائة خلال نفس الفترة.

وفي الأسبوع الماضي، ازداد الوضع سوءاً مع انخفاض الليرة اللبنانية إلى مستوى شبه قياسي بلغ 750 10 ليرة للدولار الأمريكي الواحد، مقارنة بـ 500 1 ليرة للدولار في عام 2019. وقدر البنك الدولي أن "معدلات الفقر والفقر المدقع في الأسر اللبنانية خلال عام 2020 وصلت إلى مستويات تصل إلى 45 في المائة و 22 في المائة على التوالي".

وقد تُرجم تأثير هذه الأزمة إلى أزمة أمن غذائي وجوع بين فئات السكان الأضعف لم يسبق لها مثيل في لبنان. وحذر رئيس الوزراء من أزمة غذائية، وحذر مسؤولو برنامج الأغذية العالمي العام الماضي، حتى قبل تفاقم الأزمة، من نزول أكثر من مليون لبناني تحت خط الفقر الغذائي في عام 2020.

كما أن وضع النازحين السوريين في لبنان أصبح أكثر صعوبة نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية وفقدان قيمة الليرة اللبنانية.

ينبغي معالجة الأمن الغذائي والجوع الناجمين عن جائحة مرض فيروس كورونا على الصعيدين المحلي والعالمي. وتقوم المؤسسات الدولية بزيادة مساعداتها، ولكن المجموعة الدولية من المانحين والموارد آخذة في التقلص لأن الأزمة عالمية الآن والجميع يتألمون. ويكمن الحل في التعاون الدولي، بالعمل مع المنظمات الدولية المتعددة الأطراف، للحفاظ على "تدفق تجارة الأغذية" بين الدول ووقف القيود التجارية.

ولكن الأهم من ذلك هو أن الأمن الغذائي لا يمكن صونه إلا في بيئة سلمية. ويتعين على مجلس الأمن أن يشارك بجدية في إنهاء النزاعات في جميع أنحاء العالم لوقف انعدام الأمن الغذائي ومكافحة الجوع. إن النزاعات هي الحرائق التي تلتهم سبل عيش الناس وخبزهم اليومي. ولوضع الطعام على طاولات الفقراء، نحن بحاجة إلى إسكات البنادق التي تحرمهم من خبزهم اليومي.

ومثلما نكافح فيروس مرض كوفيد-19 بلقاح، نحتاج إلى مكافحة الجوع وانعدام الأمن الغذائي عن طريق نشر السلام وحل النزاعات. وينبغي أن تظل الوقاية في صميم الإجراءات الجماعية لمجلس الأمن والدول الأعضاء، مع معالجة الأسباب الجذرية حتى لا تتحول الأزمات إلى نزاعات مستعرة، مما يؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية.

وتنفيذ قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار 2417 (2018)، والامتثال للالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني أداتان فعالتان لتحقيق هذه الغاية. إن إبقاء خطوط المساعدة الإنسانية مفتوحة أثناء النزاع أمر ضروري لمنع المجاعة والجوع.

فلنلتزم بعدم ترك أي شخص يجوع. ولننهِ الجوع في العالم بصنع السلام.

المرفق 46

بيان وزير الخارجية والعلاقات الدولية في مملكة ليسوتو، ماتشيبو موليس – راماكواي

أود أن أبدأ بالإشادة بكم، سيدتي الرئيسة، لدعوتكم إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى لمجلس الأمن بشأن النزاع والأمن الغذائي. إن جلسة اليوم دليل واضح على تصميمنا وعزمنا على ضمان اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ القرار 2417 (2018).

إن تعزيز الأمن الغذائي هو أحد التحديات الشائكة التي يواجهها المجتمع الدولي. ويبدو أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تواجه عقبات شديدة فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي بسبب عدة عوامل، منها النزاعات، وتغير المناخ وغير ذلك من التحديات الإنمائية، مثل ضعف المؤسسات السياسية، وبيئة الاقتصاد الكلي الهشة، والسلطات الضريبية المتعثرة. وقد تفاقمت الحالة بسبب الآثار السلبية لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ونتيجة لذلك، يشكل تصاعد النزاع المسلح في أفريقيا خطرا على التقدم الضئيل الذي كان يمكن تحقيقه لولا ذلك نحو تحقيق الأمن الغذائي العالمي.

ويبدو أن العوامل الأكثر تدميرا التي تولد انعدام الأمن الغذائي هي النزاعات التي تعطل سبل العيش وتزيد من أعداد اللاجئين والمدنيين المشردين داخليا في المناطق المنكوبة بالنزاعات في جميع أنحاء العالم. وقد تحولت منطقة الساحل والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى واليمن وسورية إلى أكثر مناطق العالم عرضة للنزاعات.

وقد وسع بعض الأكاديميين المناقشة بتصنيف أسباب النزاع المسلح عموما إلى عوامل طبيعية وعوامل من صنع الإنسان. فمن ناحية، تشمل العوامل الطبيعية، على سبيل المثال لا الحصر، تغير المناخ، وحجم السكان، والمنافسة والتنوع، في حين تشمل العوامل التي هي من صنع الإنسان من ناحية أخرى التطرف الديني، والاختلال الأمني، والشعور بالعزلة، والفساد المتوطن لدى النخبة، ونُظم الإبلاغ غير الكافية والمخادعة، والوحشية العسكرية، والظروف الاقتصادية غير المؤاتية، والنُظم المتداعية، والبنية التحتية المتخلفة.

وهناك علاقة معقدة بين انعدام الأمن الغذائي والنزاع المسلح العنيف، حيث يمكن أن يؤثر النزاع على الأمن الغذائي من خلال وسائل أخرى، وقد أشار بعض العلماء إلى الأمن الغذائي نفسه على أنه من عوامل النزاع. وقد يؤدي النزاع إلى الحد من توافر الغذاء وإمكانية الحصول عليه، لأن القتال قد يعطل الإنتاج الزراعي والأسواق. وخلال النزاعات، كثيرا ما يتم إتلاف النُظم الغذائية؛ ويشمل ذلك الأضرار المباشرة، مثل تدمير المحاصيل أو الأراضي الصالحة للزراعة، وكذلك تحويل العمالة بعيدا عن القطاع الزراعي، وفقا لتقارير حول هذا الموضوع. وفي الواقع، وجد تقرير عام 2017 عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، أنه بعد فترة طويل من الانخفاض في عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية، لوحظت مؤخرا زيادات في ذلك العدد، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاعات.

وقد اتخذت أفريقيا خطوات مشجعة للتصدي لتحديات الأمن الغذائي والتغذية. وفي مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عقد في غينيا الاستوائية في عام 2014، اعتمد رؤساء الدول والحكومات مجموعة رائعة من الأهداف الزراعية الملموسة المتوخى تحقيقها بحلول عام 2025. وأكد مؤتمر قمة مالابو من جديد

أن الزراعة ينبغي أن تظل على رأس خطة التنمية للاتحاد الأفريقي، ومبادرة سياسية حاسمة لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر في أفريقيا. ويلتزم إعلان مالابو بشأن النمو الزراعي المتسارع بتسريع النمو الزراعي عن طريق مضاعفة مستويات الإنتاجية الزراعية الحالية على الأقل بحلول عام 2025. ويتواءم ذلك مع المبادئ والقيم الرئيسية للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

وخلال استعراض التقدم المحرز نحو هدف التنمية المستدامة 2 خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2017، اتضحت زيادة فهم الروابط بين جميع أهداف التنمية المستدامة. ويُبرز الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بـ ”القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة“، الروابط المعقدة بين الأهداف الإنمائية الأخرى.

وبالانتقال إلى منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية، مع التركيز بوجه خاص على ليسوتو، من الأهمية بمكان ملاحظة أن غياب النزاع المسلح في البلد خلال الأعوام الأخيرة مكن مملكة ليسوتو من التعهد بتحديث نُظمها الزراعية.

وبمساعدة المؤسسة الأمريكية للتصدي لتحديات الألفية، سن برلمان ليسوتو قانون هيئة إدارة الأراضي لعام 2010، الذي قطع شوطا طويلا في معالجة مسألة أمن ملكية الأراضي، بما في ذلك إزالة العوائق التي تحول دون حيازة المرأة للأرض. وبمساعدة الشركاء الإنمائيين، بدأت ليسوتو تطبيق أساليب زراعية تهدف إلى الصمود في وجه مخاطر المناخ والطقس. بيد أن البلد لا يزال يواجه تحديات كبيرة. ويشكل تغير المناخ أحد التحديات. وقد عصفت ظروف الجفاف القاسية بمنطقة الجنوب الأفريقي برمتها في السنوات الأخيرة وأسفرت عن نقص حاد في الأغذية. وثمة تحد آخر يتعلق بسوء التغذية بل والهزال بين الأطفال دون سن الخامسة، ولا سيما أولئك الذين يقيمون في المناطق الريفية.

كما اعتمدت ليسوتو سياستها للغذاء والتغذية في عام 2016. وتعمل هذه السياسة بمثابة الإطار المرجعي لجميع القطاعات والمنفذين لمواءمة سياساتهم وبرامجهم، وتوجيه عملية تحديد التدخلات الخاصة بالأمن الغذائي، فضلا عن تهيئة بيئة تمكينية للأمن الغذائي. كما أننا فخورون بأن نبلغ بأن رئيس دولتنا، جلالة الملك ليتسي الثالث، كان، على مدى عدد من الأعوام المتتالية، المدافع داخل الاتحاد الأفريقي عن التغذية، وأيضا سفير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المعني بالتغذية، وهما منصبان عمل من خلالهما على زيادة الوعي، وتعبئة الحكومات والمنظمات الدولية وعامة الناس للقضاء على الجوع وسوء التغذية.

وفي الختام، أود أن أبرز أن القدرة على تعزيز الأمن الغذائي وإطعام عدد متزايد من السكان بشكل مستدام بحلول عام 2030 تعتمد على استثمارات مكرسة للزراعة والحماية الاجتماعية والحد من مخاطر الكوارث والتعليم والصحة والجهود الرامية إلى تنمية قدرات المزارعين والصيادين على إنتاج الغذاء وإدارة البيئة الطبيعية.

وأخيرا، أود أن أشير إلى أنه سيكون من الحكمة أن يقوم منسق تابع للأمم المتحدة بالمساعدة على توجيه تنفيذ القرار 2417 (2018) لكفالة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بدون عوائق إلى المدنيين المتضررين من النزاعات المسلحة. ويلزم بذل جهود منسقة تنسيقا أفضل لتلبية احتياجات الناس في المناطق المنكوبة بالنزاعات ممن يتأثرون بالأزمات الغذائية الكبرى وأنماط الطقس غير الطبيعية. ويمكن إنجاز هذه

الجهود من خلال الاستجابات المحددة الهدف لحالات الطوارئ، فضلا عن المساعدة المتوسطة والطويلة الأجل لدعم الانتعاش وبناء القدرة على الصمود، أو بعبارة أخرى، من أجل إعادة البناء على نحو أفضل.

المرفق 47

بيان وزيرة الخارجية والعدل والثقافة في ليختنشتاين، كاترين إيغنبرغر

ترحب ليختنشتاين بكم، سيدتي الرئيسة، في الأمم المتحدة وفي رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر. وأثني على قراركم بتركيز اهتمام المجلس على التفاعل المعقد بين النزاع والجوع، وأنا ممتنة لدعوتي إلى المشاركة في هذه المناقشة. وبينما ننتظر بفارغ الصبر أن يستعيد مجلس الأمن المستويات المعتمدة من الشفافية والشمول والمساءلة - على غرار الخطوات الكبيرة التي خطتها هيئات الميثاق الأخرى نحو تحقيق ذلك - نأمل أيضا أن تساعد مثل هذه الإسهامات في هذه الأثناء على إثراء مداولات المجلس وقراراته بشأن موضوع يهمنا جميعا.

لقد كان القرار 2417 (2018) تاريخيا ضمن النهج العام لمجلس الأمن لمنع نشوب النزاعات وحلها. ومن الأمثلة القوية على ذلك أنه يجب على المجلس أن يعتمد مفهوما شاملا للأمن لكي ينفذ ولايته بفعالية. كما يدل على أن مجلس الأمن جزء من منظومة شاملة للأمم المتحدة تطمح إلى تحقيق الوعد الذي قطعته الأجيال، والمكرس في أهداف التنمية المستدامة - وهو منظور سيستفيد المجلس من اعتماده بشكل أشمل. إن إمكانية أن يتصدى مجلس الأمن لانعدام الأمن الغذائي باعتباره سببا جذريا للنزاعات هي إمكانية هائلة لم يتم الاستفادة منها في أغلب الأحوال. وفي الوقت نفسه، فإن مجلس الأمن مسؤول في نهاية المطاف عن معالجة الأزمات الغذائية الناجمة عن النزاعات عن طريق كفالة إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين. ومما يؤسف له أن سجل المجلس في هذا الصدد محدود للغاية أيضا.

فقبل أسبوعين فقط، تم إطلاع مجلس الأمن على الحقيقة المروعة المتمثلة في أن 60 في المائة من سكان سورية - 12,4 مليون نسمة - لا يحصلون بانتظام على ما يكفي من الأغذية المأمونة والمغذية. وفي شمال غرب سورية، يعاني الأطفال بمستويات غير مسبوقة من الجوع وعواقبه الصحية الخطيرة. إن عشر سنوات من الحرب التي تشنها السلطات السورية ضد شعبها تمثل أيضا 10 سنوات من خذلان مجلس الأمن للشعب السوري - وهي وصمة عار لا مثيل لها ستشوه إرث المجلس بصورة دائمة. وعلى الرغم من أن الأزمة الإنسانية الحالية في سورية نتيجة مباشرة للنزاع المسلح، فإن لها بلا شك أسبابا معقدة. وينبغي أن تُعالج هذه الأسباب في سياق حل سياسي شامل لوضع سورية على طريق السلام والازدهار والعدالة.

وفي الوقت نفسه، من الواضح أن الجوع لا يزال يُستخدم كأداة للحرب وأن المسؤولين عن ذلك لا يكلون في جهودهم الرامية إلى إدامة المعاناة في مناخ من الإفلات من العقاب. ولا تزال السلطات السورية تقيد وصول المساعدات الإنسانية أو تمنعه تعسفا في انتهاك منهجي لمبدأ الموافقة على تسليم المساعدات عبر خطوط النزاع. ولذلك، فإن القناة الإنسانية المتبقية العابرة للحدود هي شريان حياة لثلاثة ملايين شخص ويجب على مجلس الأمن الحفاظ عليها، ويا حبذا إذا جرى استكمالها بقنوات أخرى عابرة للحدود، وفقا للاحتياجات الإنسانية على أرض الواقع. وإذا لم يف المجلس بمسؤوليته عن كفالة تقديم المساعدة إلى جميع من يحتاجون إليها، فينبغي للجمعية العامة أن تكون مستعدة لاتخاذ إجراءات تكميلية. إن المنع التعسفي لإيصال المساعدات الإنسانية جريمة حرب، وكذلك تجويع السكان، الذي أُدرج في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وما فتئ مجلس الأمن يخفق على مدار السنوات العشر الماضية في محاسبة مرتكبي الجرائم الوحشية في سورية، مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة من حيث معاناة المدنيين. وبالتالي، فإن عمل

الآلية الدولية المحايدة والمستقلة الصادر بها تكليف عن الجمعية العامة يكتسي أهمية رئيسية ويوفر حاليا السبيل الأكثر مباشرة لتحقيق العدالة، بالإضافة إلى الملاحقات القضائية الوطنية مثل تلك التي جرت مؤخرا في ألمانيا. وفي ضوء الأدوات القانونية البعيدة المدى المتاحة لمجلس الأمن، ينبغي له أن يعيد النظر على وجه السرعة في موقفه العدائي ضد جهود العدالة الدولية وأن يستخدم سلطته لضمان احترام أطراف النزاع للقانون الدولي الإنساني.

يبرز النزاع في اليمن باعتباره واحدة من أضخم أزمات الأمن الغذائي. وظلت الأمم المتحدة تشدد بلا كلل على ضرورة امتثال جميع الأطراف لقواعد الحرب الأساسية، على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف، لمنع وقوع كارثة إنسانية. وبدلا من ذلك، اتسمت الحرب بأقصى درجات التجاهل للقانون الدولي. ولا تزال الأعمال العدائية تغذيها التدخلات الأجنبية ويتحمل الشعب اليمني عواقبها، حيث يحتاج 80 في المائة منهم الآن إلى المساعدة الإنسانية. إن ثلثي جميع المديريات في مرحلة ما قبل المجاعة، وهي حالة يأباها الضمير . وقد شهدنا مرارا وتكرارا تسييس وصول المساعدات الإنسانية. ولكسر حلقة انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع في اليمن، يجب على مجلس الأمن أن يجعل وصول المساعدات الإنسانية على رأس أولوياته وألا يقبل فرض قيود على الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لإيصال المساعدات بأمان وكفاءة. ولن يحظى المجلس بالمصداقية في القيام بذلك إلا إذا كان مستعدا لإنفاذ موقفه. وتلك أيضا مسؤولية تقع على عاتق المجلس إزاء الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في الميدان، بما في ذلك موظفو الأمم المتحدة العديدون المتفانون.

وتبعث التقارير المتعلقة بالنزاع في منطقة تيغراي الإثيوبية على القلق البالغ، سواء من منظور إنساني أو من منظور المساءلة. ويجب على مجلس الأمن أن يكفل وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى المنطقة على وجه السرعة وأن يضع حدا لقطع الاتصالات وأن يحقق في التقارير المتعلقة بالفظائع. وترحب ليختنشتاين بالاتفاق المبرم بين برنامج الأغذية العالمي وحكومة إثيوبيا بشأن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، فضلا عن القيادة التي أبدتها أيرلندا في مناقشات المجلس. وينبغي أن يكون من المصلحة الأساسية لمجلس الأمن أن يضمن احترام أحكامه بالكامل من أجل منع تفاقم الأزمة الإنسانية وتحقق سيناريو أسوأ الافتراضات المتمثل في حدوث مجاعة في المنطقة.

وعلى الرغم من أن دعم مجلس الأمن لجهود الوساطة الإقليمية سيؤدي قريبا، كما نأمل، إلى إحراز تقدم سياسي نحو حل الأزمة، فإن على المجلس أيضا مسؤولية اتخاذ الخطوات اللازمة للحد من المعاناة الإنسانية وزيادة آفاق التوصل إلى حل سياسي حيثما أمكن ذلك. ومن المؤسف أن مجلس الأمن لم يعبر عن موقفه بشكل واضح حتى الآن في هذا الصدد، ولكن يُنتظر أن توفر مناقشة اليوم زخما إضافيا لصدور وثيقة عن المجلس.

المرفق 48

بيان البعثة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة

تشكر مالطة رئاسة الولايات المتحدة على تنظيمها هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى الهامة بشأن النزاع والأمن الغذائي، وتغتنم هذه الفرصة أيضا للتأكيد على العمل الدؤوب الذي لا يقدر بثمن الذي يقوم به ديفيد بيسلي وفريقه في برنامج الأغذية العالمي ولتهنئتهم على فوزهم بجائزة نوبل للسلام في عام 2020، تقديرا لعملهم الرائع وإسهامهم للإنسانية.

تؤيد مالطة البيان الذي قدمه الاتحاد الأوروبي (المرفق 33) تأييدا تاما، بينما تقدم كذلك بضع ملاحظات إضافية بصفتنا الوطنية.

لقد كان اتخاذ القرار 2417 (2018) بالإجماع في عام 2018 لحظة فاصلة، ولا تزال أحكامه مهمة كما كانت دائما. ومن دواعي القلق العميق أن من المتوقع أن يزداد انعدام الأمن الغذائي في عام 2021، بالنظر كذلك إلى البعد الجنساني لانعدام الأمن الغذائي، حيث تتأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب.

وعلى نحو ما أبرزه برنامج الأغذية العالمي، في خطته للاستجابة التي نشرت في شباط/فبراير، فإن هناك أكثر من 30 مليون شخص يعيشون في حالات طوارئ في 41 بلدا، وقد تم تحديد النزاع باعتباره المحرك الأهم للاحتياجات الإنسانية.

ولذلك، من المناسب للغاية أن يواصل مجلس الأمن التركيز على هذه المسألة وأن يتصدى للصلة بين النزاع وانعدام الأمن الغذائي. ويظل هذا الأمر أكثر إلحاحا نظرا للظروف المتفاقمة جراء مرض فيروس كورونا والأزمات الإنسانية الخطيرة وحالات انعدام الأمن الغذائي التي نشهدها في بلدان متعددة.

وفي إثيوبيا، تعيق التوترات حركة السلع وهي حالة تؤثر، وستظل تؤثر، تأثيرا سلبيا على الحصول على الغذاء. وفي اليمن، من المتوقع أن يرتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بواقع ثلاثة ملايين تقريبا ليصل إلى 16,2 مليون شخص بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه 2021. وفي سورية، لا يحصل 12,4 مليون شخص بشكل منتظم على ما يكفي من الغذاء الآمن والمغذي. وتعاني بلدان أخرى، مثل العراق وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان، من انعدام الأمن الغذائي المرتبط بالنزاع وهي بحاجة ماسة إلى تركيزنا الجماعي.

ويتعين علينا مضاعفة جهودنا لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ومنع نشوء أعمال عدائية جديدة والاعتراف بالإطار الأساسي الذي يوفره القانون الدولي الإنساني لمنع انتشار انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات والتصدي له.

وأود أن أوضح ثلاثة مبادئ ستكون بمثابة نبراس لنا في حالة تكليف مالطة بمسؤولية الانضمام لعضوية مجلس الأمن في 2023-2024.

أولا، تمشيا مع القانون الدولي الإنساني، نؤكد على أهمية قيام جميع الأطراف بتسهيل وصول الجهات الفاعلة الإنسانية بسرعة وأمان ومن دون عوائق. فتقديم المساعدة المنقذة للحياة فورا ومن دون عوائق إلى المستفيدين المستهدفين يشكل أولا وقبل كل شيء عاملا حاسما لمعالجة انعدام الأمن الغذائي. وعلى نطاق أوسع، فإن ذلك يمثل أحد القواعد الأساسية للإنسانية التي ينبغي أن تكون بمثابة عامل موحد

للمجتمع الدولي. ونُذكر جميع الكيانات بالتزامها بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية وتيسيره وبكفالة عدم تعرض العمليات الإنسانية لهجمات متعمدة أو لأشكال أخرى من العرقلة المباشرة أو غير المباشرة أو كلتيهما، مثل القيود المفروضة على الوصول أو التنقل أو كليهما.

ثانيا، نشجع جميع الأطراف على التقيد بالحظر الصريح والمُقَنَّن لاستخدام تجويع السكان المدنيين كأسلوب حرب. إن عملا كهذا يُظهر أقصى قدر من الاحتقار للحياة البشرية. ولا يمكن أن تمر تلك الجرائم من دون عقاب، ومجلس الأمن هيئة مناسبة لتسليط الضوء على ذلك.

ثالثا، تؤكد مالطة من جديد كامل دعمها لدور ووجود وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى التي تكفل وصول المساعدة الإنسانية الحيوية إلى الوجهة المقصودة لها في ظروف بالغة الصعوبة، وغالبا ما تدفع الثمن الأكبر لمساعيها المتفانية.

وقد سعت مالطة إلى القيام بدورها من خلال التصدي بشكل استباقي لحالات انعدام الأمن الغذائي، سواء الناجمة عن الصراع أو خارجه. وفي الآونة الأخيرة تعهدت مالطة بتقديم مساهمة مالية خلال الاجتماع الافتراضي الرفيع المستوى لعام 2021 من أجل الحالة الإنسانية في اليمن.

في الختام، نكرر الرسالة القائلة بأن التنسيق الدولي من خلال الكيانات المتعددة الأطراف يوفر السبيل المناسب لمواجهة هذا التحدي. وفي هذا السياق نؤيد إنشاء مركز تنسيق تابع للأمم المتحدة لتيسير وتنسيق تنفيذ القرار 2417 (2018). وبالمثل، نحن نتطلع إلى مؤتمر قمة الأمين العام المقبل بشأن النظم الغذائية وإلى الخروج منه بنتائج ملموسة يمكن أن تخفف معاناة ملايين البشر في جميع أنحاء العالم.

المرفق 49

بيان البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة

[الأصلي: بالفرنسية]

أود في البداية أن أشكر الولايات المتحدة الأمريكية على تنظيمها هذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن بشأن مسألة الصراعات والأمن الغذائي البالغة الأهمية. إن هذه المناقشة هي فرصة جيدة لتسليط الضوء على الحالة الإنسانية العالمية في عام 2021 وعلى المستويات التاريخية لانعدام الأمن الغذائي التي تنتظر عدة بلدان، وخاصة البلدان التي تشهد عدم استقرار وحالات صراع.

ويرحب المغرب أيضا بمبادرة الأمين العام بعقد مؤتمر قمة بشأن النظم الغذائية على مستوى رؤساء الدول خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة المقرر عقده في أيلول/سبتمبر 2021. ويمثل المغرب مجموعة الدول الأفريقية في اللجنة الاستشارية لمؤتمر القمة، وهو لا يدخر جهدا لحشد أصحاب المصلحة الوطنيين والأفارقة المعنيين حول رؤية مؤتمر القمة هذا، وهي إصلاح النظم الغذائية وفقا لنماذج مستدامة وشاملة مع زيادة الوعي بالعواقب الأمنية لتغير المناخ وما ينتج عنه من آثار على الأمن الغذائي والسلم والأمن الدوليين.

إن جعل الزراعة محركا للنمو الاقتصادي وأداة فعالة في مكافحة الفقر في الريف هو هدف استراتيجية خطة المغرب الأخضر التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس، باركه الله، في عام 2008. لا تزال الزراعة المغربية في عام 2021 محور اهتمامات التنمية المستدامة والأمن الغذائي. بالإضافة إلى مساهمتها في الاقتصاد الوطني بنسبة حوالي 14 في المائة، فإن أثرها الاجتماعي والاقتصادي الحقيقي أعلى بكثير بفضل آثارها غير المباشرة في المنبع والمصب ومن خلال الإنفاق الاستهلاكي النقدي النهائي للأسر المعيشية.

وعلى هذا النحو أفرزت خطة المغرب الأخضر ديناميكية جديدة في القطاع الزراعي في المغرب. ومنذ تنفيذ الخطة تُقدر الاستثمارات الخاصة في القطاع الزراعي بنحو 56 بليون درهم مغربي. وقد حققت الزراعة المغربية خلال 50 عاما تقدما كبيرا من حيث التحديث والتنويع، ولا يزال النشاط الزراعي يشكل إحدى ركائز الاقتصاد المغربي.

كما حسّن المغرب من اكتفائه الذاتي في بعض المواد الغذائية في سياق يتسم بتزايد اندماج السوق الدولية. وهكذا تلبي المملكة 100 في المائة من احتياجاتها من اللحوم والفواكه والخضروات؛ و 82 في المائة من احتياجاتها من الحليب، و 50 في المائة من احتياجاتها من السكر، و 60 في المائة من احتياجاتها من الحبوب؛ و 20 في المائة من احتياجاتها من الزيت.

وعلى الصعيد الدولي، يعتبر المغرب تعزيز القطاع الزراعي الوطني واندماجه في بيئته العالمية والقارية أولوية. وعلى هذا النحو يقدم المغرب الدعم لعدة بلدان أفريقية شقيقة ويمول عدة برامج في مجال الزراعة ومصائد الأسماك البحرية. وهكذا فإن المغرب، ومن خلال العمل المتضافر لحكومته وقطاعه الخاص، يساهم في تعزيز الأمن الغذائي في البلدان الأفريقية من خلال دعم الإنتاج الزراعي المستدام وتحسين إدارة المياه ونوعية التربة والتغذية.

لقد سلطت أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الضوء على بعض مواطن الضعف العالمية: فلم يتم تنسيق التصدي للجائحة على الصعيد العالمي، ولم يتمكن هذا التصدي من مساعدة أفقر البلدان وشعوبها بسبب ضعف البنية التحتية القائمة للرعاية الصحية. كما أنه لم يتمكن من إدارة العواقب الاقتصادية. وفي معالجة مسألة الأمن الغذائي ينبغي لمجلس الأمن أن يركز على أوجه القصور هذه أثناء التصدي للتحديات الرئيسية الأخرى التي تتراوح بين تغير المناخ وتزايد عدم المساواة والاضطرابات التكنولوجية والإرهاب.

بالإضافة إلى ذلك، فإن النظم الزراعية والغذائية الهشة، وخاصة في أفريقيا وغيرها من المناطق المنخفضة الدخل، ضاعفت من أثر الجائحة. وإذا تُركت هذه العيوب بلا معالجة فإنها قد تضاعف من صدمة الأزمات الجديدة في العقود المقبلة.

إن برنامج الأغذية العالمي يحذر من أن عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، ولا سيما في أفريقيا، قد يتضاعف تقريبا في عام 2021 إلى 265 مليون شخص، نتيجة لهذه الجائحة. إن تعزيز النظم الزراعية الأفريقية أمر حيوي لجعل القارة أكثر اعتمادا على نفسها وأكثر مرونة عندما تواجه صدمات جديدة.

كما أن ضمان عمل النظم الزراعية والغذائية في أفريقيا وفي المناطق النامية أمر حيوي بنفس القدر، حيث أن الغذاء والزراعة يؤديان دورا مركزيا في وضع نظم الرعاية الصحية والنظم الاجتماعية والاقتصادية.

إن عمليات الإغلاق وتدابير الابتعاد الاجتماعي المرتبطة بجائحة كوفيد-19 لم تكن كافية في أقل البلدان نموا، التي تستند اقتصاداتها إلى حد كبير إلى القطاع غير الرسمي، ويرجع ذلك أساسا إلى المخاوف من أن تؤثر هذه التدابير تأثيرا كبيرا في قدرة الناس على كسب ما يكفي لإطعام أسرهم.

إن تعزيز الأمن العالمي يتطلب أيضا تحويل النظم الزراعية والغذائية. فالإرهاب يتغذى على حرمان سكان الريف في مناطق مثل الساحل، التي يمكنهم فيها أن يكسبوا من خلال ممارسة أنشطة غير مشروعة أكثر مما يكسبونه من خلال العمل في الاقتصاد النظامي والخدمات العامة.

إن إعادة تنظيم الزراعة شرط أساسي للتغذية المستدامة لسكان العالم، والذين يمكن أن يصل تعدادهم إلى ما يقرب من 11 بليون نسمة بحلول نهاية هذا القرن.

وستتيح مجموعة من الفعاليات الدولية فرصة ممتازة للمضي قدما في هذه القضايا، بما في ذلك منتدى الثورة الخضراء الأفريقية، الذي سوف يستضيفه المغرب هذا العام استعدادا لمؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية، من أجل حشد الأصوات الأفريقية حول تلك الفعالية.

ويؤكد المغرب من جديد أهمية ضرورة أن تسرع أفريقيا، بدعم من المجتمع الدولي، في تحويل نظمها الزراعية والغذائية لتمكين العالم من تحقيق الغايات التي حددتها أهداف التنمية المستدامة.

المرفق 50

بيان الممثل الدائم لناميبيا لدى الأمم المتحدة، نيفيل ميلفين غيرتزي

من دواعي سرور ناميبيا أن تشارك في هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن الصراع والأمن الغذائي. إن انعدام الأمن الغذائي، وخاصة في مناطق الصراع في العالم، يظهر بشكل بارز ومتكرر في تقرير للأمين العام تلو الآخر. إن انعدام الأمن الغذائي ينشأ في بعض الحالات نتيجة للصراع. ولذلك من الواضح أنه لكي ينتهي انعدام الأمن الغذائي الناجم عن الصراعات أو ينحسر يجب أن تتوقف الصراعات.

وحتى يتحقق ذلك، ينبغي تعزيز السلام والحوار والمصالحة واستدامتها. بيد أنها ليست الحلول الوحيدة. فتعزيز سيادة القانون وتحسين الحوكمة وتقديم مصالح الناس على المصالح الشخصية تؤدي دوراً لا غنى عنه في منع نشوب النزاعات والوساطة فيها وحلها.

ليست كل النزاعات متشابهة. فعلى سبيل المثال، بعض النزاعات تكون مدفوعة بالسلطة وبعضها الآخر بالأيديولوجية. وعلى هذا النحو، لا يمكن في بعض الحالات أن يعزى اندلاع النزاع إلى أي قدر من سوء الإدارة، بل إلى النفوذ الخارجي في الشؤون الداخلية لبلد ما لأسباب سياسية، بغض النظر عن كيفية تأطير هذا التأثير وإسقاطه. وفي مثل هذه الحالات، يقع على عاتق مجلس الأمن التزام بأن يولي اهتماماً لا لمظاهر النزاع وحسب ولكن أيضاً للأسباب الكامنة وراءه.

إن ظهور النزاعات وانعدام الأمن الغذائي واستمرارها يشكل تحدياً للوازع الأخلاقي للبشرية الذي يدفع إلى إبداء المحبة والاهتمام للمشردين وغيرهم من المتضررين. كما أنه يضع الدبلوماسية على المحك. وفي هذا الصدد، يواصل فخامة السيد هاغه غ. غينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا، تذكير الناميبيين بأن فشل الدبلوماسية هو بداية الحرب. ويجب حماية العاملين في المجال الإنساني الذين يساعدون أولئك الذين يعانون من الافتقار الحاد للأمن الغذائي، ويجب اتخاذ تدابير وتنفيذها لضمان إيصال المعونة في الوقت المناسب ودون عوائق. ولا يتسبب العاملون في المجال الإنساني في نشوب النزاعات، كما أنهم ليسوا من عناصر النزاع. ولذلك تدين ناميبيا جميع الهجمات على موظفي المساعدة الإنسانية والبنى التحتية المدنية، لأنهم مجرد ضحايا لخلافات الآخرين.

وقد تؤدي علامات الإنذار المبكر للنزاعات، إذا تم تجاهلها، إلى تطور وتكشف مخاطر أكثر تنوعاً في شكل تعصب سياسي وتعطيل متعمد للعملية الانتخابية وتحريض على العنف والنزاع، من بين أمور أخرى.

ولا يمكن أن يسود السلام باتخاذ تدابير ضعيفة أو غير موجودة لبناء السلام، أو عندما تظل هذه التدابير غير منفذة بسبب انعدام الإرادة السياسية. وبغية درء انعدام الأمن الغذائي وعواقبه الضارة وإنهاء النزاعات، ينبغي مساعدة الدول الهشة والمتدهورة من أجل بناء قدراتها للحفاظ على سيادتها. وبالنظر إلى درجة الترابط في العالم اليوم، ينبغي النظر إلى المساعدة المقدمة لتعزيز مؤسسات أي دولة على أنها طريقة استباقية وغير مباشرة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي الذي يمكن أن يؤثر – بطريقة أو بأخرى – على دول أخرى في المستقبل.

ولا يزال تغير المناخ يشكل تحدياً خطيراً يؤثر تأثيراً مباشراً على كل قطاع من قطاعات الاقتصاد. وعلى هذا النحو، فإن التعاون في مجال المياه أكثر أهمية. ويشهد العالم الترابط بين المياه وهجرة السكان. وتؤثر الهجرة الحادة على الأمن الغذائي في أجزاء كثيرة من العالم، مما يشكل تحدياً مباشراً لشرعية الحكومة وقدرتها على الصمود. وتنطوي الهجرة على تحديات محددة، بما في ذلك ظهور الحقوق المائية والنزاعات على الأراضي التي تسهم في انعدام الأمن الغذائي وتعجل بنشوب النزاعات. ولذلك ينبغي اعتبار الاستثمار في المياه والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته استثمارا في صون السلم والأمن الدوليين.

وليس لدى ناميبيا اعتراض على وجود مركز تنسيق تابع للأمم المتحدة للمساعدة في توجيه تنفيذ القرار 2417 (2018)، ولكن الهدف من القرار هو ضمان إيصال المعونة إلى المدنيين على نحو سلس، وحماية العاملين في المجال الإنساني، وصون القانون الدولي – وليس حل النزاعات. وبينما نقدر أهمية هذا القرار، فلن يمكننا الحد من انعدام الأمن الغذائي إلا إذا نُفذ جنباً إلى جنب مع أدوات أخرى مصممة لإنهاء النزاع.

المرفق 51

بيان البعثة الدائمة لهولندا لدى الأمم المتحدة

في 24 آذار/مارس، تكون ثلاث سنوات قد مرت منذ أن اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2417 (2018). وبعد مرور ثلاث سنوات، أصبح الارتباط بين النزاع والجوع أكثر وضوحاً من أي وقت مضى.

ولطالما كانت مملكة هولندا من أبرز المدافعين عن معالجة هذه الصلة. فقد كان اتخاذ القرار 2417 (2018) بالإجماع، الذي بادرت به هولندا والسويد وكوت ديفوار والكويت، معلماً رئيسياً في مكافحة الجوع الناجم عن النزاع. وهو لم يسلّط الضوء فحسب لأول مرة على النزاع بوصفه أهم محرك لانعدام الأمن الغذائي، بل أدان أيضاً استخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب. ولذلك يسرّنا أن نرى أعضاء آخرين في مجلس الأمن يدفعون بهذه المسألة قدماً.

ومع اقتراب القرار من عيد ميلاده الثالث فإنه يظل، للأسف، وثيق وجيها كما كان دائماً. وتتوقع اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2021، التي نشرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مستوى تاريخياً من انعدام الأمن الغذائي مع مجاعةٍ تلوح في أفق عدة بلدان، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى النزاع. وفي حين أن الصدمات المناخية والاقتصادية تدفع الاحتياجات بشكل متزايد، فإن النزاع لا يزال السبب الجذري للافتقار الحاد للأمن الغذائي في عدد متزايد من البلدان. ففي عام 2019، عانى 77 مليون شخص في 22 بلداً من الجوع بسبب العنف المسلح.

وأود أن أبرز ثلاثة عناصر تحتاج إلى مزيد من الاهتمام إذا أردنا أن نكافح الجوع بنجاح وأن ننفذ روح القرار 2417 (2018).

أولاً، ينبغي أن تكون الوقاية على رأس جميع جداول أعمالنا. إن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والتخفيف من آثاره على السكان هي الطريقة الأكثر استدامة لمكافحة الجوع. وإذا كنا نريد الاستقرار على المدى الطويل، فإننا بحاجة إلى تطوير نظم غذائية أكثر استدامة ومرونة وإنصافاً وشمولاً. عندئذ يمكن للمجتمعات المحلية أن توفر الغذاء لأسرها عندما تتعرض لصدمة. ويمثل مؤتمر قمة الأمين العام للنظم الغذائية في عام 2021 فرصة كبرى، وهو بمثابة شهادة على تعددية الأطراف الشاملة. ونحن ملتزمون التزاماً كاملاً بتحقيق نتيجة طموحة من مؤتمر القمة ذاك.

كما بادرت هولندا، من خلال البرنامج الإقليمي لمرونة الأمن الغذائي والتغذوي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إلى تفعيل القرار 2417 (2018) والمساهمة في مرونة النظم الغذائية في الأزمات التي طال أمدها من خلال معالجة العلاقة السببية بين النزاع وانعدام الأمن الغذائي. وستكون النتيجة الإجمالية للبرنامج هي سبل العيش المرنة والنظم الغذائية التي تسهم في تحقيق السلام المستدام على الصعيد المحلي.

ثانياً، نؤكد على أهمية الإنذار المبكر. لقد أعطى القرار 2417 (2018) مجلس الأمن الأدوات اللازمة للقيام بدور محوري في تجنب المجاعة. وهو يمكّن مجلس الأمن من دعوة الأمين العام إلى إبلاغ المجلس حالما تلوح المجاعة في الأفق. وقد ثبت أن القرار فعال. في عام 2018، أثار مجلس الأمن القرار 2417 (2018)، مما أدى إلى تحسين إمكانية الوصول وإلى تجنب المجاعة، في نهاية المطاف، في جنوب

السودان. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أثار القرار 2417 (2018) مرة أخرى، لكنه لم يسفر عن أي تحسن في الحالة في بوركينا فاسو أو شمال شرق نيجيريا أو اليمن أو جنوب السودان. من الممكن أن يؤدي تقديم تقارير أكثر تعمقاً وتواتراً إلى مجلس الأمن إلى تعزيز آلية الإنذار المبكر وأن يكون ذلك خطوة هامة نحو العمل.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثالثة – اتخاذ الإجراءات. إن التجويع المتعمد للمدنيين غير قانوني وغير أخلاقي ويجب وقفه. ومع اتخاذ القرار 2417 (2018) بالإجماع وتعديل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، بتوسيع نطاق تطبيق التجويع كجريمة حرب ليشمل النزاعات المسلحة غير الدولية، أوضح المجتمع الدولي أن التجويع المتعمد غير مقبول ويعاقب عليه.

ولذلك أعتقد أننا بحاجة إلى أن نأخذ النجاحات السابقة إلى المستوى التالي وأن نناقش بصورة ملموسة أكثر كيف يمكننا كفالة تحقيق العدالة لضحايا التجويع. والتحضير للمساءلة الجنائية يبدأ بجمع البيانات. وثمة حاجة إلى معلومات وأدلة بشأن حجم التجويع وتكرار حدوثه، ولكن أيضاً بشأن مرتكبيه. وتحقيقاً لتلك الغاية، نحن بحاجة إلى بناء القدرات. عندما تكون الأدلة واضحة ويمكن إسنادها إلى فاعلين، يجب أن تعقب ذلك عواقب لأن اتخاذ الإجراءات هو ما يستحقه ضحايا جرائم الحرب. وهولندا على استعداد للقيام بدورها.

وأخيراً، أود أن أركز على سياقين محددين للأزمة – هما اليمن وإثيوبيا.

لنبدأ باليمن، حيث استمر دق ناقوس الخطر بشأن الحالة الغذائية المتردية في البلد خلال السنوات الماضية. ويفيد برنامج الأغذية العالمي، في تقريره عن الأمن الغذائي ورصد الأسعار، بأن حالة الأمن الغذائي في اليمن لا تزال تبعث على القلق. وتتجلى الأسباب في استمرار النزاع، ومزيج من التدهور التراكمي في أوضاع الاقتصاد الكلي، وآثار جائحة مرض فيروس كورونا، وانخفاض المساعدات الغذائية، وأزمة الوقود في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطات صنعاء، والفيضانات المفاجئة في جميع أنحاء البلد. وفي إحاطة إلى مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير (انظر S/2021/56)، دعا منسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارك لوكوك إلى اتخاذ إجراءات فورية لمنع حدوث مجاعة هائلة ناجمة عن النزاع في اليمن.

وقد سلطت تقارير أفرقة خبراء الأمم المتحدة وفريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن الضوء باستمرار على الحالات التي تعرض فيها الأطراف المتحاربة للخطر إمكانية الحصول على الغذاء الأساسي والأشياء التي لا غنى عنها لبقاء السكان اليمنيين. ويحدث ذلك إما بشكل مباشر، من خلال الهجمات على الهياكل الأساسية الحيوية أو مناطق التعدين والمناطق الزراعية، أو بشكل غير مباشر، عن طريق تقييد الوصول، أو وقف دفع الرواتب، أو عرقلة الجهود الإنسانية، أو استغلال اقتصاد الحرب. إن المجاعة في اليمن هي نتيجة من صنع الإنسان للأطراف المتحاربة التي تطيل أمد النزاع على حساب السكان اليمنيين. ويجب اتخاذ إجراءات لضمان المساءلة في اليمن. ولهذا السبب، ساعدت هولندا على تعزيز ولاية الفريق في مجلس حقوق الإنسان لتمكينه من إجراء تحقيق مستقل في انتهاكات حقوق الإنسان من أجل منع إفلات المسؤولين عنها من العقاب.

إن موضوع مناقشة المجلس اليوم ملح للغاية فيما يتعلق بتيغراي في إثيوبيا. إذ يشكل اندلاع الأعمال العدائية التي بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر تهديدا كبيرا بأن تؤدي إلى مجاعة جماعية. والمعلومات المفصلة عما يحدث على أرض الواقع شحيحة، ولكن التقارير التي نتلقاها تبعث على القلق. ويشمل ذلك

تقارير الأمم المتحدة عن أعمال عنف واسعة النطاق ومستمرة، وتشريد قسري ونهب على أيدي العديد من الجماعات المسلحة. وتتضمن أيضا تقارير عن وقوع هجمات على أهداف بالغة الأهمية لبقاء السكان المدنيين، والقيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية إلى منطقة كان 000 950 شخص يعتمدون فيها بالفعل على المساعدة الغذائية قبل الأعمال العدائية. ومن الجدير بالذكر أن مثل هذه الأعمال قد تشكل انتهاكا للقانون الدولي، الذي يحظر استخدام التجويع كوسيلة للحرب. ومن ثم، من الأهمية بمكان أن تجري كل من اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تحقيقات في تلك الانتهاكات المزعومة. ويجب محاسبة الجناة.

ولذلك تدعو مملكة هولندا إلى الوصول الإنساني الكامل وغير المقيد إلى أكثر من 4,5 ملايين شخص محتاج، وإلى عملية إنسانية ممولة تمويلا جيدا تقلل من خطر الجوع. وإعلان رئيس الوزراء الإثيوبي، في 3 آذار/مارس، أن وكالات المعونة يمكن أن تعمل في المنطقة وأنها لم تعد مقيدة بالحاجة إلى الحصول على تصاريح دخول، هو خطوة واعدة، إذا نفذتها بالكامل الحكومة الاتحادية الإثيوبية والقوات التي تدعم عملياتها العسكرية في تيغراي. وتعزز الحالة الراهنة اعتقاد بلدي بأن الوقف الكامل للأعمال العدائية، الذي تتبعه عملية سياسية، هو السبيل الوحيد للتصدي بفعالية للخطر الناجم عن اقتران الجوع بالنزاع، مما قد يزيد من معاناة شعب تيغراي.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على أهمية كسر حلقة انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات، وإبراز الدور الحاسم الذي يمكن أن يؤديه القرار 2417 (2018) والتأكيد على ضرورة اتخاذ إجراءات. إن جعل الجوع الناجم عن النزاع غير مقبول أخلاقيا يتطلب المثابرة. وتبرز جلسة مجلس الأمن اليوم، برئاسة الولايات المتحدة، ذلك الإصرار.

المرفق 52

بيان الممثل الدائم لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة، خايمي هيرميدا كاستيّو

[الأصل: بالإسبانية]

كما ورد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ونظرا للصلة الجوهرية بين أهداف التنمية المستدامة والسلام والاستقرار في دولنا، لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة بدون سلام، ولا سلام بدون تنمية. وبدون السلام، سيكون من المستحيل تحقيق جميع الأهداف الأخرى، ولا سيما الهدف الرئيسي المتمثل في القضاء على الفقر.

ولا تزال النزاعات والاضطرابات الناجمة عن الأثر السلبي لتغير المناخ والصدمات الاقتصادية محركا رئيسيا للأزمات الغذائية في جميع أنحاء العالم التي يعاني منها أكثر السكان ضعفا في حالة من انعدام الأمن الغذائي والفقر والجوع الشديد.

ونتضامن مع جميع البلدان المتضررة من النزاع وانعدام الأمن، ولا سيما البلدان التي تواجه أزمة غذاء في القرن الأفريقي. ونأمل أن ينفذ المجتمع الدولي التدابير اللازمة لحل تلك الأزمة.

إن نيكاراغوا من أشد المدافعين عن عالم تسوده ثقافة السلام والوئام والمحبة بين الأمم، وتعمّ فيه تعددية الأطراف بجميع معاييرها الدولية، بالاشتراك مع المنظمات الدولية والإقليمية، بدلا من جشع وبخل الأقوياء، من أجل تعزيز التضامن والتعاون والعلاقات على قدم المساواة، على نحو يصب في التنمية المستدامة لجميع شعوبنا.

والحقيقة هي أنه نظرا للوتيرة الحالية للتنفيذ، لن يتحقق الهدف 2 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 - ”القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة“. ولذلك، يلزم إحداث تغيير عميق في النظام العالمي للأغذية والزراعة، فضلا عن زيادة الإنتاجية الزراعية والإنتاج الغذائي المستدام، للمساعدة في الحد من خطر الجوع الذي يتهدد ملايين البشر.

وتعتقد نيكاراغوا أنه ما دام فرض تدابير قسرية أحادية الجانب على البلدان النامية مستمرا، فلن يتحقق القضاء على الجوع، مما يعرض للخطر أيضا تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 16 الأخرى. ويجب أن تعلق فورا جميع التدابير الاقتصادية القسرية التي تفرضها بعض البلدان القوية على شعوبنا من جانب واحد، لأن هذه الجزاءات أو الاعتداءات تشكل إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون القضاء على الفقر والجوع. وعلاوة على ذلك، فإن فرض مثل هذه التدابير في أوقات الجائحة يرقى إلى جريمة ضد الإنسانية.

ومن المهم أن نضع في اعتبارنا أن الأمن الغذائي يتطلب نموا اقتصاديا منصفا، وتوفير فرص عمل، وتوليد الدخل، والتقدم التكنولوجي، ولا سيما في القطاع الزراعي.

ومن الضروري أن يواصل المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة للتصدي لهذه الجائحة، بدون إهمال الجهود الرامية إلى حماية وتعزيز سلاسل القيمة الغذائية العالمية والإقليمية والمحلية.

ونيكاراغوا بلد يعيش من إنتاجه الوطني، مع الموارد الطبيعية وقدرات السكان والقطاعات الإنتاجية في استراتيجية القدرة التنافسية، وتحسين نوعية المنتجات، والتصنيع الزراعي للمنتجات الأولية، والحوار

والعلاقات الجيدة مع جميع القطاعات الإنتاجية من أجل الاستفادة الكاملة من السوق المحلية للإنتاج الوطني.

وتنفذ حكومة نيكاراغوا برامج من قبيل برنامج مكافأة الإنتاجية الغذائية وبرنامج القروض المتناهية الصغر غير الربوية والعادلة، تماشيا مع أولوية ضمان حصول الأسر في نيكاراغوا على ما يكفي من الأغذية الصحية والمغذية.

إن تنفيذ التدابير الرامية إلى تحويل النظم الغذائية للبلدان النامية لضمان منافع أكبر لشعوبنا يتطلب إرادة سياسية أكبر من جانب البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما فيما يتعلق بالتمويل ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

المرفق 53

بيان الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة، تيجاني محمد بندي

أشكر وفد الولايات المتحدة على تنظيم مناقشة اليوم. كما نشكر مقدمي الإحاطات الآخرين على عرض آرائهم بشأن هذا الموضوع الهام للغاية.

يتحقق الأمن الغذائي عندما يحصل جميع سكان بلد ما على ما يكفي من الغذاء الآمن والمغذي للحفاظ على حياة منتجة وصحية. إن توفير الغذاء المغذي داخل المجتمع يضمن أمن البلد وحمايته من الآثار السلبية للجوع. وللأسف، لا تتمتع كل البلدان حول العالم بالاكتفاء الذاتي من حيث الأمن الغذائي. والدولة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي تكون تحت رحمة الدول الأخرى الآمنة غذائيا وتعرض نفسها للأخطار المرتبطة بانعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك العلاقات الاقتصادية والتجارية غير العادلة.

ووفقا لتقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لعام 2009، فإن أكثر من بليون شخص في جميع أنحاء العالم ليسوا آمنين غذائيا. ومعظم الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي يعيشون في العالم النامي. ويؤدي النزاع إلى تفاقم الحالة.

وتسلط منظمة الصحة العالمية الضوء على ثلاثة عناصر يجب أن تحدد الأمن الغذائي عبر المجتمعات العالمية: توافر الغذاء، والحصول على الغذاء واستخدام الغذاء. وأي بلد يفتقر إلى هذه العناصر الثلاثة يعتبر غير آمن غذائيا وسيعتمد في أغلب الأحيان اعتمادا كبيرا على الاستيراد من بلدان أخرى لتكملة احتياجاته.

وتقدر الأمم المتحدة عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية المزمن في أفريقيا بـ 257 مليون شخص، تستأثر أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بـ 237 مليون شخص من هذا العدد، وفقا لتقرير منظمة الأغذية والزراعة لعام 2018. ومن الواضح أن النزاعات، بما في ذلك الإرهاب، هي المسؤولة عن تفاقم الحالة. والعوامل الأخرى بيئية وفنية.

وبالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، يقوم الاتحاد الأفريقي بوضع سياسات واستراتيجيات لخطط قطرية محددة للحد من خسائر ما بعد الحصاد، تمشيا مع إعلان مالابو لعام 2014 بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل العيش. وإلى جانب الحد من إجمالي كمية ونوعية توافر الأغذية، يؤدي انعدام الأمن الغذائي كذلك إلى تفاقم الاقتصادات الريفية الهشة أصلا التي تعاني من الفقر بتقويض توليد الدخل على امتداد سلسلة القيمة الغذائية، مما يؤثر على إمكانية الوصول إلى الأمن الغذائي واستدامته.

وعلى الصعيد دون الإقليمي في غرب أفريقيا، وضعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا سياسة زراعية تحت مظلة البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا للتصدي لبعض التحديات المتصلة بالإنتاجية والقدرة التنافسية في القطاع الزراعي للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وعلى الصعيد الوطني، اتخذت نيجيريا تدابير محددة لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وعلى سبيل المثال، تقوم بتحويل الزراعة البعلية ومصائد الأسماك الحرفية إلى الزراعة المروية التجارية الحديثة وتربية الأحياء المائية باستخدام الخزان الذي تم إنشاؤه من خلال حجز المياه خلف أكثر من 200 سد لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

علاوة على ذلك، وفي إطار جهودها المتواصلة للحد بشكل كبير من الاعتماد على الزراعة البعلية، أطلقت نيجيريا، بدعم من البنك الدولي، مشـــروع تحويل إدارة الري في نيجيريا بتســـهيل ائتماني قدره 495 مليون دولار. إضافة إلى ذلك، ففي كانون الثاني/يناير 2020، وبالتعاون مع البنك الدولي، وضعت الحكومة مشـروع دعم التجهيز الزراعي وتعزيز الإنتاجية وتحسـين سـبل العيش، بأكثر من 200 مليون دولار لتغطية ست ولايات دمرتها جماعة بوكو حرام الإرهابية في شمال شرق البلد.

وتعتقد حكومة نيجيريا أن الإنتاج الزراعي المســـتدام والأمن الغذائي وســـلامة الأغذية والتغذية عناصر أساسية للقضاء على الفقر. وتشيد ببدء عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019-2028) وخطة العمل العالمية للعقد دعما لوضـع وتحسـين وتنفيذ السـياسـات العامة المتعلقة بالزراعة الأسـرية، فضـلا عن الخطط الوطنية القائمة على الإدارة الشـــاملة والفعالة، بما في ذلك البيانات حســـنة التوقيت وذات الصـــلة جغرافيا خلال السنوات الخمس الأولى من المدة المحددة للعقد.

وأود أن أختتم بإبلاغ المجلس بأنه من أجل الاسـتخدام الأمثل للأراضـي ومرافق الري تحت رعاية سـلطات تنمية أحواض الأنهار في نيجيريا، نجح بلدي في تطوير عدة هكتارات من الأراضـي المروية لدعم تنويع الاقتصـاد وضـمان الأمن الغذائي وإيجاد فرص عمل لسكانه الذين يزدحم بهم. ولذلك يجب أن تسـتمر الجهود على المسـتويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية وغيرها من المسـتويات المتعددة الأطراف لضـمان الاكتفاء والأمن الغذائيين للجميع. ومن المناســـب تماما أن تحظى مســـألة الأمن الغذائي بهذا الاهتمام في مجلس الأمن الآن.

المرفق 54

بيان الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة، منير أكرم

نشكر الولايات المتحدة على عقد مناقشة اليوم المفتوحة الرفيعة المستوى في مجلس الأمن بشأن النزاع والأمن الغذائي، ونرحب بهذه المبادرة الهامة.

ما زالت حالات النزاع والاحتلال الأجنبي من بين الأسباب الرئيسية للجوع والمجاعة في العالم. ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فإن ما يقرب من 60 في المائة من نحو 700 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي المزمن في جميع أنحاء العالم يعيشون في البلدان المتضررة من النزاعات. وبالمثل، فإن 80 في المائة من أطفال العالم المصابين بالتقزم والبالغ عددهم 144 مليون طفل، يعيشون في بلدان متأثرة بالنزاعات. وقد حذر برنامج الأغذية العالمي من خطر المجاعة في بعض أفقر البلدان ومناطق النزاع.

ومن دواعي القلق الشديد أن التجويع والعقاب الجماعي كثيرا ما يستخدمان كأدوات لتعزيز أهداف عسكرية أو سياسية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني والقرار 2417 (2018). ومن الأمثلة على ذلك الحصار العسكري اللاإنساني الذي تفرضه الهند على جامو وكشمير التي احتلتها الهند بشكل غير قانوني منذ 5 آب/أغسطس 2019 لتغيير الوضع والتكوين الديمغرافي للأراضي المتنازع عليها والمعترف بها من قبل الأمم المتحدة بالقوة، فضلا عن حرمان الشعب الكشميري من حقه المنصوص عليه من قبل الأمم المتحدة في تقرير المصير.

ووفقا للتقديرات، فإن الخسارة الاقتصادية المباشرة التي تكبدها السكان المدنيون في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بصورة غير قانونية نتيجة لهذا الحصار العسكري تزيد كثيرا على 5,3 بليون دولار. وفقد ما يقرب من نصف مليون وظيفة. وأصيب قطاع الزراعة، الذي يشكل دعامة أساسية لغالبية الكشميريين، بالشلل بصورة منهجية.

كما أن انقطاع الاتصالات بالكامل وفرض حظر التجول مع التهديد بإطلاق النار على المخالفين في الحال، وقطع جميع خطوط النقل منذ ما يقرب من 600 يوم حتى الآن، حال دون وصول المزارعين الكشميريين إلى مزارعهم، مما أدى إلى نقص حاد في الغذاء. وظلت آلاف الأفدنة من الأراضي الزراعية مهملة. وشاهد الكشميريون عاجزين منتجاتهم في بساتين التفاح وقد تعفنت. وهلكت المنتجات الزراعية التي تشكل دخل معظم المزارعين الكشميريين طوال العام، دون الوصول إلى الأسواق.

إن هذه الإجراءات المتعمدة لإجبار السكان المدنيين على الخضوع تشكل انتهاكات للقرار 2417 (2018)، الذي يدعو، في جملة أمور، إلى حماية الأعيان المدنية، بما في ذلك مصادر إنتاج الأغذية وتوزيعها، ويدين الأعمال التي تحرم السكان المدنيين من جميع الضروريات التي لا غنى عنها لبقائهم. وتتعارض هذه التدابير مع قرار الجمعية العامة 3201 (دإ-6) المؤرخ 1 أيار/مايو 1974، الذي يضمن للشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي، في جملة أمور، السيطرة الفعلية على مواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية. وتؤيد باكستان حل النزاعات الجارية من خلال الحوار والدبلوماسية على أساس قرارات الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية.

إن إحلال السلام والاستقرار في أفغانستان أمر لا غنى عنه لتحقيق السلام والاستقرار في منطقتنا وخارجها. وما فتئ رئيس وزراء باكستان، السيد عمران خان، يؤكد أن النزاع في أفغانستان يمكن أن ينتهي، لا بالقوة العسكرية، ولكن من خلال تسوية سياسية يشارك فيها كامل طيف الأفغان عبر المشهد السياسي في البلد.

ونعتقد أنه لا يمكن تحقيق السلام المستدام في أفغانستان إلا من خلال عملية سلام يقودها الأفغان وتملكها أفغانستان. ولذلك قمنا بتيسير عملية السلام والمصالحة الأفغانية بالكامل.

إن باكستان هي أكبر شريك تجاري لأفغانستان، وتواصل تقديم الدعم لها في مجالات الزراعة والصحة والتعليم وتطوير الهياكل الأساسية. وقد التزمت باكستان بتقديم بليون دولار للتنمية في أفغانستان، استُخدم منها بالفعل نحو 500 مليون دولار في مشاريع البنية التحتية وبناء القدرات.

وتعتقد باكستان أن تطوير البنية التحتية والربط الإقليمي عبر أفغانستان يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي للمنطقة بأسرها. إن باكستان وأفغانستان تربطان بطبيعة الحال قلب آسيا الوسطى والمنطقة الأوروبية الآسيوية ببحر العرب، مما يتيح فرصا هائلة للاتصال الإقليمي من خلال التعاون المتبادل. ومن شأن هذه المشاريع أن تفيد الشعب الأفغاني من خلال توليد نشاط اقتصادي والمساعدة في انتشال ملايين الأفغان وغيرهم من سكان المنطقة من الفقر والعزلة.

لقد اكتسب انعدام الأمن الغذائي الناجم عن الصراع أهمية أكبر في أعقاب جائحة مرض فيروس كورونا، والتي ستدفع نحو 100 مليون شخص إلى براثن الفقر المدقع وستضيف ما بين 83 و 132 مليون شخص إلى العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في جميع أنحاء العالم. إن عدم التصدي لهذا التحدي سيفاقم أوجه عدم المساواة القائمة على الصعيدين العالمي والوطني، مما يغذي الحلقة المفرغة المتمثلة في الجوع والحرمان والفقر والصراع.

يواجه العالم تحديات متعددة في التعافي من الجائحة وتحقيق الهدفين الأولين الحيويين من أهداف التنمية المستدامة: "القضاء على الفقر" و "استئصال الجوع". هناك نقص في التمويل، ونقص في الاستثمار، وإفساد التجارة، وأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وتدهور الأراضي الزراعية والغابات، وأزمة مياه وشيكة، وفقدان التنوع البيولوجي، وتلوث الأنهار والمحيطات. إن العالم بحاجة إلى خطة واستراتيجية مشتركة للتعافي على الصعيد العالمي ولبقاء وازدهار البشرية جمعاء. يجب أن نعالج الأسباب المنهجية للفقر والجوع، وأن نقضي على الفقر في المناطق الريفية، وأن نحمي أنظمتنا الغذائية، التي تشكل المصدر الرئيسي لسبل عيش ما يقرب من 4,5 بليون نسمة.

إن الإعانات الزراعية الضخمة التي تقدمها بعض الاقتصادات الغنية تفسد الأسواق العالمية وتجعل من المستحيل على المزارعين في البلدان النامية أن ينافسوا. ولذلك يجب ترشيد التجارة الزراعية الدولية. ويتعين على الحكومات أن تكون أكثر نشاطا في ضمان أسعار ملائمة وعادلة للمنتجات الزراعية والغذائية وألا تترك المزارعين تحت رحمة الشركات. علاوة على ذلك، نحن بحاجة إلى الاستثمار في البنية التحتية الزراعية المستدامة، وتطبيق تكنولوجيات جديدة لتعزيز إنتاج الأغذية وضمان الاستخدام الفعال للمياه والأراضي، وإعادة النظر في أنماط استهلاك الأغذية وإنتاجها.

وبينما نناقش الصلات بين الصراع والأمن الغذائي، يجب أيضا أن نأخذ في الاعتبار أثر التدابير القسرية الأحادية الجانب الرامية إلى تكثيف انعدام الأمن الغذائي، وتفاقم الفقر، وتعريض سبل العيش للخطر

في البلدان المستهدفة. لقد تم تأكيد الأثر السلبي لمثل هذه التدابير مرارا وتكرارا في العديد من قرارات الجمعية العامة وكذلك من جانب مجلس حقوق الإنسان. وقد أقرت كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن بأنه ينبغي عدم حرمان الناس من سبل معيشتهم، وخاصة الغذاء والدواء، حتى عندما يأذن مجلس الأمن باتخاذ إجراءات إنفاذ.

إن التغلب على التحدي الذي تمثله الروابط بين الصراع والأمن الغذائي يتطلب استجابة شاملة وجهودا دولية متضافرة. ويجب علينا ألا نعالج الأعراض فحسب بل أيضا أسبابها الجذرية. وتأمل باكستان أن تساعد مناقشة اليوم على توليد زخم لاتخاذ إجراءات مجدية لبلوغ هذه الغاية.

المرفق 55

بيان البعثة الدائمة لبيرو لدى الأمم المتحدة

[الأصلي: بالإسبانية]

نرحب بمبادرة رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن هذا الشهر بعقد مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى اليوم تركز على الصلات بين انعدام الأمن الغذائي والصراع. إن لهذه المشكلة معنى أكبر في ظل الخلفية المضطربة والمريبة التي نواجهها اليوم، والتي تستدعي ردا موحدا من المجتمع الدولي وإجراءات متضافرة من مجلس الأمن. ونحن ممتنون للإحاطات الإعلامية الواضحة التي ألقاها مقدموها.

تلاحظ بيرو بقلق بالغ التقديرات الحالية والتنبؤات المستقبلية لمستويات قياسية لانعدام الأمن الغذائي في البلدان التي شهدت صراعات مسلحة، فضلا عن الأثر المدمر الذي أحدثه ذلك على ملايين المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة. ومن الواضح أن العنف المستمر في مختلف أنحاء العالم يُترجم إلى بطالة، ونقص في السلع والخدمات الأساسية، وفقر وتهميش – وهي عوامل عند اقترانها بالعقبات التي كثيرا ما تفرضها الأطراف على الاستجابة الإنسانية الفعالة فإنها تزيد من خطر المجاعة بدرجة كبيرة. وقد أدى مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم هذه الآفة، إذ ضاعفت فقدان الدخل والبطالة، وفاقمت أوجه عدم المساواة الداخلية وجعلتها أكثر وضوحا، مما أفرز سيناريو وصفه المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي بأنه "جائحة الجوع".

نحن نعلم على سبيل المثال أن الصراع هو المحرك الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي الخطير في اليمن، والذي يؤثر على 16 مليون من مواطنيه، 5 ملايين منهم على شفا المجاعة بالفعل. وتلاحظ بيرو مع الأسف الضعف الشديد للشعب اليمني، والذي زاد من حدته انهيار الخدمات العامة والاقتصاد، وتدخل سلطات أنصار الله في إيصال المعونة الإنسانية، وعمليات التشريد القسري الأخيرة الناجمة عن الحرب الآخذة في التطور في بلدة مأرب.

وبالمثل، نحن نتابع بقلق الخطر المستمر لحدوث مجاعة في سورية وغزة وليبيا وأفغانستان وجنوب السودان والصومال وتيغراي ومناطق أخرى، مما يوضح أنه يجب علينا أن نعترف على وجه السرعة – قولا وفعلا – بأنه لا يوجد حل عسكري لهذه الصراعات، وأن هناك حاجة إلى إعطاء الأولوية باستمرار لحماية المدنيين.

وفي هذا السياق الدقيق، نؤكد على أهمية القرار 2417 (2018)، الذي اتُخذ في عام 2018 بعد خمسة أشهر من المفاوضات الشاقة، والتي أدت فيها بيرو دورا حاسما. وتكمن قيمة هذا القرار في الاعتراف، لأول مرة وبشكل لا لبس فيه، بالارتباط الوثيق بين المواجهات العدائية وانعدام الأمن الغذائي، وفي تسليط الضوء على الدور الاستباقي الذي يمكن أن يضطلع به المجلس في التصدي لهذا التحدي. ونود أن نسلط الضوء على إعادة تأكيد القرار على التزام الطرفين بالسماح بوصول المساعدة الإنسانية بأمان وفي الوقت المناسب ودون عوائق، وتيسير استيراد وتوزيع السلع الأساسية، والامتناع عن مهاجمة الهياكل الأساسية المتصلة بالإمدادات الغذائية، تمشيا مع اتفاقيات جنيف لعام 1949 – وباختصار إثبات أنه لن يتم التسامح مع المجاعة كوسيلة من وسائل الحرب.

وفي ضوء أهمية القرار 2417 (2018)، نؤيد أي مبادرة تسهم في تنفيذه بشكل أكثر فعالية وقوة، والتي تشمل بالتأكيد تعيين جهة تنسيق، ورصدا أكثر شمولا من قبل مجلس الأمن للحالات المحتملة أو الوشيكة لانعدام الأمن الغذائي الناجم عن الصراع، واتباع نهج وقائي، وفرض جزاءات بشكل نشط ضد الجهات الفاعلة التي تعوق المساعدة الإنسانية أو تحول مسار الغذاء. وبناء عليه، تثني بيرو على عمل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في تخفيف المعاناة الإنسانية في ظروف لوجستية بالغة التعقيد وعلى الرغم من ازدياد خطر انتقال عدوى أمراض مثل كوفيد-19. وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن حجم المأساة يطغى على قدرات هذه المنظمات وأن المعركة ضد المجاعة تتم خسارتها في سيناريوهات مختلفة.

وهذا يجعل من الضروري مواصلة تعبئة دعم المجتمع الدولي، سواء بتوفير الموارد المالية اللازمة لخطط الاستجابة الإنسانية التي تقودها الأمم المتحدة، أو زيادة المساهمات لتحقيق استقرار الاقتصاد المحلي وتنشيطه، أو بالتأثير على الأطراف للعودة إلى طريق الاعتدال وتجنب تصعيد جديد والتشجيع على تخفيف حدة التوتر.

وبالمثل، من الأهمية بمكان تعزيز التنسيق مع البلدان المتاخمة لمناطق النزاع وتلك التي لديها فوائض في إنتاج الأغذية في الجهود التي يقودها برنامج الأغذية العالمي لضمان توفير إمدادات أكثر كفاءة من السلع الأساسية لأكثر السكان ضعفاً. ويمكن أيضاً استكشاف إمكانية إنشاء بنوك للطعام للتخفيف من حالات المجاعة المحتملة الناجمة عن القتال، بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني. وعلى سبيل المثال، لدى بيرو بنك للطعام قام بدور حاسم خلال الجائحة الحالية.

وتأمل بيرو أن يحرز في الأسابيع والأشهر القادمة تقدم جديد وجوهري بشأن هذه المسألة الحساسة التي تجمعنا اليوم، لأن من واجبنا الأخلاقي والقانوني وضع حد لمعاناة الملايين من المدنيين المحاصرين في حالات النزاع.

المرفق 56

بيان البعثة الدائمة لبولندا لدى الأمم المتحدة

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وفد الولايات المتحدة على تنظيم هذه المناقشة في الوقت المناسب بشأن طائفة من الشواغل البالغة الأهمية.

قبل عامين، وخلال رئاسة بولندا لمجلس الأمن، صوت المجلس بالإجماع على اتخاذ القرار 2417 (2018) بشأن انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع. وكان اعتماد تلك الوثيقة علامة فارقة نحو الفهم العام بأن الصلة بين النزاع المسلح والمجاعة لا يمكن إنكارها. وأقرت أيضاً بالدور الهام الذي يمكن أن يؤديه المجلس في التصدي لهذه الحالة الطارئة.

وللأسف، لم تتحسن الحالة خلال العامين الماضيين فيما يتعلق بالأمن الغذائي في المناطق المتضررة بالنزاعات، على النحو المبين في تقرير الأمين العام ذي الصلة، بل إنها مستمرة في التدهور حتى يومنا هذا.

وتعتقد بولندا اعتقاداً راسخاً بأن النزاع لا يزال أحد الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي الحاد. ويقدر البنك الدولي أن المناطق الجغرافية الأكثر تعرضاً لخطر الجوع تتركز في 12 بلداً، منها 11 في قائمة الحالات الهشة وحالات النزاع.

وتشكل جائحة كوفيد-19 المستمرة تحدياً آخر برز كمشكلة خطيرة تسهم في انعدام الأمن الغذائي. والحالة الوبائية وضعت العديد من المناطق في خطر دائم من انقطاع سلسلة الإمداد، وهو أحد العواقب السلبية للقيود الصحية، للأسف. ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فإن مرض الفيروس التاجي قد زاد العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد من 149 مليون شخص في عام 2019 إلى 272 مليونا بحلول نهاية عام 2020. وهذه الأرقام غير مقبولة وتتطلب استجابة عاجلة من المجتمع الدولي.

كما أن جائحة فيروس كورونا قد فاقمت أوجه عدم المساواة السابقة، مما أدى إلى عواقب معقدة ووخيمة على مستويات متعددة من الوجود البشري. فهي تؤثر بشكل كبير على تنقّل البشر. وبسبب القيود، تباطأت مساعدة ملتمسي اللجوء وتدهورت الحالة الاقتصادية للعديد من اللاجئين والمشردين داخلياً تدهوراً كبيراً. ومن أخطر العواقب ذلك التهديد المتزايد بالجوع وسوء التغذية، وهو أخطر تهديد للسكان في مناطق النزاع.

ونسترعي الانتباه أيضاً إلى الأثر الذي قد تخلفه المجاعة الناجمة عن النزاع وانعدام الأمن الغذائي في حالات النزاع المسلح على الفئات الضعيفة من المدنيين، بمن فيهم الأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة.

ففي اليمن الذي مزقته الحرب، على سبيل المثال، وكما أشارت الأمم المتحدة، ارتفعت حالات سوء التغذية المهددة للحياة في مرحلة الطفولة بنسبة 15,5 في المائة في عام 2020 لتصل إلى 000 98 حالة. وإذ نقر بذلك، نكرر التأكيد على الحاجة الماسة إلى احترام حقوق الفئات الضعيفة وضمان الحماية الكافية والمساعدة التي تحتاج إليها.

ولا يقل أهمية عن ذلك ضرورة كفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين بشكل آمن ودون عوائق، الأمر الذي كثيرا ما يعوقه العنف وانعدام الأمن والبيروقراطية. وللأسف، فإن التأخيرات في تقديم المعونة الإنسانية لا تزال على رأس أولويات جدول الأعمال الدولي.

ونحث جميع أطراف النزاع المسلح على احترام القانون الدولي الإنساني في جميع الظروف. وتدين بولندا بشدة استخدام تجويع المدنيين كأسلوب للحرب. والاستجابة بفعالية للاحتياجات الإنسانية في حالات النزاع المسلح تكتسي أهمية قصوى.

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أننا نشير في برامج المعونة البولندية للسنوات الحالية والمقبلة إلى أن الأمن الغذائي أصبح من أكثر المسائل إلحاحاً في إطار السياسة الإنسانية والإنمائية العالمية.

ونرحب بإعطاء الأولوية للأمن الغذائي في حالة الطوارئ الناجمة عن مرض كوفيد-19 من جانب وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة في خططها لعام 2021 وما بعده. ونسلم على وجه الخصوص بدور برنامج الأغذية العالمي في هذا الشأن. وفي هذا الصدد، فإن بولندا تعتز بمساهمتها في أنشطة البرنامج في كينيا وسوريا، حيث بلغ مجموع قيمة التبرعات 1,47 مليون زلوتي.

وما فتئ سوء التغذية والجوع يمثلان تحدياً خطيراً في العديد من بلدان أفريقيا والشرق الأوسط. ولا تزال بولندا مانحا نشطا، إذ تتخذ إجراءات تركز على مكافحة سوء التغذية والوقاية منه، ولا سيما بين الأطفال. وخلال العامين الماضيين، ومن خلال مشروعنا المنفذ في السنغال، قدمت المعونة البولندية المساعدة لأكثر من 000 2 أسرة معيشية. ونعتقد أن تبادل المعارف مع المجتمعات المحلية وتدريبها من جانب خبراء بولنديين يمكن أن يقربنا من الهدف المشترك، إلا وهو القضاء على الجوع.

وفي فلسطين، وبغية التغلب على نقص المياه والحرمان المستمر من الأراضي المستزرعة، نفذت المعونة البولندية بالتعاون مع المركز البولندي للمعونة الدولية عددا من المشاريع التي تركز على تركيب نظم للزراعة المائية والخزانات تسمح بحصاد متعدد من الخضروات الطازجة والأعشاب على مدار السنة. وبالإضافة إلى ذلك، نفذت بولندا بنجاح مشروعا رائدا لاستخدام مياه الصرف الصحي بعد معالجتها في أغراض الزراعة.

وتدعم بولندا أيضاً التعاونيات الزراعية في فلسطين ولبنان في بناء القدرات من أجل تحسين إدارة الدورة الزراعية، فضلاً عن التسويق المهني للمنتجات الغذائية.

يشكل الأمن الغذائي شاغلا عالميا متزايدا لا يمكن التصدي له على نحو كاف دون استجابة عالمية حقيقية. وقد حان الوقت للعمل حتى لا تداهمنا المشاكل على حين غرة. والجائحة الحالية التي تأثر بها الجميع دون سابق إنذار صريح، ينبغي أن تكون تنبيهاً لنا لتكثيف جهودنا في مواجهة التحديات العالمية الأخرى، بينما يظل الأمن الغذائي بالتأكيد أحد أكثر التحديات إلحاحاً.

المرفق 57

بيان الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة، فرانشيسكو دوارتي لوبيز

تؤيد البرتغال البيان المقدم باسم الاتحاد الأوروبي (المرفق 33) وبصفتها الوطنية، تود أن تضيف النقاط التالية.

في السنوات الأخيرة، شهدنا عدداً متزايداً من النزاعات والحروب العنيفة وأثرها المدمر على المدنيين، ولا سيما سكان المناطق الريفية، وعلى سبل بقائهم، مما يؤثر على سبل عيشهم وزراعتهم وهياكلهم الأساسية واقتصادهم، ويؤدي بهم إلى الجوع وسوء التغذية.

إن ظواهر مثل النزاع داخل الدول وفيما بينها والهجرة القسرية والنزوح وانعدام الأمن الغذائي إنما يعزز بعضها بعضاً، كما أن ظهور التهديدات غير التقليدية للأمن مثل الإرهاب وتغير المناخ، في جملة أمور، يزيد من تفاقم تلك الصلة.

لا يمكن التوصل إلى حل مستدام لانعدام الأمن الغذائي والمجاعة في البيئات المتأثرة بالنزاعات بدون تحقيق السلام. ولذلك، تكرر البرتغال تأكيد تأييدها للامتثال الكامل للدعوة إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي، على النحو الذي أعرب عنه الأمين العام وكرره القراران 2532 (2020) و 2565 (2021)، في أعقاب جائحة مرض فيروس كورونا، لأنها ضاعفت من حالة مقلقة بالفعل وزادت من نقاط الضعف في البلدان التي تعاني من أزمات غذائية موجودة من قبل.

وتتطلب الاستجابة لانعدام الأمن الغذائي والمجاعة في البيئات المتأثرة بالنزاعات اتباع نهج شامل يركز على أكثر السياقات هشاشة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، ولا سيما في الأزمات التي طال أمدها والأزمات المنسية. وفي هذا السياق، يمكن لمبادرات مثل إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة، الذي وضعته لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، أن توفر الأسس ذات الصلة لمواصلة العمل.

ونرى أن هذا العمل الإضافي ينبغي أن يمنح ميزة لزيادة التعاون المترابط ثلاثيا، ويجمع بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والإنمائي والسلمي، والاستفادة من المزايا النسبية لكل ركيزة على حدة، مع مراعاة ولايات كل منها، من أجل الحد من مواطن الضعف والاحتياجات غير الملباة، وتعزيز قدرات إدارة المخاطر ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وأزمات الغذاء. وتقوم الشبكة الدولية المعنية بحالات النزاع والهشاشة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعمل قيم في هذا الصدد، وتشجع الدروس المستفادة وتبادل الممارسات الجيدة.

وعلاوة على ذلك، تؤيد البرتغال تعيين مركز تنسيق تابع للأمم المتحدة للمساعدة في توجيه تنفيذ القرار 2417 (2018)، أي من خلال تيسير التعاون بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالأغذية، وتعزيز التدابير الوقائية، بما في ذلك مجموعات الأمن الغذائي، لتحسين التنسيق وضمان المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب عن الاحتياجات الغذائية والتغذوية. ولا يزال التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة على أرض الواقع يكتسي أهمية قصوى لزيادة القدرة على الاستجابة إلى أقصى حد وضمان التوصل إلى الحلول الفورية والطويلة الأجل، مع زيادة المساءلة أمام السلطتين الوطنية والمحلية.

وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نعزز العمليات الشاملة والمشاركة بشأن الحصول على الموارد الطبيعية والحوكمة، بما في ذلك مشاركة المرأة، بالنظر إلى الأثر غير المتناسب لانعدام الأمن الغذائي على النساء والفتيات.

وينبغي أيضا تعزيز واستكمال تطوير نظم الإنذار المبكر/العمل المبكر التي تكون مطلعة على المخاطر، وتكملتها بحماية اجتماعية تستجيب للصدمات، وبالجهود الرامية إلى بناء القدرة على الصمود، ومساعدة البلدان والأسر المعيشية على منع نشوب النزاعات واستباقها والاستعداد لها والتعامل معها والتعافي منها.

وأود أن أسترعي الانتباه إلى حالتين ملموستين.

في موزامبيق، حيث نزح أكثر من 000 660 شخص في منطقة كابو دلغادو، وفقا لتقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ينبغي للشركاء في المجال الإنساني والمجتمع الدولي أن يستعدوا للاحتياجات المستمرة والكبيرة في مجال المساعدة الغذائية، حيث تركز الأسر المعيشية على الفرار من المناطق المتضررة من النزاع، وليس على الزراعة أو مصائد الأسماك.

وكان الهجوم المأساوي على قافلة تابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية في شباط/فبراير مثالا مروعا على أعمال التدخل في إيصال المعونة المنقذة للحياة في سياقات النزاع، وهو انتهاك للاتفاقيات الدولية. وتدين البرتغال بأشد العبارات جميع الهجمات المسلحة الأخيرة على عمال الإغاثة ومرافقها.

ويؤكد هذا الاجتماع الذي عقد في الوقت المناسب مسؤولية مجلس الأمن في الحفاظ على وصول المساعدات الإنسانية، حيث أن الآلية العابرة للحدود لإيصال المساعدات الإنسانية إلى سورية هي مثال ملموس على ذلك. ويتيح الدور الذي تؤديه عدة عمليات لحفظ السلام في تيسير المساعدة الإنسانية وحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني تقديم المساعدة ويعطي الأمل لأكثر الفئات ضعفا. وسيظل كسر الحلقة المفرغة بين النزاع وانعدام الأمن الغذائي يتطلب مشاركة وتعبئة المجتمع الدولي بأسره. وأؤكد التزام البرتغال المستمر في هذا الصدد.

المرفق 58

بيان الممثلة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة، علياء أحمد بن سيف آل ثاني

[الأصل: بالإنكليزية والعربية]

في البداية، نود أن نعرب عن تقديرنا للولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب في ضوء التقديرات المثيرة للقلق التي تشير إلى ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد. ونشكر دولة السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، ومقدمي الإحاطات على مداخلاتهم القيمة والشاملة. ونشيد بالجهود الهامة التي يبذلها برنامج الأغذية العالمي استجابة للاحتياجات المتزايدة.

وفي حين أنه لا يمكن إغفال العديد من العوامل التي تسهم في انعدام الأمن الغذائي، فإن النزاعات والأزمات التي طال أمدها لا تزال العامل الأبرز الذي يفضي إلى تهيئة الظروف المواتية لانعدام الأمن الغذائي وعواقبه الإنسانية الوخيمة. ولذلك، هناك حاجة إلى اتباع نهج متسق ومستدام يركز على الناس في معالجة العلاقة بين النزاعات وارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد وفي معالجة أسبابه الكامنة.

وبناء على ذلك، فإن الصلة بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي تستحق بحق مكانتها البارزة في جدول الأعمال العالمي وفي عمل مجلس الأمن، كما أبرز القرار 2417 (2018)، الذي يدعو إلى الامتثال للقانون الإنساني الدولي لضمان احترام المدنيين وحمايتهم، ويدين بشدة استخدام تجويع المدنيين كوسيلة للحرب في عدد من حالات النزاع.

وفي ضوء المستوى غير المسبوق من انعدام الأمن الغذائي الذي تعاني منه مناطق عديدة من العالم، والأثر السلبي الواضح للنزاعات على الأمن الغذائي، والمخاطر المرتبطة بتغير المناخ، والتحديات غير العادية والعبء الإضافي على النظم الغذائية الناجم عن جائحة مرض فيروس كورونا، من المهم عقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، الذي سيعقده الأمين العام في أيلول/سبتمبر. ونحن على ثقة بأن مؤتمر القمة سيكون حدثا محوريا من شأنه أن يدفع ويحفز الجهود التحويلية الموجهة نحو الاستفادة الكاملة من النظم الغذائية من أجل تسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرؤية المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتشكل قضية الأمن الغذائي أولوية استراتيجية، وهي محور تركيز خاص لسياسة التنمية في دولة قطر، مما يؤدي إلى تحقيق البلاد باستمرار مرتبة عالية من حيث مؤشرات الأمن الغذائي. وتماشيا مع التزام دولة قطر المعروف جيدا بالتعاون الدولي في مواجهة التحديات المشتركة، ونظرا للآثار الكارثية للتصحر على البلدان التي تعاني من مثل هذه الظاهرة، أطلق صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، مبادرة لإنشاء التحالف العالمي للأراضي الجافة، وهو آلية تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي في البلدان المنكوبة بالجفاف، وبالتالي، إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين. وقد دخلت المعاهدة المنشئة للتحالف المبرمة في الدوحة خلال عام 2017، حيز النفاذ بعد التصديق عليها من قبل الدول الأطراف وفق أحكام المعاهدة. كما منح التحالف مركز المراقب في الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

وستظل دولة قطر، استرشادا بمبدأ التعاون مع شركائها في المجتمع الدولي، ملتزمة بالعمل من أجل تهيئة الظروف المواتية لتعزيز الأمن الغذائي العالمي.

المرفق 59

بيان البعثة الدائمة لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة

شكل القرار 2417 (2018) تنبيها واضحا إلى ”الصلة بين النزاع المسلح والعنف وبين انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع وخطر المجاعة“ (القرار 2417 (2018)، الفقرة 1). ومع ذلك، كان النزاع أحد الدوافع الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي، مع تزايد تفاقم آثاره بسبب جائحة مرض فيروس كورونا والصدمات المناخية والمخاطر الطبيعية، مثل تفشي الجراد مؤخرا.

ويساور جمهورية كوريا بالغ القلق جراء ما نشهده نتيجة لذلك. وشهد عام 2020 أكبر زيادة في انعدام الأمن الغذائي العالمي، ووفقا للبنك الدولي، من المرجح أن يستمر هذا الاتجاه المتفاقم حتى عام 2021 وما بعده. وبالإضافة إلى ذلك، تشير ”لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2021“ إلى أن متطلبات التمويل للأمن الغذائي في النداءات الإنسانية تضاعفت تقريبا في غضون خمس سنوات.

إن انعدام الأمن الغذائي لا يشكل مجرد أزمة اليوم. والواقع أن ما ينجم عن ذلك من جوع وسوء تغذية ونزوح قسري من شأنه أيضا أن يعرقل فرص السلام والتنمية المستدامين في الدول المتضررة من النزاع والدول الهشة في المستقبل. وعليه، يجب أن تركز جهودنا على المعالجة الشاملة لمختلف عوامل الأمن الغذائي لإنقاذ أرواح وسبل عيش الأجيال الحالية والمقبلة على حد سواء.

وفي هذا الصدد، تقدر جمهورية كوريا تقديرا صادقا قيادة الولايات المتحدة، فضلا عن الدور الحاسم لمجلس الأمن، في تسليط الضوء مجددا على هذه المسألة الملحة والحرجة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء. وعلى أمل الإسهام في مناقشة اليوم الحسنة التوقيت، نود أن نسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية.

أولا، نعتقد أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية لضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ومن دون عوائق إلى السكان المحتاجين. ومن الأهمية بمكان أن تنخرط جميع أطراف النزاعات المسلحة فورا في هدنة إنسانية دائمة، وفقا للقرارين 2417 (2018) و 2532 (2020)، فضلا عن القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف لعام 1949. ونكرر أيضا تأكيد دعمنا القوي لنداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لتعزيز حماية العاملين في المجال الإنساني. ومن الضروري، في هذا الصدد، الامتثال لجميع الصكوك الدولية التي تحكم سلامة العاملين في المجال الإنساني وحمايتهم، بما في ذلك اتفاقية عام 1994 المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. ويمكن تعزيز ولاية حماية المدنيين لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة للمساعدة على تهيئة بيئة أكثر ملاءمة للمساعدة الإنسانية، بما في ذلك عن طريق تأمين ممر إنساني. ومن المهم أيضا زيادة الوعي باحترام العمل الإنساني والموظفين، بما في ذلك من خلال العمل مع المجتمعات المحلية.

وضمان زيادة المساعدة الإنسانية لتلبية الاحتياجات المتزايدة يكتسي أهمية خاصة. ومن الأهمية بمكان ألا يُكتفى بزيادة حجم الدعم المقدم للأشخاص الذين يواجهون مستويات طارئة من انعدام الأمن الغذائي الحاد. بل ينبغي أيضا تعزيز التأهب الطويل الأجل للاستجابة بسرعة أكبر لحالات انعدام الأمن الغذائي وخطر المجاعة في المستقبل. وجمهورية كوريا، من جانبها، تلتزم بتوفير الاستجابة في الوقت

المناسب للاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك عن طريق توسيع نطاق المساعدة المقدمة إلى البلدان المتضررة من النزاع والبلدان الهشة. ونزيد مساهمتنا باستمرار في برنامج الأغذية العالمي والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وصناديق التمويل الجماعي القطرية لتحقيق هذا الغرض.

ثانيا، نعتقد أن الوقت قد حان لبناء قدرة النظم الغذائية اليوم على الصمود في مواجهة الأزمات المستقبلية. وقد كشفت الجائحة عن واحدة من أضعف الحلقات في النظم الغذائية الحالية، وهي سلاسل القيمة الزراعية العالمية. ولذلك ينبغي إيلاء الأولوية في جهودنا لاستعادتها وتعزيزها. وفي الوقت الذي سارعت فيه الحكومات في جميع أنحاء العالم إلى فرض قيود على حركة السلع والخدمات والأشخاص كجزء من استجابتها للجائحة، كانت الاضطرابات مستمرة في سلاسل القيمة العالمية. وأدى ذلك بدوره إلى تفاقم الشكوك المحيطة بالنظم الغذائية. والواقع أن البنك الدولي يقدر أن أسعار الأغذية العالمية ارتفعت بنسبة تقارب 20 في المائة في العام الماضي وحده، مما كان له حتما آثار أكبر على السكان في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان الهشة. وإذ تضع جمهورية كوريا في اعتبارها هذه العواقب، فإنها تدعو إلى التعاون المتعدد الأطراف للحفاظ على تدفق تجارة الأغذية فيما بين البلدان، بما في ذلك عن طريق التشديد على أن القيود المفروضة على الصادرات يجب أن تستند إلى أدلة علمية وأن تظل عند أدنى حد ممكن.

وينبغي كذلك إعطاء الأولوية لزيادة إنتاجية ومرونة قطاع الأغذية والزراعة في الدول الهشة التي تحتاج إلى دعم دولي أقوى. وفي حين أن صغار المزارعين ومنتجي الأغذية يشكلون ما يصل إلى 85 في المائة من جميع منتجي الأغذية في العالم النامي، فإنهم هم الأكثر تضررا خلال الأزمات. وكثيرا ما تجد النساء، على وجه الخصوص، أنفسهن أكثر تضررا في النظم الغذائية في حين أنهن يشكلن الدعامة الأساسية للزراعة على نطاق صغير. وفي هذا الصدد، يعد الدعم الموجه لصغار المزارعين والنساء أمرا حاسما لزراعة أكثر إنتاجية وقدرة على الصمود.

وأخيرا، نعتقد أن الحلول النهائية لانعدام الأمن الغذائي تكمن في معالجة أسبابه الجذرية من منظور أطول أجلا.

ويمكن تخفيض الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن النزاع عند النجاح في منع نشوب النزاعات العنيفة أو تكرارها. ونعتقد أنه يمكن تحقيق ذلك من خلال اتباع نهج شامل إزاء أوجه الترابط بين المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام. وتهدف هذه الصلة بين المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام إلى تلبية الاحتياجات الفورية للناس مع تأمين الاستثمار الطويل الأجل في التدابير الرامية إلى تجنب الأسباب المنهجية للضعف قبل الأزمات وأثناءها وبعدها.

وجمهورية كوريا، بوصفها عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، ما فتئت تولي الأولوية للصلة بين المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام في جهودها الرامية إلى الإسهام في تحقيق السلام والتنمية الدائمين. ونواصل مساهماتنا المالية في صندوق بناء السلام، وهو أداة حفازة لدعم هذه الصلة، وكذلك في النداء المتعدد السنوات الذي وجهته إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. كما أننا بصدد وضع استراتيجية على نطاق الحكومة لتفعيل الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، بغية مواءمة مساعداتنا الإنسانية والإنمائية معها.

ومن الأهمية بمكان أيضا كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة في جميع مراحل متوالية السلام. وهذا ليس هدفا في حد ذاته فحسب، بل هو كذلك مفتاح استدامة السلام. وستواصل جمهورية

كوريا العمل من أجل المزيد من عمليات السـلام التي تراعي المنظور الجنساني، تمشيا مع القرار 1325 (2000) واستراتيجية الأمم المتحدة الموحدة للمساواة بين الجنسين. وبصفة خاصة، سيتيح الاجتماع الوزاري المقبل لحفظ السلام، الذي تستضيفه جمهورية كوريا في سيول في نهاية هذا العام، فرصة فريدة لمواصلة تعميم جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تؤخذ الديناميات التفاعلية بين الغذاء والطاقة والمناخ والنزاع في الاعتبار لكي تكون استجابتنا فعالة حقا. وتشير التقديرات إلى أن النظم الغذائية اليوم تستهلك نحو 30 في المائة من إجمالي إنتاج الطاقة، فضلا عن أنها تمثل أكثر من ربع الانبعاثات العالمية. وتتسبب أزمة المناخ، بدورها، في ظواهر مناخية متطرفة تؤدي إلى تعطيل الإمدادات الغذائية العالمية وتفاقم الأوضاع الإنسانية وتأجيج النزاعات وعدم الاستقرار، ولا سيما في الدول الهشة. وفي هذا الصدد، ما فتئت جمهورية كوريا تدمج هذه الصلة بين الغذاء والطاقة والمناخ في مساعداتنا الإنمائية الرسمية من أجل التنمية الريفية المستدامة.

وينبغي أن يمتد عملنا الجماعي لتحقيق الأمن الغذائي من احترام القانون الدولي الإنساني إلى بناء قدرة النظم الغذائية على الصمود ودمج الصلة بين المساعدة الإنسانية – التنمية – السلام والغذاء – الطاقة – المناخ. ومع ذلك، يجب أن تكون نقطة انطلاقها تأمين هدنة إنسانية فورية وتقديم المساعدة الإنسانية الكافية. وعلى هذا النحو، يعد التضامن العالمي هو المفتاح؛ فالأمر يتعلق بمساعدة الأطفال والنساء والرجال الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة من أجل البقاء على قيد الحياة في ظروف أسوأ الأزمات الإنسانية والمجاعة. وفي هذا الصدد، تشيد جمهورية كوريا بالدور الفعال لمجلس الأمن في النهوض بهذه القضية النبيلة. وسنواصل المشاركة بنشاط في التعاون الدولي لمعالجة انعدام الأمن الغذائي، ونتطلع إلى مزيد من انخراط المجلس للمضي قدما.

المرفق 60

بيان البعثة الدائمة لرواندا لدى الأمم المتحدة

تهنئ حكومة رواندا الولايات المتحدة على رئاستها لمجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس وعلى تنظيم المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى اليوم بشأن النزاع والأمن الغذائي، وهو جانب حاسم من جوانب السلم والأمن الدوليين ويتعلق بالحق الأساسي لجميع الشعوب في الحصول على الغذاء في جميع الأوقات، بما في ذلك أثناء النزاع.

وتود حكومة رواندا أن تشكر الأمين العام غوتيريش، والسيد بيسلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، والسيدة بوشر، المديرة التنفيذية لمنظمة أوكسفام الدولية، على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة جدا.

وفي هذه الفترة التي تسبق مؤتمر القمة بشأن النظم الغذائية الذي سيعقده الأمين العام في أيلول/سبتمبر ويهدف إلى بناء نظم غذائية عالمية أكثر مرونة واستدامة وإنصافا، ترحب رواندا بهذه المناقشة الهامة بشأن الصراع والأمن الغذائي.

بعد عقود من التراجع، ازداد الجوع بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية. الحالة تبعث على القلق، وذلك لأن الأزمة الحالية لجائحة فيروس كورونا يمكن أن تضيف ما بين 83 مليون و 132 مليون شخص آخر إلى عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية.

وفي حين أن الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي متعددة العوامل إلا أن أحد العوامل المشتركة الكامنة وراءه ينتج عن التدخل البشري. وهذا هو الحال على وجه الخصوص بالنسبة لانعدام الأمن الغذائي في حالات الصراع، مع ما يترتب على ذلك من عواقب على التشريد القسري وأثره المدمر على الإنتاج الزراعي وسبل كسب الرزق.

من بين 10 أشخاص يعانون من الجوع المزمن يعيش 6 أشخاص في بلدان متضررة من الصراعات. وإذا كنا نحن كبشر السبب الرئيسي في ذلك فإننا مسؤولون عن اتخاذ إجراءات ضده. ومن هذا المنطلق فإن القرار 2417 (2018)، الذي اعتُمد بالإجماع في عام 2018، هو أول خطوة حاسمة نحو كسر الحلقة المفرغة للصراع والجوع بشكل جماعي. إن القرار 2417 (2018) يدين بحق استخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب ويمثل معلما هاما في تعزيز المساءلة، فضلا عن ضمان امتثال أصحاب المصلحة في الصراعات للقانون الإنساني الدولي، وللحد من الآثار السلبية للصراعات على المدنيين، بما في ذلك حصولهم على الغذاء وسبل كسب رزقهم.

من الناحية العملية، وللوصول إلى الأهداف التي حددناها جماعيا في القرار 2417 (2018) لمنع واستئصال الجوع الناجم عن الصراعات، يجب علينا أولا وقبل كل شيء أن نستثمر مواردنا وجهودنا في بناء السلام ومنع نشوب الصراعات. وأود في هذا السياق أن أشيد بمبلغ الـ 439 مليون دولار الذي تم التعهد به خلال المؤتمر الرفيع المستوى لتجديد موارد صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام.

لقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك فعالية تكاليف منع نشوب الصراعات واستدامة السلام. لقد وجد برنامج الأغذية العالمي أن إنهاء الصراع يمكن أن يخفض تكاليف المساعدة الغذائية بنسبة تزيد على 50

في المائة سنويا. وهذا أمر بالغ الأهمية في وقت تُجهد فيه المنظومة الإنسانية أكثر مما ينبغي، وهو ما يزيد من الضغط على البلدان المضيفة للاجئين الفارين من الصراعات والجوع.

وفي هذا السـياق، لا يمكننا بطبيعة الحال أن نناقش الجوع، بما في ذلك الجوع الموجود في بيئة الصـراع، دون النظر إلى الصـورة الأكبر، وهو ما يدفعنا إلى إعادة النظر في نظمنا الغذائية وتغيير الطريقة التي ينتج بها العالم الغذاء ويسـتهلكه. والواقع أن النظم الغذائية المسـتدامة توفر أرضـية صـلبة للسـلام وللمؤسسات القوية كي تترسخ.

وفي الختام أود أن أؤكد من جديد التزام رواندا بأداء دورها ومشـاركتها في تحقيق هدفنا المشـترك المتمثل في القضـاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك بالنسـبة للسـكان الضـعفاء في المناطق المتضررة من الصراعات في جميع أنحاء العالم.

المرفق 61

بيان الممثل الدائم لسان مارينو لدى الأمم المتحدة، داميانو بيليفي

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر الولايات المتحدة على عقد هذه الجلسة الهامة التي تتيح لنا أن نتشاطر وجهات نظرنا بشأن هذا الموضوع الهام. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم ورؤيتهم.

إن انعدام الأمن الغذائي يؤثر على حياة الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم ويتركز أساسا في المناطق المتضررة من الصراعات. علاوة على ذلك، فإن الغالبية العظمى من الأطفال الذين يعانون من التقزم يعيشون في البلدان المتضررة من العنف والصراعات. ولذلك من الواضح أن هناك علاقة بين انعدام الأمن الغذائي والصراعات.

فلا تزال الصراعات السبب الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد في عدة بلدان، مثل سورية واليمن وأفغانستان ونيجيريا وجنوب السودان والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك في منطقة الساحل. ومما يؤسف له أن انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وما تلاه من أزمة صحية واقتصادية قد أدى إلى تفاقم الحالة في هذه المناطق وغيرها.

وينبغي لنا أيضا ألا نقلل من شأن آثار تغير المناخ والكوارث المناخية في تفاقم انعدام الأمن الغذائي.

إن الجوع هو سبب ونتيجة للصراع في آن واحد. الصراعات المسلحة تؤدي إلى تشريد المزارعين ويمكن أن تدمر الأصول الزراعية والمخزونات الغذائية. علاوة على ذلك فإنها تعطل الأسواق والخدمات الحيوية للنظم الغذائية. ويؤدي الجوع إلى النزوح القسري، مما يفضي إلى أزمات إنسانية مدمرة. ومن المؤسف أن خطر المجاعة أصبح حقيقة مؤلمة في مناطق مختلفة.

ولذلك من المهم إبقاء الأمن الغذائي على جدول أعمالنا، وأود في هذا الصدد أن أشكر الأمين العام على استضافته لمؤتمر قمة بشأن النظم الغذائية خلال الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2021. وتكرر سان مارينو أيضا تأييدها لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في سياق مبادرة كوفيد-19 - وهي مبادرة ضرورية إذا أردنا ضمان وصول المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عوائق إلى المجتمعات المحلية الضعيفة.

ويساورنا قلق شديد إزاء عدم قدرة العاملين في مجال المساعدة الإنسانية على الوصول بسبب العنف المتزايد في المناطق التي لا يمكن فيها إيصال الإمدادات الحيوية إلى أشد الفئات ضعفا.

تشدد سان مارينو على أهمية القرار 2417 (2018) وتدين بشدة استخدام تجويع المدنيين كوسيلة من وسائل الحرب، فضلا عن الحرمان غير القانوني للعاملين في المجال الإنساني من إمكانية الوصول. إن استخدام التجويع المتعمد للمدنيين كوسيلة حربية هو أمر بغيض أخلاقيا ومحظور بموجب القانون الإنساني الدولي.

إننا نرحب بالتعديل الذي أُدخل مؤخرا على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لإدراج جريمة التجويع كجريمة حرب في الصراعات المسلحة غير الدولية. إن استخدام التجويع المتعمد للمدنيين هو جريمة حرب، وينبغي أن لا يفلت مرتكبوها من العقاب.

إننا ندعو جميع الأطراف إلى احترام وحماية عمليات الإغاثة الإنسانية واحترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني وحماية المدنيين ومزارعهم وأسواقهم ومواقعهم لتخزين الأغذية ووسائل نقلها. ونحث أيضا جميع الأطراف على الامتناع عن مهاجمة وتدمير الماشية والمحاصيل والأصول الزراعية ومرافق وإمدادات المياه، التي هي ضرورية لبقاء المدنيين.

وفي الختام، ترى جمهورية سان مارينو أنه من الضروري مواصلة رصد الصلة بين انعدام الأمن الغذائي والصراعات المسلحة. إنه أمر أساسي أن يتم رصد المناطق الهشة وتلقي المعلومات في الوقت المناسب عن انعدام الأمن الغذائي لمنع وقوع هذه الأزمات والتخفيف من حدتها.

ينبغي لجميع الأطراف الفاعلة أن توفر إمكانية وصول المساعدات الإنسانية بأمان إلى المحتاجين، وينبغي لمجلس الأمن أن ييسر الظروف اللازمة لتحقيق ذلك.

علاوة على ذلك هناك حاجة إلى تحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والأطراف الفاعلة في مجال السلام من أجل معالجة أوجه الهشاشة والحفاظ على السلام والتنمية. وفي واقع الأمر، ينبغي النظر إلى الأمن الغذائي باعتباره جزءا هاما من حفظ السلام والتنمية المستدامة. بذلك فقط سنكسر الحلقة المفرغة من الجوع والصراع، وسنبني نظما غذائية مستدامة، تشكل الأساس لمجتمعات مسالمة ومستقرة.

المرفق 62

بيان الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة، عبد الله بن يحيى المعلمي

[الأصل: بالعربية]

أود بداية أن أهنئكم على توليكم منصبكم الجديد سفيرة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، وأتمنى لكم وللرئاسة الأمريكية لمجلس الأمن لهذا الشهر النجاح والتوفيق.

تشهد العديد من الدول حول العالم حالات شديدة من انخفاض في معدلات الأمن الغذائي وسوء في التغذية بسبب ما يواجهه العالم من كوارث مختلفة، ومن أهمها تعرض عدد من الدول إلى الجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى التي تؤدي إلى خفض إنتاج الغذاء في العديد من الدول. كما أن الصراعات العسكرية هي من أهم الأسباب التي تسبب نزوح كثير من السكان وتعرضهم إلى الجوع وسوء التغذية.

إن استجابة المملكة العربية السعودية الإنسانية كانت وما زالت ذات أثر بارز في تخفيف المعاناة من الجوع وسوء التغذية، حيث نفذت المملكة وما زالت تنفذ المشاريع الإغاثية والإنسانية في مجال الأمن الغذائي والتغذية للحد من حدوث مجاعة أو تدهور في الحالة الغذائية في العديد من الدول.

شهدت الجمهورية اليمنية منذ بداية انقلاب الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران تدهوراً في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، وتكبداً للخسائر البشرية والمادية من خلال العمليات العسكرية والقصف العشوائي وزرع الألغام الذي تقوم به هذه الميليشيات، مما جعل اليمنيين ينزحون لمناطق ومديريات أخرى لتجعلهم بمنأى عن العدوان الحوثي. وبالرغم من العديد من مبادرات السلام ووقف إطلاق النار والاتفاقات بشأن اليمن، إلا أن العدوان الحوثي يستمر في خرقه للهدن واتفاقات السلام ورفضه لوقف إطلاق النار ليجعل حياة اليمنيين في تدهور دائم، حيث تسبب ذلك في افتقار المدنيين في اليمن إلى الخدمات الأساسية اللازمة، وأدى إلى زيادة أعداد النازحين في البلاد.

ولا تزال أزمة النزوح في الجمهورية اليمنية أمراً مقلقاً للغاية مع استمرار الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران في إخراج السكان من مناطقهم الأصلية وسلبهم مساكنهم بالقوة الجبرية تحت تهديد السلاح وتدميرهم للمساكن، وكان آخر ذلك هجومهم العدواني على مأرب التي تستضيف عدداً كبيراً من النازحين داخلياً، الأمر الذي يستدعي تكاتف وتضافر الجهود الدولية لوقف هذا العدوان المستمر، وضغط المنظمات الأممية والدولية التي تعرضت مساعداتها المقدمة للشعب اليمني للسلب والتدمير من قبل الميليشيات الحوثية.

قامت المملكة العربية السعودية بتنفيذ العديد من المشاريع في قطاع الأمن الغذائي في اليمن، كما تستمر في تقديم مساعدات للشعب اليمني في قطاع الأمن الغذائي من خلال دعم المنظمات الأممية عن طريق دعم المملكة لخطط الاستجابة الإنسانية لليمن، والتي يأتي آخرها دعماً لخطة العام 2021 بمبلغ 430 مليون دولار، حيث بلغ دعم المملكة لليمن منذ بداية الأزمة أكثر من 17 بليون دولار.

لقد تأثر قطاعا الأمن الغذائي والتغذية تأثراً كبيراً بسبب اندلاع النزاعات في سورية، وكان للمملكة من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية الدور الكبير والفعال في تقديم المساعدات الغذائية

لصالح السوريين في الداخل السوري وفي دول اللجوء في الأردن ولبنان بحسب الاحتياج الإنساني والمناطق المتضررة، حيث بلغ عدد المشاريع المقدمة 75 مشروعاً بلغت تكلفتها التقريبية 152 مليون دولار.

وفي أفغانستان تتفاقم حدة انعدام الأمن الغذائي، حيث يعاني نسبة كبيرة من الشعب الأفغاني من انعدام الأمن الغذائي بسبب النزاعات التي تحدث في أفغانستان، حيث كان للمملكة من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية دور فعال في تقديم المساعدات الغذائية لصالح النازحين الأفغان بعدد 16 مشروعاً بتكلفه تقريبية تبلغ 11 مليون دولار.

وفي الصومال، يلقي العنف المتزايد والنزاع، وكذلك حالات الكوارث الطبيعية مثل الجفاف، بظلاله على حالة انعدام الأمن الغذائي والتغذية، وقد ساهمت المملكة من خلال مشاريعها التي نفذها مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في قطاع الأمن الغذائي في التخفيف من حدة انعدام الغذاء وسوء التغذية في الصومال بعدد 53 مشروعاً بتكلفة تقريبية تقدر بـ 95 مليون دولار.

وفي جمهورية جنوب السودان، نفذ مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي ثلاثة مشاريع في قطاع الأمن الغذائي بتكلفة تقريبية تقدر بـ 000 370 دولار، كما قدم مساعداته الغذائية في نيجيريا وفي المناطق الشمالية الشرقية منها ودول الساحل الإفريقية.

يتجلى بوضوح دور المملكة الإنساني والإغاثي في مجال الأمن الغذائي بالعالم وفي مناطق النزاع بشكل خاص، حيث إنها تعتبر من الدول السباقة في سرعة الاستجابة ومد يد العون للشعوب في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي جعلها من أكثر الدول المانحة على مستوى العالم. وفي هذا الصدد، تؤكد بلادي على أنه لن تكون هناك تنمية دون وجود سلام حقيقي والتزام بالقوانين والأعراف الدولية، وحل للنزاعات بالطرق الدبلوماسية السلمية لتلافي الحروب والنزاعات التي يعتبر الفقر والجوع والتشرد أبرز نتائجها.

المرفق 63

بيان الممثل الدائم لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة، ميشال ملينار

أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن الأمن الغذائي في إطار بند جدول الأعمال ”صون السلم والأمن الدوليين“ في هذه الأوقات التي تواجهنا فيها جميعاً تحديات لم يسبق لها مثيل. وسلوفاكيا تؤيد البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (المرفق 33). وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية.

خلال السنوات الأخيرة، اعترف مجلس الأمن على نحو متزايد بأهمية مسألة الأمن الغذائي في النزاعات المسلحة. وباتخاذه القرار التاريخي 2417 (2018) بالإجماع، تناول مجلس الأمن لأول مرة الصلة بين النزاع والجوع. وأقر بالحاجة إلى كسر الحلقة المفرغة للنزاع وانعدام الأمن الغذائي، وشدد على التزام الدول الأعضاء بالمساعدة على ضمان وصول المساعدات الغذائية إلى المحتاجين، وأدان استخدام التجويع أسلوباً من أساليب الحرب.

وكما أقر مجلس الأمن، فقد اعتبر النزاع المسلح والعنف سببا رئيسيا مباشرا وغير مباشر لانعدام الأمن الغذائي والمجاعة. وقد تختلف الحالة من بلد إلى آخر، ولكن المدنيين يتعرضون للقتل والإصابة والتشريد، وتدمر سبل العيش، ويتعطل توافر الغذاء والوصول إليه وسط هشاشة متزايدة. وفي الوقت نفسه، تتعرض العمليات الإنسانية للهجوم أو التأخير أو عرقلة إيصال المساعدة المنقذة للحياة. ويزداد الافتقار إلى الأمن الغذائي الناجم عن النزاع تفاقما في الوقت الحاضر بسبب الكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية وأزمات الصحة العامة، وكلها تتفاقم بسبب جائحة مرض فيروس كورونا. وهذه العوامل مجتمعة تعرض حياة الملايين من النساء والرجال والأطفال للخطر.

ويبين التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2020 أن النزاع كان مسؤولا عن ستة من أسوأ عشر أزمات غذائية في العالم، وعن نحو 60 في المائة من الاحتياجات الإنسانية. وهذا يعني أنه في غياب النزاع، يمكن أن ينخفض عدد الأشخاص المتضررين من أزمات الغذاء إلى أقل من النصف، وتقليص فجوة التمويل الإنساني بشكل كبير.

وتؤدي هشاشة الدولة وضعف المؤسسات إلى حالات طوارئ إنسانية معقدة ومستمرة، تفاقمها الاضطرابات الناجمة عن انعدام الأمن الغذائي والكوارث الطبيعية والتشريد القسري. وينبغي لجميع الأطراف في النزاع المسلح أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وأن تيسر حرية مرور الإغاثة الإنسانية.

وكما ذكر الأمين العام، يواجه العالم ”أزمة صحية عالمية لا مثيل لها في تاريخ الأمم المتحدة الذي يمتد إلى 75 عاماً“. وتؤيد سلوفاكيا بقوة دعوة الأمين العام إلى وقف جميع الأعمال العدائية وتنفيذ وقف عالمي لإطلاق النار في جميع أركان المعمورة، للتركيز معاً على المعركة الحقيقية – دحر كوفيد-19.

إن التصدي لخطر المجاعة الناجمة عن النزاع وانتشار انعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع مشكلة جماعية تتطلب استجابة جماعية. ومن الأهمية بمكان وضع استراتيجيات إقليمية وتعزيز التعاون الإقليمي والانخراط في الدبلوماسية الوقائية. ونحن بحاجة إلى تعزيز قدراتنا ووضع استراتيجيات مشتركة فيما يتعلق بالنزاع والأمن الغذائي على السواء، ويجب أن يستند ذلك إلى فهم أعمق للروابط بينهما.

ونرحّب بفكرة عقد مؤتمر قمة النظم الغذائية في أيلول/سبتمبر 2021، الذي سيطلق إجراءات جديدة جريئة كجزء من عقد عمل الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتؤيد سلوفاكيا تماما الهدف المعلن لمؤتمر قمة النظم الغذائية، وهو تغيير طريقة إنتاج الأغذية وتجهيزها ونقلها وبيعها واستهلاكها في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ونعتقد أن هذه القمة فرصة للعالم لمواجهة تحديات الفقر والأمن الغذائي وسوء التغذية والنمو السكاني وتغير المناخ وتدهور الموارد الطبيعية، وبالتالي دفع عجلة السلام والازدهار.

ولما كان ميدان الزراعة أحد الأولويات القطاعية الرئيسية لبرنامج التعاون الإنمائي السلوفاكي، فقد نفذنا في السنوات السبع الماضية أكثر من 70 مشروعاً للأمن الغذائي، بما قيمته 4,2 مليون يورو تقريباً، بالتعاون مع المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية. وتشمل القيمة الإجمالية مساهمتين ماليتين من سلوفاكيا للبرمجة المشتركة في كينيا لعامي 2019 و 2020.

والهدف هو تحسين الأمن الغذائي ودعم صغار المزارعين الكينيين من خلال تقديم حوافز للاستثمار في قطاع الأغذية الزراعية في إطار مبادرة الاتحاد الأوروبي لتمويل الزراعة. وكان لتلك المشاريع، التي نفذت في حوالي 20 بلدا من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وغرب البلقان والشراكة الشرقية – جنوب السودان وكينيا وإثيوبيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا الشمالية ومولدوفا، على سبيل المثال لا الحصر – آثار إيجابية طويلة الأجل من الناحية الاجتماعية – الاقتصادية، وعلى بناء السلام وعلى مشاركة المرأة.

وبالنظر إلى حجم التحدي وتعقيده، فضلا عن الموارد المحدودة، فإن التنسيق الدولي ضروري لزيادة كفاءة وفعالية المساعدة الإنسانية والإنمائية. وسلوفاكيا، إلى جانب الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي، نشطة في عمليات ومبادرات متعددة في هذا المجال، وتدعم العمل الهام الذي يقوم به برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ولجنة الأمن الغذائي والشركاء الآخرين من أجل القضاء على الجوع وكسر حلقة النزاع والجوع، ولا سيما في المناطق الريفية.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ موقفا أكثر صراحة في دعوة جميع أطراف النزاعات إلى احترام القانون الإنساني الدولي، وإدانة القيود المفروضة على الوصول، وإيجاد حلول سياسية وعملية لإزالة القيود المفروضة على الوصول. وتؤيد سلوفاكيا تأييدا تاما مجلس الأمن في دوره الحاسم في توجيه هذه المسألة إلى الأمام وضمان المساءلة.

المرفق 64

بيان البعثة الدائمة لسلوفينيا لدى الأمم المتحدة

تؤيد سلوفينيا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (المرفق 33)، ونود أن نضيف بعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

نرحب بقرار الولايات المتحدة إدراج هذا البند في جدول أعمال مجلس الأمن خلال رئاستها. ومع تزايد انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، يواجه العالم حالة طوارئ غذائية وشيكة، ما لم تتخذ إجراءات فورية. وعلى المدى القصير، يؤدي الجوع وانعدام الأمن الغذائي إلى زعزعة استقرار الأفراد والأسر والمجتمعات والدول، مما يؤدي، على المدى الطويل، إلى الاضطرابات الاجتماعية والحرمان من الحقوق والتشريد وعدم الاستقرار السياسي. ونتيجة لذلك، يشكل الأمن الغذائي تحديا عالميا رئيسيا ومضاعفا للمخاطر في القرن الحادي والعشرين.

ويشير أحدث تقدير إلى أن ما يقرب من 690 مليون شخص، أو 8,9 في المائة من سكان العالم، كانوا يعانون من نقص التغذية قبل جائحة الفيروس التاجي (كوفيد-19). ونتيجة لذلك، فإن العالم ليس في الطريق الصحيح نحو القضاء على الجوع. وبحلول عام 2050، من المرجح أن يكون لدى العالم بليوني شخص إضافي لإطعامهم، وهو ما يزيد بمقدار الربع عن اليوم، مع بقاء المنافسة على الموارد الطبيعية دافعا رئيسيا لعدم الاستقرار والنزاع.

وقد كشف كوفيد-19 عن نقاط الضعف والهشاشة في كل بلد، ومن المرجح أن يضاعف الجوع الحاد، لا سيما في البلدان والسياقات الضعيفة.

وقد أظهرت مناقشة أجراها مجلس الأمن مؤخرا بشأن المخاطر المتصلة بالمناخ على السلام والأمن أن آثار تغير المناخ، وتراجع التنوع البيولوجي، وندرة المياه والنزاعات تزيد من تفاقم انعدام الأمن الغذائي وتؤثر على أداء النظم الغذائية (انظر S/2021/198). ويعيش 60 في المائة من الأشخاص الذين يواجهون الجوع في مناطق مزقتها الحرب. فالحرب تعطل جميع مراحل التغذية البشرية، مخلفة سوء التغذية والمرض والموت في أعقابها. ويجب أن نعزز دعوتنا لجميع الأطراف في الحرب إلى التمسك بمبادئ القانون الإنساني الدولي واتفاقيات جنيف ومعايير حقوق الإنسان لحماية أرواح الناس وصحتهم وكرامتهم. واستخدام التجويع كسلاح للحرب والنزاع يمكن أن يشكل جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية.

ومع تزايد انعدام الأمن الغذائي، تزداد أهمية المعونة الإنسانية. وتحتاج المنظمات الإنسانية إلى الوصول المستدام والنزيه والسريع والآمن ودون عوائق إلى السكان المتضررين. وتشكل الهجمات المتزايدة على العاملين في المجال الإنساني ازدراء خطيرا للقانون الدولي وحماية المدنيين. ويجب التأكد من محاسبة المسؤولين. ولا يمكننا أن نقبل بحالة عالم لا يمكن فيه دخول الغذاء إلى مناطق النزاعات، ولكن يمكن للبنادق.

وفي هذه المناسبة، نود أن نعرب عن تقديرنا لعمل برنامج الأغذية العالمي والوكالات الإنسانية الأخرى التي توزع الأغذية على أكثر الفئات ضعفا في جميع أنحاء العالم في جميع الأوقات، ولحصول برنامج الأغذية العالمي على جائزة نوبل للسلام، التي ينبغي أن تكون تذكرة لنا بالمدى الذي بلغته الحالة في الواقع.

وفي معالجة الأمن الغذائي، يلزم تعزيز التمويل المستدام غير المخصص الذي يركز على سبل عيش الناس وتغذيتهم وظروفهم المعيشية. ومنذ عام 2014، ضاعفت سلوفينيا مساهمتها الإنسانية والإنمائية في مجال الأمن الغذائي. وبوصفنا عضوا في اتفاقية المساعدة الغذائية، يخصص بلدنا أيضا في المائة من المعونة الإنسانية للعمل الوقائي وبناء القدرة على الصمود، مع التركيز أساسا على الأمن الغذائي. وأود الإشارة أيضا إلى أنه منذ عام 2017، قدمت سلوفينيا لبرنامج الأغذية العالمي كمية كبيرة من المساعدات الإنسانية للأمن الغذائي في اليمن. كما وصلت مساهماتها السابقة في برنامج الأغذية العالمي إلى جنوب السودان والصومال ومالي وسوريا وإثيوبيا وهايتي وكينيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وبلدان أخرى معرضة للجوع وانعدام الأمن الغذائي.

وفيما يتعلق باستجابة المجتمع الدولي، نحتاج إلى تعزيز تحليل الإنذار المبكر، مثل تحديد النقاط الساخنة لانعدام الأمن الغذائي واحتياجات بناء القدرات. ويمكن تحقيق كل ذلك من خلال دور بارز يضطلع به مجلس الأمن والأمين العام. ونؤيد أيضا فكرة إنشاء مركز تنسيق تابع للأمم المتحدة لتنفيذ القرار 2417 (2018).

ولا يمكن تحقيق الأمن الغذائي بدون الماء، وهو عنصر حاسم في التحول الزراعي الضروري الذي يؤدي إلى نُظم غذائية مستدامة. وعلاوة على ذلك، لا يمكن تجاهل الصلة الوثيقة بين المياه والسلام والأمن والصحة والتنمية. ولذلك، تولي سلوفينيا اهتماما خاصا لمعالجة الصلة بين المياه والسلام.

وفي ضوء الضعف العام للنظام الغذائي برمته، نود أيضا أن نشير إلى مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالنظم الغذائية الذي سيعقده الأمين العام، ويأتي في لحظة حاسمة لتوسيع نطاق عملنا الجماعي من أجل تغيير النظم الغذائية، وبالتالي الإسهام أيضا في السلام والأمن. ونرحب بالطابع الشامل لمؤتمر القمة، الذي يهدف للتوصل إلى حلول جذرية عملية المنحى، مع عملية متابعة. وستشارك سلوفينيا عن كثب في الأعمال التحضيرية للقمة التي ستعقد خلال الرئاسة السلوفينية للمجلس الأوروبي، في النصف الثاني من عام 2021.

إن الطابع المترابط للأمن الغذائي يقتضي تنشيط الالتزام بتعددية الأطراف والجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن.

المرفق 65

بيان الممثلة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، ماثو جويني

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم وحكومتكم، سيدتي الرئيسة، على تولي رئاسة مجلس الأمن وعلى عقد هذه الجلسة التي تركز على النزاع والأمن الغذائي. وأود أيضا أن أعرب عن أطيب تمنياتي لرئاسة الولايات المتحدة.

وأشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على إبقاء المجلس على علم بالتطورات المتعلقة بأثر النزاع على الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد. وأشكر أيضا السيد ديفيد بيسلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، والسيدة غابرييلا بوشر، المديرة التنفيذية لمنظمة أوكسفام الدولية، على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين والمستنيرتين.

واسمحوا لي أن أبدأ بالقول إن جنوب أفريقيا تعتبر الحق في الحصول على الغذاء حقا أساسيا من حقوق الإنسان مكرس في دستورها وشرعة الحقوق، وأعتقد أن هذا يندرج تماما في نطاق القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يؤيده بلدي تأييدا تاما.

ولا تزال جنوب أفريقيا تشعر بقلق بالغ إزاء ارتفاع عدد المدنيين المتضررين بالجوع وسوء التغذية نتيجة لاستمرار النزاعات. ومن المؤسف أن معظم أطراف النزاعات لم تستجب للنداء الذي وجهه الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. هذه الدعوة أتاحت فرصة لوقف الأعمال العدائية. وكان من شأن وقف الأعمال العدائية أن يزيد من فرص وصول العاملين في المجال الإنساني، الأمر الذي كان من شأنه أن يسهم بشكل كبير في تحسين الأوضاع الإنسانية في مناطق النزاع.

ومما يؤسف له أنه نظرا لعدم الأخذ بالدعوة إلى وقف الأعمال العدائية، تستمر النزاعات الطويلة الأمد والمطولة في الوقت الذي تتزايد فيه التهديدات الجديدة والناشئة، مما يؤدي إلى زيادة في عدد الحالات الإنسانية المتفاقمة. ويسهم النزاع وعدم الاستقرار إسهاما كبيرا في زيادة أعداد المدنيين المتضررين من انعدام الأمن الغذائي، الأمر الذي أدى إلى تدهور الأزمة الإنسانية على الصعيد العالمي، مع معاناة الكثيرين منهم من ظروف شبيهة بالمجاعة.

وأود أن أشدد في هذا السياق على أهمية تضافر الجهود لإنهاء النزاعات بين الأطراف فيها، بما في ذلك الالتزام بمعالجة الأسباب الجذرية بجدية. وكذلك أود أن أكرر التأكيد على أن النهج الشاملة لمعالجة حالات النزاع مهمة للغاية إذا ما أريد تحقيق النجاح الأمثل في إيجاد الحلول المستدامة والسلام الدائم. كما أود أن أشدد على ضرورة مواصلة الاهتمام بتعزيز آليات منع نشوب النزاعات والحوار والتسويات السياسية عن طريق التفاوض، فضلا عن التعاون الوثيق بين المنظمات الإقليمية ومجلس الأمن في منع نشوب النزاعات وحلها.

ويساور جنوب أفريقيا القلق أيضا من أن الجوع يستخدم كسلاح للحرب في بعض حالات النزاع. وقد كان لهذا الأسلوب، الذي استخدم لتخويف ومفاقمة مواطن ضعف المدنيين من أجل الحصول على ميزة على المعارضين، عواقب مدمرة، خاصة بالنسبة للفئات الضعيفة، بمن في ذلك الأطفال. ومن الواضح أن هذا انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على حد سواء. ولذلك، ندعو أطراف النزاعات إلى إنهاء تلك الممارسة وإعطاء الأولوية لمصالح المدنيين وضمان حمايتهم. كما ندعو الأطراف

إلى السماح بتقديم المساعدة الإنسانية بصورة محايدة ومن دون عوائق إلى من هم في أمس الحاجة إليها. وينبغي أن يتم ذلك وفقا لمبادئ القانون الدولي الإنساني.

وقد أدت جائحة فيروس كورونا إلى تفاقم ظروف المدنيين الاجتماعية والاقتصادية القائمة، كما أسهم في تدهور الظروف المعيشية للمشردين داخليا والمهاجرين واللاجئين. كما أثقلت الجائحة كاهل النظم الصحية، مما أثر على توفير المساعدة الطبية اللازمة في مناطق النزاع. وأود أن أشدد في ذلك الصدد على أهمية تعزيز وتوفير الخدمات الصحية الكافية في مناطق النزاع من أجل التصدي للأمراض المعدية، التي ينبغي أن تكون جزءا من استراتيجية للقضاء على الجوع.

وعلاوة على ذلك واجه المدنيون، في سياق جائحة فيروس كورونا المستمرة، ارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب الاقتصادات الفاشلة ومحدودية إمدادات الأغذية. وما زال يساور جنوب أفريقيا القلق لأن الجزاءات الاقتصادية الشاملة المفروضة على البلدان في مناطق النزاع قد تؤدي عن غير قصد إلى الجوع المرتبط بالنزاعات، لأن فرص حصول المدنيين على الغذاء والدواء قد تقل. وللتخفيف من محنة المدنيين، ينبغي استهداف الجزاءات وتوازنها وإدراج معايير واقعية من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا تطبق الجزاءات بعد الآن كشروط تشمل بلدا بأكمله، لا سيما عندما تتعلق بتوفير القوت أو الرعاية الصحية أو كليهما.

ويشكل ضمان الموارد المستدامة والكافية للمساعدة الإنسانية تحديا خطيرا. والهدف المشترك المتمثل في تقديم المساعدة العاجلة حيوي من أجل التخفيف من محنة المدنيين المتضررين من الجوع وسوء التغذية الحاد في حالات النزاع وينبغي تلبيته بالتمويل الكافي لتحقيق ذلك الهدف. وتشيد جنوب أفريقيا باستمرار دعم البلدان المانحة التي أسهمت بتمويل سخي للعمل الإنساني للأمم المتحدة.

وأود أن أختتم بياني بتسليط الضوء على أهمية التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن هذه المسألة. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان جنوب أفريقيا للأمم المتحدة على التعاون والدعم المستمرين لالتزام الاتحاد الأفريقي بإنهاء الجوع وانعدام الأمن الغذائي في أفريقيا بحلول عام 2025. فذلك أحد الأمثلة المختلفة للتعاون الفعال بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وتشجع جنوب أفريقيا في هذا الصدد على محاكاة هذه الشراكات في حالات مماثلة نحو هدف التصدي للجوع وانعدام الأمن الغذائي في مناطق النزاع.

المرفق 66

بيان وزيرة الخارجية وشـــؤون الاتحاد الأوروبي والتعاون في إســـبانيا، ماريا أرنثاثو غونثاليس لايا

[الأصل: بالإسبانية]

تعتبر إسـبانيا جلسـة مجلس الأمن هذه حسـنة التوقيت تماما، وهي تؤيد موقف الاتحاد الأوروبي. وأود أن أشدد أيضا على الحاجة إلى إيجاد حلول للمشكلة الإنسانية المتزايدة التي يطرحها الجوع بين السكان المدنيين، والتي تكون أحيانا أثرا متعمدا للنزاعات.

وقد ســـلطت الزيادة المقلقة في انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، الذي تفاقم بســـبب عوامل مثل انتشار مرض فيروس كورونا والآثار السلبية لتغير المناخ وتكثيف النزاعات أو إطالة أمدها، كما جاء في "التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية – 2020"، الضـــوء على الالتزام بتعزيز وتكثيف جهودنا الإنسانية في أشد المجتمعات ضعفا.

وبالإضـــافة إلى العديد من المناطق التي كانت فيها الأزمات الغذائية كبيرة وازدادت حدة، مثل اليمن، نرى أنه من المهم للغاية توسـيع نطاق التركيز ليشـمل أماكن أخرى يؤدي فيها الجوع إلى تدهور حاد في الظروف التي يواجهها السكان المدنيون، بما في ذلك سورية وبلدان منطقة الساحل. ويجب أن نشدد على جهودنا الرامية إلى تعزيز العلاقة الثلاثية بين العمل الإنســاني والتنمية والســلام، كل ذلك وفقا لخطة العمل من أجل الإنسانية وأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتدعم إسبانيا بنشاط عمل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية ومكتب تنسـيق الشـؤون الإنسـانية للحد من انعدام الأمن الغذائي ومنعه. وتسـهم إسـبانيا بصـفة خاصـة في عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي التي وافقت في عام 2015 على إطار العمل من أجل الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات المطولة.

وندعو بقوة إلى تطوير وتنفيذ القرار 2417 (2018) وندين اسـتخدام الجوع كسـلاح من أسـلحة الحرب، على النحو المنصـوص عليه في قانون العقوبات لدينا. وتعتبر اسـتراتيجيتنا للدبلوماسـية الإنسـانية للفترة 2020-2026 على وجه التحديد الجوع والنزاع جانبا أساسيا من جوانب العمل الإنساني وتعزز التزامنا بحل تلك المشكلة.

وقد شجعنا على اتخاذ القرار 2286 (2016) بشأن الموظفين الطبيين في النزاعات المسلحة، الذي يسهم – بحماية وتعزيز الوصول إلى السكان – في تحسين تغذية الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في النزاعات المسلحة. وقمنا، في عملية متابعة القرار وتطويره، باتخاذ تدابير عديدة على الصـعيدين الوطني والدولي لتعزيز تنفيذه. ونحث المجتمع الدولي والجهات الفاعلة من غير الدول على الانضـــمام إلى تلك الجهود الجماعية وتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني.

إننا ندرك الحاجة إلى مضاعفة جهودنا المشتركة لمكافحة هذه الآفة، التي تؤثر على ملايين البشر في جميع أنحاء العالم. ونكرر تأكيد التزام إسبانيا بأعمال مجلس الأمن ودعمها لها.

المرفق 67

بيان الممثل الدائم لسويسرا، باسكال كريستين بايرسويل

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

تشكر سويسرا الولايات المتحدة على تنظيمها هذه المناقشة المفتوحة، والمتكلمين على آرائهم.

في عام 2021، لا تزال النزاعات المسلحة تشكل العامل الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي الحاد. ويتفاقم ذلك بسبب تغير المناخ والتدهور البيئي والصدمات الاقتصادية ومرض فيروس كورونا. وفي تلك النزاعات، يقتل انعدام الأمن الغذائي والأمراض المتصلة بسوء التغذية بصمت ولكن بثبات: وهي كثيرا ما تؤدي إلى إزهاق الأرواح أكثر من المواجهات. غير أن الجوع ليس حتميا: بل يمكن ويجب منعه والتخفيف منه. وثمة حاجة ماسة إلى بذل المزيد من الجهود. وهذا يعني منع نشوب النزاعات المسلحة واحترام القانون الدولي الإنساني وتقديم المساعدة الإنسانية والاستجابة السريعة والفعالة للإنذار المبكر. إن عمل مجلس الأمن حيوي بالنسبة ل 77 مليون شخص يعانون من الجوع الحاد في مناطق النزاع.

وتود سويسرا أن تسلط الضوء على ثلاثة مجالات عمل تعتبرها من الأولويات.

أولا، تحث جميع أطراف النزاع المسلح على تحمل مسؤوليتها الرئيسية عن تلبية احتياجات السكان المدنيين. وإذا تعذر ذلك، يجب عليها أن تسمح بالوصول الإنساني السريع والطويل الأجل ودون عوائق إلى السكان المحتاجين وأن تيسر ذلك. وتدعو سويسرا المجلس إلى الإذن بهذا الوصول عندما لا يوافق الطرفان على ذلك في الوقت الذي يتعرض فيه السكان المدنيون لخطر المجاعة.

ثانيا، ينبغي ألا تزيد الجزاءات وتدابير مكافحة الإرهاب من انعدام الأمن الغذائي. وتدعو سويسرا المجلس إلى إدراج بنود حماية للعمل الإنساني عند البت في هذه التدابير أو تمديدها. ويجب أن تكفل بنود الحماية المشاركة الإنسانية الفعالة والمحايدة. وتشجع سويسرا أفرقة الخبراء التي تساعد لجان الجزاءات على رصد أثر الجزاءات على العمل الإنساني والأمن الغذائي والإبلاغ عنه.

ثالثا، تؤكد سويسرا على الأهمية الأساسية للمساءلة في ردع مرتكبي الانتهاكات المحتملين وتوفير العدالة للضحايا. وبناء على مبادرتنا، عُدل نظام روما الأساسي للسماح للمحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في جريمة التجويع في النزاعات المسلحة الداخلية ومقاضاة مرتكبيها. ويمكن للمجلس الآن أن يشير إلى حالات النزاع المسلح الداخلي والدولي التي يبدو أن تلك الجريمة قد ارتكبت فيها. وشرعت سويسرا في عملية التصديق على ذلك التعديل. وتشجع بقوة الدول الأطراف الأخرى في المحكمة على التصديق عليها أيضا وتشجع الدول الأعضاء على تجريم تلك الأفعال في تشريعاتها الوطنية.

وسويسرا أيدت القرار 2417 (2018) منذ البداية، وتؤكد من جديد دعمها الثابت لذلك القرار. وهي لا تزال ملتزمة تجاه الأشخاص المتضررين من خلال الوجود الإنساني الفوري والطويل الأجل وبتمويل عمليات برنامج الأغذية العالمي، بما في ذلك في اليمن وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ونيجيريا. وبالإضافة إلى الأمن الغذائي، تدعم سويسرا أيضا الحصول على الخدمات الحيوية مثل مياه الشرب والمأوى. وأخيرا، فهي ملتزمة بعمليات السلام والمصالحة واحترام الإطار القانوني وتعزيزه.

المرفق 68

بيان الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، فريدون هـ. سينيرل أوغلو

ما فتئ انعدام الأمن الغذائي يشكل شاغلا عالميا يهدد الاستقرار السياسي ويفاقم الأزمات الإنسانية، ويعرقل التقدم الذي تحقق بشق الأنفس في مجال الصحة العالمية.

وأدت جائحة فيروس كورونا إلى زيادة تفاقم الحالة. كما أدى الركود الاقتصادي وتعطل سلاسل الإمداد إلى نقص الغذاء الكافي والآمن والميسور التكلفة والمغذي لملايين الناس. ومن المرجح أن يزداد انعدام الأمن الغذائي سوءا، حيث تهدد الظواهر المناخية المتطرفة جميع جوانب الإنتاج الزراعي وكذلك قنوات التوزيع وتدفقات الأسواق. ومن المتوقع أن يرتفع عدد سكان العالم إلى 10,9 بليون نسمة في عام 2100، مما قد يؤدي إلى زيادة كبيرة في الطلب على الأغذية.

ومن المؤسف أننا نغفل عن التزامنا العالمي بالقضاء على الجوع بحلول عام 2030. والفشل في تحقيق ذلك الهدف الأساسي سيكون له آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية هائلة.

ولا يزال النزاع يشكل أكبر تهديد للأمن الغذائي العالمي. ومن الواضح أن هناك حاجة ملحة إلى زيادة التعاون بشأن تهيئة الظروف للسلام من أجل إنهاء النزاعات. ومن خلال القرار 2417 (2018)، اعترف مجلس الأمن لأول مرة بالصلة الجوهرية بين الجوع والنزاع. والتنفيذ الفعال لذلك القرار ضروري في البيئات الإنسانية مثل سوريا واليمن وفي مختلف أنحاء أفريقيا.

واستخدام التجويع كسلاح للحرب أمر غير مقبول. وللأسف، نشهد هذه الجريمة البشعة كأسلوب متكرر للحرب في سوريا. ولفترة طويلة جدا، ترك النظام السوري المدنيين دون الحصول على الغذاء وحرمهم من أبسط احتياجاتهم الإنسانية. وأدت ظروف الشتاء القاسية في شمال غرب سوريا، وزيادة معدلات الاعتلال الناجمة عن الفيضانات وحرق المواد غير الآمنة للتدفئة أو الطهي إلى زيادة تدهور حالة التغذية.

ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، سجلت في جميع أنحاء المنطقة زيادة بنسبة 55 في المائة في حالات سوء التغذية الحاد الوخيم اعتبارا من كانون الثاني/يناير 2021 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. كما أن سوء التغذية المزمن، الذي يؤثر حاليا على ثلث الأطفال، آخذ في الازدياد.

وفي هذه الكارثة التي من صنع الإنسان، تظل عمليات الأمم المتحدة الإنسانية عبر الحدود الأمل الوحيد وشريان الحياة الحيوي لبقاء الملايين من الناس المحاصرين في حلقة مفرغة من العنف في الشمال الغربي، في ظروف يرثى لها. واستجابة المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، لضحايا الأزمة السورية نُفذت من خلال تلك الآلية. وفي هذا الإطار، تم إرسال أكثر من 000 40 شاحنة محملة بالمساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة عبر تركيا إلى شمال غرب سوريا.

ونشيد بجهود برنامج الأغذية العالمي في تقديم ما يقرب من 000 30 شاحنة محملة بالمساعدة الغذائية في إطار تلك الآلية، فضلا عن الإسهام في تهيئة ظروف لوجستية أفضل في إطار مركزه ”الوكالة الرائدة للمجموعات“. وتضمن الآلية إيصال المساعدات الدولية مباشرة إلى 4,1 مليون شخص محتاج، بمن فيهم 2,7 مليون نازح داخليا، في شمال سوريا.

وفي ضوء هذه الظروف المروعة، ليس أمام مجلس الأمن خيار آخر سوى تجديد آلية الأمم المتحدة الإنسانية عبر الحدود في تموز/يوليه المقبل، مع بوابات حدودية إضافية ومعبر باب السلام على

وجه الخصوص، لاستئناف إيصال المساعدات إلى 1,3 مليون شخص في شمال حلب. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي للمجلس أن يتحمل مسؤوليته وأن يتخذ إجراءات للتخفيف من معاناة الشعب السوري.

وبينما تتزايد التقارير عن الجوع وخطر المجاعة، لا يمكننا الوقوف مكتوفي الأيدي. ونحن كمجتمع دولي نحتاج إلى اعتماد نهج وقائي لمواجهة التحدي المتزايد المتمثل في الجوع الحاد وانعدام الأمن الغذائي. ويجب أن نتصرف قبل أن تتحول حالات الطوارئ الغذائية إلى مجاعات شاملة.

ويتعين علينا أن نضع إصلاحات مؤسسية متينة وأن نعزز جهودنا لتحسين قدرة القطاع الزراعي على الصمود في وجه الجفاف والفيضانات. ويمكن أن تكون ممارسات التكنولوجيا الزراعية مفيدة وتوفر لنا حلولا قيمة في هذا الصدد.

ومن الأمور الحيوية أيضا منع المضاربة في أسعار الأغذية في مجالي التسويق والتجارة ودعم استمرار سلاسل الإمداد. وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز آليات المساعدة المالية القائمة وإنشاء صناديق جديدة سيساعدان على تلبية احتياجات السكان الذين يعيشون في مناطق النزاع أو في البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وما من شك في أن تعزيز التعاون بين المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإنسانية سيسهل الجهود المبذولة على أرض الواقع.

وينبغي دعم سبل العيش الريفية من خلال الاستثمارات والمنح الإضافية. ويتعين تمكين النساء والفتيات، ولا سيما الريفيات، في جهودهن الرامية إلى الوصول الكامل للأراضي والقروض الميسورة التكلفة والأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.

وأخيرا، نحن بحاجة أيضا إلى تركيز جهودنا على إيصال أدوات الطوارئ الأساسية دون تأخير، بما في ذلك الغذاء والمياه والصحة وخدمات الحماية، إلى المناطق المتضررة من النزاع.

ونأمل أن يساعد مؤتمر القمة المقبل المعني بنظم الأغذية الذي يعقده الأمين العام على معالجة تلك المسائل المتعددة الجوانب المتصلة بالأمن الغذائي العالمي. ونتوقع أن يزود مؤتمر القمة جميع أصحاب المصلحة المعنيين بتوجيهات قيمة بشأن كيفية تكييف نظمنا الغذائية وتعديلها لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية. وتظل تركيا ملتزمة بالمساهمة في الجهود العالمية الرامية إلى خروج مؤتمر القمة بنتائج ناجحة.

المرفق 69

بيان البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

يؤيد وفد أوكرانيا البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي (المرفق 33) ويود أن يدلي ببيان بصفته الوطنية.

يشكر وفد أوكرانيا الولايات المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع النزاع والأمن الغذائي.

لا يزال انعدام الأمن الغذائي العالمي يمثل تهديداً خطيراً للبشرية. ونلاحظ بقلق أنه، وفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، فإن أكثر من 200 مليون شخص، واجهوا انعدام الأمن الغذائي الحاد في نهاية عام 2020. وهذا رقم محير للعقل. ومع ذلك، لا تلوح في الأفق نهاية لهذه الأزمة. والأمر الأكثر ترويعا هو أن توقعات البنك الدولي تشير إلى أن هذا الرقم يمكن أن يرتفع إلى أكثر من 300 مليون في عام 2021.

وقد تأثرت أكثر البلدان فقرا وضعفاً على نحو غير متناسب بانعدام الأمن الغذائي بسبب الأثر المضاعف لجائحة فيروس كورونا الذي عطل سلاسل الإمداد الغذائي والاقتصادات وفرص العمل.

ومن المرجح أن يؤدي الارتفاع الحاد في انعدام الأمن الغذائي الحاد إلى انتكاس الكثير من التقدم المحرز خلال العقود القليلة الماضية بشأن تغذية النساء والأطفال. ومع تفاقم الجوع بشكل كبير جراء جائحة كوفيد-19، من المتوقع أن يكون 2020 و 2021 سنتين ضائعتين من منظور اقتصادي.

وكما تبين في السنوات الأخيرة، فإن الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة ومتأثرة بالنزاع معرضون للخطر بشكل خاص لأن النزاعات تقوض على وجه السرعة جميع جوانب الحياة، وتدمر سبل العيش والمؤسسات، وتحد من إمكانية الحصول على الغذاء. ويشهد العالم حالياً أعلى مستويات النزوح المسجلة، حيث بلغ عدد النازحين قسرا 65,3 مليون شخص، وهم الأكثر عرضة لنقص الغذاء.

ونؤيد تماما فكرة أن النزاعات العنيفة هي ما يسبب انعدام الأمن الغذائي، من بين عواقب سلبية أخرى. وفي الوقت نفسه، فإن انعدام الأمن الغذائي، مدفوعاً بعوامل أخرى كثيرة، بما في ذلك الصدمات المناخية وتشوهات التجارة والتقلبات وأسعار الأغذية والإقصاء، قد زاد من خطر نشوب النزاعات.

وقد تسبب العدوان المسلح للاتحاد الروسي في أزمة إنسانية طال أمدها في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتاً، مما أثر على ملايين المواطنين الأبرياء في أوكرانيا. وفي هذا الصدد، نعرب عن جزعنا العميق من أن قوات الاحتلال الروسية لم تتخذ تدابير كافية لتيسير وصول المنظمات الإنسانية إلى الأراضي المحتلة مؤقتاً. والحالة مقلقة بشكل خاص في لوهانسك المحتلة مؤقتاً. ونتيجة لذلك، تدهور الأمن الغذائي في هذه الأراضي خلال العام الماضي. وفي هذا الصدد، ندعو الاتحاد الروسي إلى الامتثال لالتزاماته الإنسانية، بما في ذلك ما يتعلق بمنح المنظمات الدولية وصولا إنسانيا آمنا ودون عوائق إلى السكان المتضررين.

ونحن مقتنعون بأن تعقيد مسألة انعدام الأمن الغذائي وأسبابه المتعددة الأبعاد تستدعي مشاركة جميع أصحاب المصلحة في البحث عن سبل للقضاء عليه، فضلاً عن ضرورة التركيز على آثار جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي.

ونود أيضـــاً أن نكرر التأكيد على أهمية اتباع نهج شـــامل يدمج الاســـتجابات الضـــرورية للمناخ وفقدان التنوع البيولوجي، والنزاعات والأوبئة والأزمات الاقتصـــادية، وانعدام الأمن الغذائي وســـوء التغذية، والتفاوتات الهيكلية.

إن مشـــكلة انعدام الأمن الغذائي في العالم هي مصـــدر قلق خاص لأوكرانيا. وفي تشـــرين الثاني/نوفمبر، أحيينا الذكرى السـنوية السـابعة والثمانين لواحدة من أشـد الجرائم فتكاً في القرن العشـرين – ذكرى المجاعة الجماعية في هولودومور، أوكرانيا، التي اصـطنعها النظام السـوفياتي وأودت بحياة الملايين من الأوكرانيين. ومما له دلالته، أن هذه المأسـاة وقعت في أوكرانيا، التي يتكون نصـفها تقريباً من تربة هي الأكثر خصوبة في العالم.

واليوم، ومع دفع الكثير من الناس في جميع أنحاء العالم نحو الجوع الحاد، لا يمكن لبلدي أن يقف مكتوف الأيدي، وبلدنا على اسـتعداد للمسـاعدة في تعزيز الأمن الغذائي كرائد في الطليعة لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المســـتدامة ودفع عملية تغيير النظم الغذائية على الصـــعيد الدولي من خلال الجمع بين الكفاءات الأساسية لمنظمات متنوعة من خلال الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين.

ولضـمان احترام أبسط حقوق الإنسـان – الحق في الغذاء – تبقي أوكرانيا الاستجابة لانعدام الأمن الغذائي العالمي على رأس جدول أعمالها.

وكبلد لديه قطاع زراعي قوي تقليدياً وصـادرات غذائية متطورة، تقوم أوكرانيا بالفعل بدور الضـامن للأمن الغذائي في كثير من البلدان في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من التحديات الحالية، تأتي أوكرانيا بين أكبر عشرة مصـدرين لزيت عباد الشمس والشعير والذرة والقمح والزبدة والدواجن ومسحوق الحليب، مما يسهم في حل مشكلة الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في العالم.

وقد برز الدور الرئيسـي لأوكرانيا منذ بداية جائحة فيروس كورونا، عندما تعطلت سـلاسـل الإمداد العالمية. وتواصـل أوكرانيا الوفاء بالتزاماتها، وأسـهمت بشـكل كبير في الأمن الغذائي لشـركائها في الشـرق الأوسط وأوروبا وجنوب شرق آسيا وشمال أفريقيا. ونحن على استعداد للقيام بدورنا في تعزيز الأمن الغذائي العالمي في المستقبل.

وتعتقد أوكرانيا أن إصـــلاح النظام الغذائي قد تأخر كثيراً. ومن المرجح أن تؤدي ديناميات النظام الغذائي إلى تفاقم عدم المســـاواة داخل الدول وفيما بينها، كما أن تزايد عدم المســـاواة ســـيؤثر ســـلباً على المجتمع. ويلزم وضـع سياسات ذكية جديدة وجريئة لإعادة تصميم النظم الغذائية، مع إتاحة الفرص لاعتماد نهج حكومي كامل لدمج التكاليف الحقيقية للنظم الغذائية، وربط السـياسـات الغذائية والزراعية والبيئية بالنظم الغذائية الصحية، وتهيئة بيئة مؤاتية للتكنولوجيات الشاملة.

وفي هذا الصـــدد، نتطلع إلى عقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام 2021 ونأمل أن يكون له دور فعال في تشكيل نهج متوازن للتصـدي للجوع وسوء التغذية في العالم مع احترام حقوق الإنسـان ودعم التنمية المستدامة لأجيال الحاضر والمستقبل.

المرفق 70

بيان البعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

تود الإمارات العربية المتحدة أن تشكر الولايات المتحدة على إعطاء الأولوية لهذه المسألة الهامة خلال رئاستها لمجلس الأمن.

تقر الإمارات العربية المتحدة بدور الأمن الغذائي في ضمان الأمن البشري. ولذلك، فإن الإمارات العربية المتحدة تدعم الأمم المتحدة بنشاط في جهودها العالمية لتوفير الإمدادات، بما في ذلك الغذاء، للمحتاجين في مناطق النزاع. وفي هذا الصدد، أنشأت الإمارات العربية المتحدة في أيار/مايو، بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي، عملية جسر جوي أعادت ربط عمليات المعونة بتوريد المعدات والسلع والخبرات الطبية عندما تفاقم انعدام الأمن الغذائي في مناطق النزاع بسبب جائحة فيروس كورونا. وتوفر هذه العملية الإمدادات التي تشتد الحاجة إليها من الإمارات العربية المتحدة إلى مواقع رئيسية في جميع أنحاء أوروبا وأفريقيا وآسيا والشرق الأوسط. وإضافة إلى ذلك، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة مؤخراً عن تمويل بقيمة 230 مليون دولار لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن، وذلك استمراراً لجهودها الرامية إلى التخفيف من حدة الجوع والمعاناة في المنطقة وحول العالم.

يتسبب انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات في معاناة الملايين في نزاعات في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في الشرق الأوسط وأفريقيا. وتشكل النزاعات التي طال أمدها، على وجه الخصوص، خطراً جسيماً على الصحة وسبل العيش للنساء والرجال والأطفال. وتفاقم الوضع بسبب الجائحة التي تسببت في تعطيل المعونة الإنسانية وزيادة المعاناة في المناطق المنكوبة بالنزاع بالفعل. ولذلك، ترحب الإمارات العربية المتحدة بالقرار 2565 (2021) الذي يدعو إلى زيادة التعاون الدولي لتيسير الحصول على لقاح كوفيد-19 في حالات النزاع. وعلاوة على ذلك، فإن تأثير تغير المناخ، بوصفه محركاً للنزاع وانعدام الأمن الغذائي على حد سواء، يزيد من تفاقم محنة المدنيين في مناطق النزاع. ومجلس الأمن، باتخاذه القرار 2417 (2018) بالإجماع، قد أظهر تصميمه على التصدي لانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع.

وترى دولة الإمارات العربية المتحدة أن على المجلس أن يواصل جهوده لضمان التنفيذ الكامل لهذا القرار. وفي هذا السياق، نود أن نقدم ثلاث توصيات لتحسين الأمن الغذائي في مناطق النزاع.

أولاً، لا يمكن استخدام المعونة الإنسانية كورقة مساومة. وما رأيناه في أماكن مثل اليمن، حيث دأب الحوثيون على عرقلة إيصال المساعدات، هو أمر غير مقبول. ويجب على المجلس أن يدين هذه الأعمال إدانة قاطعة وأن يطالب بالامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني.

ثانيا، يمكن للأمين العام أن يدرج في تقاريره إلى مجلس الأمن الدروس المستفادة من النماذج العلمية التي تتنبأ بالكوارث الطبيعية. ويمكن لأعضاء المجلس أن يأخذوا عوامل الخطر هذه في الاعتبار عند مناقشة المسائل المدرجة في جدول أعماله. والنمذجة التنبؤية للكوارث الطبيعية وتفشي الأمراض متطورة ويمكن أن تشكل رصيدا أساسيا في الإجراءات الوقائية التي يتخذها المجلس. وفي حين أن هذا لا ينطبق على الكوارث التي من صنع الإنسان، فإن العمل الاستباقي يمكن أن يساعدنا جميعا على التأهب لتأثير الظواهر الطبيعية على انعدام الأمن الغذائي.

ثالثا، يجب أن تكون النســـاء والشـــباب جزءا من المعادلة عندما يتعلق الأمر بالتوصـــل إلى حل مســـتدام لانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع. ويتعين إعطاء الأولوية للاحتياجات المحددة القصـــيرة والطويلة الأجل للنساء والشباب، سواء في الأجلين القصير والطويل، لأن انعدام الأمن الغذائي يؤثر بشكل غير متناسب على حياتهم.

ويشـجعنا اسـتمرار اهتمام مجلس الأمن بهذا الموضـوع. والتعاون الدولي مطلوب إذا أردنا التخفيف من حدة هذا التهديد الواضـــح للســـلم والأمن الدوليين وإيجاد حل له. وســـتواصـــل الإمارات العربية المتحدة التركيز على التصدي لهذه الآفة أثناء عضويتنا في المجلس خلال الفترة 2022-2023.

المرفق 71

بيان الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة، صمويل مونكادا

[الأصل: بالإنكليزية والإسبانية]

كما أُعرب عن ذلك في مناسبات عديدة في مجلس الأمن، يولي وفد فنزويلا أهمية كبيرة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة معالجة شاملة بغية تحقيق سلام مستدام ودائم على نحو فعال وحقيقي. إن التصدي للفقر وانعدام فرص الحصول على الخدمات الأساسية والإسكان والصحة والغذاء أمر أساسي لضمان استقرار المجتمعات وسلميتها.

والأمم المتحدة هي، بامتياز، الإطار الأمثل للمشاركة العضوية في المناقشات المتعددة الأطراف بشأن هذه المسألة. وبالنسبة لجمهورية فنزويلا البوليفارية، فإن دور الجمعية العامة، بوصفها جهازا واسعا للمناقشة، له أهمية حاسمة عندما يتعلق الأمر بتحديد الحوار الدولي بشأن استراتيجيات الأمن الغذائي على الصعيدين الوطني والدولي.

وتضع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، المعنون "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة"، القضاء على الفقر والجوع ضمن أولوياتها الرئيسية وتحدد الزراعة والنظم الغذائية المستدامة كمحركين رئيسيين للتنمية المستدامة.

وبالمثل، فإن مبادراتنا المختلفة للتنمية والإنتاج وبناء القدرات ومشاريعنا لتبادل الخبرات، التي تنفذها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تهدف إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية في إطار تعاون متعدد الأطراف.

إن فنزويلا ملتزمة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعم عمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتؤكد من جديد التزامها تجاه هاتين الهيئتين. لكنها تأسف لأنه بالنسبة لمن يعقدون هذا الاجتماع الرفيع المستوى، فإن خطة عام 2030 وأهدافها، بما في ذلك الهدف المشار إليه بـ "القضاء على الجوع"، ليست بنفس أهميتها بالنسبة لأعضاء المجتمع الدولي المسؤولين الآخرين.

وفي سياق النزاعات المسلحة، وبغض النظر عن شدتها وسبب اندلاعها، فإن السكان المدنيين هم الضحية الأولى للنقص الناجم عن نقص الغذاء وتعطل آليات الإنتاج والتوزيع، مما يزيد بالتالي من معاناة أولئك الذين يتعرضون لهجوم الحرب.

ويلاحظ وفد بلدنا أن الافتقار إلى الوسائل اللازمة لتنفيذ السياسات الغذائية أو التصدي للحواجز التجارية والتباطؤ الاقتصادي والنزاعات المسلحة والآثار المعاكسة لتغير المناخ هي العوامل الرئيسية التي تسهم في عكس مسار التقدم الطويل الأجل في مكافحة الجوع في العالم.

وفي الوقت الحاضر، تفاقمت تحديات الأمن الغذائي بسبب الآثار المدمرة لجائحة (كوفيد-19)، والتدابير الاستثنائية الجاري تنفيذها لاحتواء انتشارها والآثار الاقتصادية الناتجة عنها، والتي كشفت بدورها عن نقاط ضعف كبيرة في العديد من النظم الغذائية الوطنية. وكما ذكر الأمين العام في عام 2020، يعاني أكثر من 820 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، ويمكن أن يعاني 130 مليون شخص آخر من

الجوع الحاد بسبب آثار الجائحة. وتذكرنا الأزمة الإنسانية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 بالحاجة الملحة إلى نظم غذائية مستدامة توفر بشكل موثوق به أغذية آمنة ومغذية وميسورة التكلفة.

والقرار 2417 (2018)، بشأن استخدام التجويع كوسيلة للحرب، يؤكد من جديد الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ومن ثم، يجب أن يعمل كل بلد، دون تدخل خارجي، لضمان الأمن الغذائي، وفقا لسياساته وأولوياته الوطنية.

وفي هذا السياق، يلاحظ وفد بلدنا بقلق بالغ أنه، وفقا لمصادر سورية رسمية، صادرت القوات الأمريكية في كانون الثاني/يناير، قافلة مكونة من 50 شاحنة محملة بالقمح والشعير من صوامع الطويبة. وهذا ليس حدثا منعزلا، وقد وُصف بأنه سرقة منهجية ومنظمة للمحاصيل من جانب جيش الولايات المتحدة. وعليه، فإننا نرفض رفضا قاطعا استخدام الجوع من جانب الدول و/أو أطراف من غير الدول كأسلوب للحرب، أو كآلية لزعزعة استقرار الحكومات الشرعية والمنتخبة ديمقراطيا والإطاحة بها، أو كأداة لإثارة النزاع وعدم الاستقرار، مما يؤدي بلا شك، بل وعمدا، إلى الفوضى الاجتماعية والمعاناة.

ولن تكف جمهورية فنزويلا البوليفارية عن الإصرار على أن الآثار السلبية لفرض تدابير قسرية انفرادية بصورة غير قانونية، في سياق جائحة عالمية، تنتهك طائفة واسعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتهدد على وجه التحديد الأمن الغذائي لثلث البشرية، بما في ذلك 30 مليون فنزويلي، يتعرضون لتلك السياسة الإجرامية.

ونرى أن هذه السياسات العدائية تكيل بمكيالين، حيث أنها تظهر الاهتمام بالأمن الغذائي بينما تفرض تدابير قسرية انفرادية بصورة غير قانونية تؤثر على سلسلة الإمداد الغذائي على الصعيدين الوطني والدولي، وتسبب أضرارا مستمرة للاقتصادات والسكان، وخصوصا للفئات الأكثر ضعفا في المجتمعات كجزء من سياسة محسوبة لممارسة أقصى الضغط للتسبب عمدا في إثارة الجزع والآلام للسكان المدنيين، بما في ذلك السكان في بلدنا. وفي هذا الصدد، نكرر موقف الجمعية العامة بأنه لا ينبغي استخدام السلع الأساسية مثل الأغذية والأدوية كأدوات للقهر السياسي والاقتصادي، وأنه لا ينبغي، تحت أي ظرف من الظروف، حرمان الناس من وسائلهم للعيش والتنمية.

وقد اعترف خبراء مستقلون في الأمم المتحدة بالآثار الضارة لما يسمى بالجزاءات، من بينهم المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان، ألينا دوهان، التي اختتمت مؤخرا زيارة رسمية إلى فنزويلا لتقييم الأثر السلبي لهذه التدابير الإجرامية على تمتع الشعب الفنزويلي بحقوق الإنسان. وكغيرنا من الدول التي وقعت ضحية لتدابير قسرية انفرادية غير قانونية، نكرر الإعراب عن استنكارنا الدولي للحصار الاقتصادي والمالي الذي نتعرض له حاليا، ونطالب بتقييده وإلغائه فورا، وندعو الجميع إلى رفض تطبيقه.

وفي الختام، نرى أن الجهود الرامية إلى القضاء على المأساة الإنسانية للجوع والضمان الكامل للأمن الغذائي يجب أن تتم بطريقة متضافرة ومنسقة، مع توسيع حيز المناقشة قدر الإمكان وكفالة المشاركة الكاملة للدول الأعضاء بوصفها المسؤولة في المقام الأول عن ضمان تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية في مكافحة الجوع عالميا.

المرفق 72

بيان الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة، عبد الله السعدي

أود في البداية أن أهنئ الرئيسة ومن خلالها الولايات المتحدة، على رئاستها لمجلس الأمن لشهر آذار/مارس، معربا لها عن أطيب تمنياتنا خلال هذه الرئاسة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا للمملكة المتحدة على رئاسة وفدها الناجحة خلال شباط/فبراير.

يأتي القضاء على الجوع في صدارة أهداف التنمية المستدامة. ولكن، على الرغم من التقدم المحرز في هذا السياق، لا يزال الجوع الحاد وسوء التغذية في بعض البلدان والمناطق يشكلان عقبات رئيسية أمام التنمية، ولا سيما في البلدان التي تعاني من النزاع.

ففي اليمن، وفقا لأحدث تحليل للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، يحتاج أكثر من 24 مليون يمني إلى المساعدات الإنسانية، في حين يواجه أكثر من 20 مليون شخص الجوع. وتظل معدلات سوء التغذية بين النساء والأطفال في اليمن مرتفعة جدا. وتشير الأرقام إلى أن 1,2 مليون امرأة حامل أو مرضعة و 2,3 مليون طفل دون سن الخامسة بحاجة إلى علاج عاجل من سوء التغذية الحاد. ومن بين هؤلاء الأطفال، يظل نحو 000 400 طفل من دون علاج ويتهددهم خطر الموت.

وللأسف، إن هذه الصورة الكئيبة للوضع في اليمن هي أزمة من صنع الإنسان وناتجة عن شن الميليشيات الحوثية حربا ضد الشعب اليمني منذ عام 2014. إن فهم أسباب الجوع وانعدام الأمن الغذائي في اليمن عنصر أساسي لإيجاد الحل. ولذلك، أود أن أوضح بعض هذه الأسباب في النقاط القليلة التالية،

أولا، إن المحرك الرئيسي للجوع في اليمن ليس نقص الغذاء، بل عدم قدرة الناس على تحمل تكاليفه. فعندما سيطر الحوثيون على مقر البنك المركزي في صنعاء قبل أن ينقلوه إلى عدن، أهدروا أكثر من 4 بلايين دولار من احتياطي البنك من النقد الأجنبي. ونتيجة لذلك، فقدت الحكومة قدرتها على تقديم خطابات الاعتماد وتوفير العملات الأجنبية للتجار الذين يستوردون معظم الأغذية المستهلكة في البلد. وقد دفع هذا التجار إلى تأمين عملتهم من السوق، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل كبير. وقد وفرت الودائع السعودية بين عامي 2018 و 2020 للحكومة الموارد اللازمة لإبطاء ارتفاع أسعار المواد الغذائية. ولذلك هناك حاجة ماسة إلى وديعة أخرى لتجنب مجاعة تلوح في الأفق.

ثانيا، حتى عندما وفرت المساهمة السخية من المجتمع الدولي الغذاء والمساعدات المجانية لليمنيين، استمر الجوع في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. وقد تحدثت وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأغذية العالمي، بصوت عال وواضح عن العقبات التي يفرضها الحوثيون على إيصال المساعدات. ورأينا أدلة كافية في تقارير الأمم المتحدة وتقارير المنظمات غير الحكومية الدولية الأخرى التي تظهر كيف يسرق الحوثيون المساعدات من أفواه الجياع ويحولونها إلى جبهات القتال لإطالة أمد الحرب. فعلى مجلس الأمن أن يتحرك فورا لوقف ممارسات الحوثيين هذه وضمان وصول المساعدات إلى المستفيدين المعنيين.

ثالثا، حتى عندما تتخطى المساعدات، التي تصل في الغالب إلى اليمن عبر ميناء الحديدة، عقبات الحوثيين وتصل إلى مخيمات المشردين داخليا، فإنها غالبا ما تصل بعد فوات الأوان، أي بعد أن

يكون النزاع قد دفع المشـــردين إلى الفرار إلى مخيمات مختلفة. وتســـتغرق الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية الكثير من الجهد والوقت لتقييم المواقع الجديدة للمشـــردين وإنشـــاء ســـلاســـل إمداد كافية لإيصال المعونة، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي في تلك المخيمات. ومن الأمثلة الحية على ذلك الهجوم الحوثي على مأرب، وهي مدينة تســـتضـــيف مليوني نازح داخليا، أو 70 في المائة من السـكان النازحين داخليا في اليمن. ولهذا السـبب، ينبغي لمجلس الأمن أن يتحرك فورا وأن يمارس أقصـــى الضـــغوط على الحوثيين وراعيهم الإقليمي، إيران، من أجل وقف هذا الهجوم الشـــنيع على المدنيين، والذي يشكل بوضوح انتهاكا للقانون الدولي الإنساني.

رابعا، السبب الأكثر بشاعة للجوع في اليمن هو استخدام الحوثيين تجويع المدنيين كوسيلة للحرب. فقد استخدم هذا التكتيك المشين ضد سكان مدينة تعز الصامدة، حيث حاصر الحوثيون المدينة لأكثر من ســت ســنوات. وأغلقوا الطرق من وإلى المدينة، مما أجبر الناس على اتخاذ طرق طويلة وغير معبدة ووعرة للوصول إلى وجهاتهم. وفي الوقت الحاضر، فإن الرحلة التي كانت تقطع في حوالي أربع ساعات، تستغرق الآن يوما كاملا تقريبا. وأثر ذلك على إمكانية الحصـــول على الغذاء، ناهيك عن الحصـــول على الرعاية الصحية والمستشفيات، لا يمكن قياسه. لذلك ينبغي لمجلس الأمن أن يتحرك فورا لوقف جريمة الحرب هذه ومحاسبة الحوثيين.

أخيرا، وعلى الرغم من أن معالجة المسائل الملحة المذكورة آنفا أمر حاسم لإنقاذ الأرواح، فإنه لن يكون كافيا لإنهاء الجوع وانعدام الأمن الغذائي في اليمن. ولذلك، تدعو الحكومة اليمنية مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى تقديم الدعم لمجلس الوزراء اليمني الجديد، الذي تم تشكيله وفقا لاتفاق الرياض. وتركز الحكومة، التي تعمل من العاصمة المؤقتة عدن، على دفع الرواتب وتقديم الخدمات للشعب اليمني في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في المناطق التي يســـيطر عليها الحوثي. ونرحب بإيداع وديعة في البنك المركزي كبداية جيدة.

بعد ذلك، ينبغي للمجلس والمجتمع الدولي اتخاذ تدابير عاجلة لردع الحوثيين ومنعهم من التلاعب بقضية ناقلة النفط "صافر". وعلى الحوثيين أن يسمحوا فورا للفريق الفني للأمم المتحدة بالوصول إلى الناقلة حتى يتمكن من إجراء تقييمه وإجراء إصلاحات عاجلة. إن تسرب أكثر من مليون برميل من النفط الخام إلى البحر الأحمر ستكون له عواقب بيئية واقتصادية وإنسانية مدمرة لعقود. وسيؤثر ذلك على أنشطة مصايد الأسماك ويحرم اليمنيين من مصدر غذائي مهم.

ويجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي ممارسة أقصى الضغوط الممكنة على الحوثيين لإنهاء حربهم العبثية والانخراط بحســن نية مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة للتوصـــل إلى حل ســلمي مســتدام للنزاع، على أســـاس المرجعيات المتفق عليها، بما في ذلك مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار 2216 (2015).

المرفق 73

بيان مشترك للممثل الدائم للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة، خوسيه بلانكو كوندي، ونائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، غونتر ساوتر

نود أن نشكر الولايات المتحدة على عقد جلسة اليوم كما نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم.

سعت ألمانيا والجمهورية الدومينيكية باستمرار، بصفتهما عضوين في مجلس الأمن للفترة 2019-2020، إلى وضع قضية الجوع والنزاع على رأس جدول أعمال المجلس. ونهدف بذلك إلى المضي قدما بهذا الموضوع البالغ الأهمية.

ومناقشة اليوم المفتوحة بشأن النزاع والأمن الغذائي حسنة التوقيت تماما، إذ أن أزمات الجوع وخطر المجاعة في جميع أنحاء العالم - في اليمن وجنوب السودان على سبيل المثال - تتزايد من حيث العدد والشدة. وكانت الحالة في العام الماضي مثيرة للقلق بالفعل، حيث حذر برنامج الأغذية العالمي من أنه بسبب آثار جائحة فيروس كورونا، من المتوقع أن يعاني 270 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد بحلول نهاية العام. ولم يتحسن الوضع في عام 2021: ويحذر برنامج الأغذية العالمي من أن أكثر من 34 مليون شخص يقتربون حاليا من ظروف الحالات الطارئة أو المجاعة.

ولئن كان تغير المناخ والمصاعب الاقتصادية وتأثير جائحة كوفيد-19 تؤدي دورا مدمرا، إلا أننا نود التشديد على أن أهم محرك للاحتياجات الإنسانية - وبالتالي لانعدام الأمن الغذائي - هو النزاع والعنف. ويمكن أن تصبح المجاعة، التي تكتسي بعدا جديدا نتيجة للنزاع، حقيقة واقعة بالنسبة لملايين الناس قريبا. ومن دون اتخاذ إجراءات فورية، سيتضور المدنيون الأبرياء جوعا ويموتون.

ويمثل الجوع تهديدا متكررا ومستمرا للبلدان المتأثرة بالنزاعات. ومن المخزي أن البشرية لم تتمكن من استخلاص الدروس الصحيحة من هذه الحالة. وبدلا من ذلك، نحاول مرة أخرى حل مشكلة كان يمكن منعها في المقام الأول. ويجب تسوية النزاعات قبل أن تؤدي إلى المجاعة.

واستنادا إلى الأدلة المتزايدة على أن النزاع هو السبب الرئيسي للجوع الذي يزيد بشكل كبير من خطر المجاعة، تم الاعتراف بالروابط بين الجوع والنزاع في القرار 2417 (2018). وبناء على ذلك، يتعين علينا أن نتصرف بشكل أكثر حسما بشأن هذا الموضوع وفيما يتعلق بالروابط التي تقف وراء المشكلة. ويجب على مجلس الأمن، وفقا لولايته، أن يُحسن بدرجة كبيرة أداءه في منع نشوب النزاعات، أولا، باستخدام الأدوات المتاحة له لرصد الحالة في البلدان المتأثرة بالنزاعات عندما يكون خطر انعدام الأمن الغذائي لا يزال أمرا يمكن درؤه؛ وثانيا، بضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بأمان وسرعة ودون عوائق إلى جميع المحتاجين، مع اتخاذ جميع الجهات الفاعلة تدابير للسماح بتقديم المساعدة الإنسانية وتيسير إيصالها؛ وثالثا، من خلال القيام بدوره الحاسم في ضمان امتثال الأطراف المشاركة في النزاعات المسلحة للقانون الدولي الإنساني واحترامها لمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال - وهي الطريقة الوحيدة التي يمكن للمنظمات الإنسانية أن تصل بها إلى الأشخاص المتضررين أينما كانوا وأيا كانوا.

وبطبيعة الحال، فإن أنجع طريقة لمعالجة النزاعات بوصفها أسبابا للجوع تتمثل في إنهاء النزاعات ومنع نشوبها، وهو ما يظل المهمة الرئيسية لهذا المجلس. وندعو أيضا إلى توسيع نطاق العمليات الإنسانية.

ويجب الترتيب للقيام بجهود مشتركة تجمع بين الركائز المتمثلة في العمل الإنساني والتنمية والسلام وتنفيذها بطريقة منســـقة من أجل إنهاء انعدام الأمن الغذائي والجوع الناجمين عن النزاعات. أخيرا، لا تزال الفجوة التمويلية المســتمرة التي تواجه الاســتجابة الإنســانية لهذه الأزمة مثيرة للقلق. ويجب علينا جميعا أن نعزز التزامنا بضمان استمرار حصول الفئات الأكثر ضعفا على المساعدة التي يحتاجونها.

ويجب علينا أن نحسن أداءنا. ويمكننا منع الجوع. ويتعين علينا أن نتخذ خطوات ملموسة معا كي نقضي بصورة نهائية على خطر تعرض ملايين الناس لمأساة الجوع والمجاعة.